بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كليـة الآداب

قسـم العلوم السياسيـة

أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن (2011-2013)

The Impact of Syrian Asylum on the Economic and Political Stability in Jordan (2011-2013)

إعداد : علاء الدين سليمان اللوباني

الرقم الجامعي: 2012740009

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة

حقل التخصص: الإقتصاد السياسي الدولي

2016/2015

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

لجنة المناقشة

أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن

(2013-2011)

The Impact of Syrian Asylum on the Economic and Political Stability in Jordan (2011-2013)

إعداد: علاء الدين سليمان اللوباني

إشراف: أ.د. محمد كنوش الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي،
تخصص العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور: محمد كنوش الشرعة ..... مشرفا ورئيسا

الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة ..... عضوا

الدكتور: خالد مفضي الخياط ..... عضوا

قدمت بتاريخ 2015/12/14

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى روح والدي ووالدتي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه..... وإلى عائلتي الصغيرة وأهلي..

أهدي هذا العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمدلله والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

الشكر أولا واخيرا لله تعالى الذي أعانني ويسر لي الوقوف في هذا الموقف..

ولأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله. فإنني أتوجه بجزيل الشكر لسعادة الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة الأستاذ والمعلم، لما قدمه لي من نصح وأرشاد من أجل إنجاز هذا العمل..

كما وأتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين كل من الدكتور عاهد مسلم المشاقبة والدكتور خالد مفضي الدباس. و لعموم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك

والشكر موصول أيضا للأصدقاء وزملاء العمل، ولكل من ساندني من أجل إتمام هذه الأطروحة.

الباحث: علاء الدين سليمان اللوباني

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول والأشكال	ز
الملخص	ي
المقدمة	1
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
حدود الدراسة	6
الدراسات السابقة	10
الفصل الأول: ظاهرة اللجوء: الإطار النظري	15
المبحث الأول: اللجوء: المفهوم، النشأة والتطور، الأسباب	16
المطلب الأول: مفهوم اللجوء	16
المطلب الثاني: اللجوء: النشأة والتطور	20
المطلب الثالث: أسباب اللجوء وأشكاله	25
المبحث الثاني: التجربة الأردنية والاتفاقيات الدولية في مجال اللجوء	31
المطلب الأول: تجربة الأردن مع قضايا اللجوء	32
المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن في مجال حقوق الإنسان	37
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن في مجال اللجوء	39

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: اللجوء السوري: الدوافع والحقائق	45
المطلب الأول: دوافع اللجوء السوري	45
المطلب الثاني: حقائق اللجوء السوري في الأردن	49
الفصل الثاني: الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في الأردن	52
المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته	53
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأنواعه	54
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	58
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ومؤشراته	75
المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي وخصائصه والعوامل المؤثرة به	76
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي	85
الفصل الثالث: أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن	89
المبحث الأول: المؤشرات الكمية للجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن	90
المطلب الاول: أعداد اللاجئين السوريين في الأردن	91
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن	93
المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن	101
المبحث الثاني: العلاقة بين اللجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن	111
المطلب الأول: الاحصاءات الوصفية لمؤشرات الدراسة	112
المطلب الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	117
النتائج	135
التوصيات	138
قائمة المصادر والمراجع	140
الملخص باللغة الإنجليزية	152

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	رقم الصفحة
1	موجات اللجوء والنزوح الى الاردن	35
2	اعداد اللاجئين السوريين الموجودين في المخيمات حتى نهاية عام 2013	51
3	أعداد اللاجئين السوريين في الأردن خلال الفترة من 2011-2013	91
4	توزيع اللاجئين السوريين في المحافظات الاردنية	92
5	معدلات البطالة في الاردن خلال السنوات (2008-2013) من إجمالي القوى العاملة	94
6	معدلات التضخم في الاردن (2008-2013)	95
7	الإنفاق العام في الأردن خلال السنوات (2008-2013)	96
8	اجمالي الايرادات الحكومية في الاردن خلال السنوات (2008-2013)	97
9	الناتج المحلي في الاردن خلال السنوات (2008-2013)	98
10	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال السنوات (2008-2013)	99
11	المديونية في الاردن خلال السنوات (2008-2013)	100
12	معدلات الإستقرار السياسي في الأردن خلال السنوات من (2009-2013) كما وردت في (EIU)	102

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن خلال السنوات (2008-2013) كما وردت في (GCS)	103
14	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (HUM)	104
15	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (FRH)	105
16	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (IPD)	106
17	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (PRS)	107
18	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (WCY)	108
19	معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (WMO)	109
20	معدلات الاستقرار السياسي استنادا الى البنك الدولي	110
21	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة للفترة (2008-2010)	112
22	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة للفترة (2011-2013)	114
23	الفرق بين الوسط الحسابي لمؤشرات الدراسة	116
24	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب متغير البطالة	118
25	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر التضخم	120
26	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشرالنفقات العامة	121
27	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الإيرادات العامة	122

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28	العجز/ الوفر (اجمالي الايرادات الى اجمالي النفقات) في الأردن خلال السنوات (2008-2013)	123
29	اجمالي المنح خلال السنوات (2008-2013)	124
30	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الناتج المحلي	127
31	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشرالمديونية	128
32	الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الاستقرار السياسي	130

قائمة الأشكال

الرقم	إسم الشكل	الصفحة
1	أكبر البلدان المضيفة للاجئين / نهاية العام 2013	36

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

اللوباني، علاء الدين سليمان، أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن (2011–2013)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015م، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل باللجوء السوري والمتغير التابع المتمثل بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن خلال السنوات (2011–2013) . وقد استندت إلى فرضية رئيسية تفترض أن هناك علاقة ارتباطية عكسية بين اللجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن.

وقد تناولت الدراسة المؤشرات الكمية للمتغيرين خلال فترتين: الأولى قبل اللجوء السوري إلى الأردن بثلاث سنوات (2008/ 2009/ 2010). والثانية ثلاث سنوات أثناء اللجوء (2011/ 2012/ 2013). وذلك لتحديد معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية والسياسية، ولمعرفة الإتجاه العام لكل مؤشر.

وخلصت الدراسة إلى أنه لايمكن تعميم الفرضية الرئيسية بشكل مطلق. ولكن تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن يميل نحو السلبية، إذا تناولنا إجمالي المؤشرات الفرعية (ثلاثة مؤشرات اقتصادية تأثرت سلبا ومؤشرين اقتصاديين تأثرا إيجابا باللجوء السوري، ومؤشر واحد لم يتأثر لا إيجابا ولا سلبا. والجانب السياسي كان التأثير واضحا من خلال تأثر الإستقرار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي سلبا). فالمحصلة كانت تأثر أربعة مؤشرات سلبا، ومؤشرين إيجابا. أي أن اللجوء السوري يشكل عبئا على الواقع الاقتصادي والسياسي في الأردن، لأن حجم السلبيات أكبر من الإيجابيات.

الكلمات المفتاحية: اللجوء، اللجوء السوري، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الأردن، اقتصاد سياسي دولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

إن مسالة أو قضية اللجوء ليست بجديدة في العلاقات الدولية، فقد شهد المجتمع الدولي موجات من الهجرة بين الدول ولأسباب مختلفة، وقد حظيت قضايا اللجوء بنصيب وافر من الدراسة لما لها من آثار كبيرة على الدول المضيفة، وقد تناولت الدراسات دوافع اللجوء وآثاره، وحصرت أسبابه والتي تتمثل في العوامل الطاردة التي تدفع الأفراد للهجرة من منطقة أو قطر وتحول دون استقرارهم .

وتصنف حركة اللجوء بأنها هجرة دولية لفرد أو جماعة بسبب العوامل الطاردة مثل الاضطهاد والخوف والظروف الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية وغيرها من الأسباب التي سيتم تناولها لاحقا ، وهذه الظاهرة وإن لازمت الإنسان منذ القدم إلا أنها أصبحت تشكل الهاجس الأكبر للدول والمجموعات البشرية في كافة أنحاء العالم خاصة بعد أن ازدادت حركات اللجوء بصورة واضحة، وخصوصا في منطقتنا العربية وتحديدا في الأردن – والذي هو موضوع الدراسة – وما تهتم به هذه الدراسة هو اللجوء السوري الذي جاء نتيجة الأحداث الأخيرة التي شهدتها وتشهدها سوريا.

فقد اندلعت الأحداث في سوريا في عام 2011 وتحديدا في شهر آذار على شكل مطالب سياسية، كتدرج طبيعي للأحداث التي سادت المنطقة العربية – نتيجة ما اصطلح على تسميته الربيع العربي – ولكن تلك الحركات الاحتجاجية ما لبثت أن تطورت لتأخذ شكل نزاع مسلح، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من السوريين إلى النزوح داخل الأراضي السورية، أو اللجوء إلى دول اخرى بهدف النجاة بالنفس والهروب من الأحداث الدائرة هناك. وبدأت الهجرة الجماعية للسوريين إلى دول الجوار تحديدا الأردن وتركيا ولبنان والعراق، إضافة الى لجوء عدد لابأس به الى مصر.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما لملف اللاجئين السوريين من آثار، ونظراً للأبعاد المختلفة خاصة الاقتصادية والسياسية التي يُخلّفها اللجوء على الدول والمجتمعات المضيفة، فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذه القضية من خلال تناول الآثار الاقتصادية والسياسية للجوء السوري على الأردن، من خلال الربط بين المؤشرات الكمية للجوء السوري في الأردن وبين المؤشرات الكمية للاستقرارالاقتصادي والسياسي، مع إيلاء الجانب الاقتصادي مساحة أوسع من خلال المؤشرات المختلفة التي سيتم ذكرها لاحقا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على قضية معاصرة ، ألا وهي اللجوء السوري وأثره على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن.

فنظريًا:- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول توضيح العلاقة بين قضية اللجوء والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وفي أنها (أي الدراسة) ستقدم معلومات للمكتبة وترفدها بنتائج ومخرجات ، وستكون مرجعًا للباحثين (كون عدد الدراسات حول هذا الموضوع قليل).

وعمليًا:- فإن هذه الدراسة ستقدم تصورًا للمعنيين مدعمًا بأرقام ومعلومات حول تأثير اللجوء السوري على الوضع الاقتصادي والسياسي في الأردن، وبالتالي إمكانية الإستفادة من تلك المعلومات وتوظيفها للحد قدر الإمكان من الآثار السلبية لقضية اللجوء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:-

- التعريف باللجوء واللاجئين
- التعريف بالإتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن فيما يتعلق بمسالة اللجوء
- التعريف بدوافع اللجوء السوري
- التعريف بالمؤشرات الرئيسية للاستقرار السياسي والاقتصادي
- معرفة تأثير اللجوء السوري على مستويات البطالة والتضخم وعلى الناتج المحلي وعلى المديونية والنفقات والإيرادات العامة في الاردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معرفة تأثير اللجوء السوري على مؤشر الاستقرار السياسي .
- توضيح العلاقة بين اللجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن.

مشكلة الدراسة:

تأتي مشكلة الدراسة من خلال محاولتها توضيح الأثر الذي قد يحدثه اللجوء السوري إلى الأراضي الأردنية على الاستقرار الاقتصادي و السياسي في الأردن ، والجوانب التي تأثرت باللجوء السوري. وبناءًا على ذلك فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن السؤال المحوري التالي:- ما هو تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن؟ ويتفرع من هذاالسؤال التساؤلات التالية:-

- ماهي الجوانب الاقتصادية التي تأثرت باللجوء السوري على الأردن؟
- ما الأثر الاقتصادي والسياسي الذي يحدثه اللجوء السوري على الأردن؟
- هل كان هناك تأثير على المؤشرات (الاقتصادية والسياسية)؟ وما هي نسب هذا التاثير؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية تفترض أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين اللجوء السوري (كمتغير مستقل) والاستقرار الاقتصادي والسياسي (كمتغير تابع). وتكون الفرضية كمايلي:-

كلما كانت أعداد اللاجئين السوريين أعلى، كلما كانت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والسياسي أدنى.

ويتفرع من هذه الفرضية التساؤلات الفرعية التالي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– كلما كانت أعداد اللاجئين في ازدياد كانت معدلات البطالة والتضخم والنفقات العامة والمديونية مرتفعة.

– كلما كانت أعداد اللاجئين في ازدياد كانت معدلات الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة منخفضة.

– كلما استمرت عملية تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، كلما كانت معدلات الاستقرار السياسي في إنخفاض.

وبالتالي تسعى الدراسة إلى اختبار هذه الفرضية من خلال معرفة علمية منظمة والتأكد من صحتها، وبالتالي إثباتها أوإثبات عكسها.

منهجية الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة إتباع منهج وصفي تحليلي (وهذا المنهج يقوم بدراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع، ويصفها وصفا دقيقا) وقد تم استخدامه في الدراسة لوصف الجانب النظري المتعلق بمتغيري الدراسة من خلال جمع المعلومات والبيانات ومعرفة الحقائق المتعلقة باللاجئين السوريين والجانبين الاقتصادي والسياسي في الأردن. والمنهج الإحصائي (وهذا المنهج يتم من خلاله استخدام الطرق الرياضية والأرقام لتحليل المعطيات والبيانات الكمية) بحيث سيتم التحليل باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Radhakrishna، 2007)، ومن خلال اختبار (Independent (T) Test) لتحليل معطيات الأرقام والمؤشرات والمقارنة بين الفترتين (قبل اللجوء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوري وأثناءه/ واللتان سيتم توضيحهما في الحدود الزمانية للدراسة). وكأدوات ستعتمد الدراسة على الكتب والدراسات والأبحاث والنشرات الدورية والمراجع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

حدود زمانية:- ستتناول الدراسة تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن خلال الفترة من 2011-2013، علما بأن الباحث سيتناول أيضا المؤشرات الاقتصادية والمعطيات الكمية للاستقرارالسياسي قبل بدء اللجوء السوري بثلاث سنوات، حتى تتمكن الدراسة من قياس معدلات النمو ومعرفة إتجاه كل مؤشر والربط بين المتغيرين (اللجوءالسوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي) والحصول على نتائج حول طبيعة العلاقة بينهما. من خلال المقارنة بين الفترة الأولى (2008-2011) والفترة الثانية (2011-2013). وهذه فترة كافية نسبيا للقياس ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

حدود مكانية:- ستتناول هذه الدراسة أثراللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن.

مفاهيم الدراسة:- ويشمل المصطلحات الرئيسية في عنوان الدراسة:-

اللجوء(اصطلاحًا):- هو المأوى والحماية التي تمنحها دولة ما لشخص هارب من دولة أخرى وفقا للقانون الدولي، و حق اللجوء تحكمه قوانين وطنية واتفاقيات دولية، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة فإن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين يمكن أن يطلبوا حق اللجوء إذا كانوا يخشون الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو وطنية أو لمعتقدات سياسية أو اجتماعية، وهناك نوعان للجوء: الأول داخل الوطن ، والثاني خارج الوطن واللاجئ هو الفرد الذي ترك بلده الأصلي هربًا من الاضطهاد ولدواعي سياسية أو دينية أو عرقية أو للإفلات من كارثة.[1]

. وقد ورد في النظام الأساسي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تعريف للاجئ في أنه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته، وبسبب خوف من التعرض للإضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي لا يستطيع العودة إلى دولة جنسيته نتيجة لهذا الخوف أو لأسباب أخرى خلاف الإرتياح الشخصي، أو إذا كان عديم الجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة سابقا ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف ، أو لأسباب أخرى خلاف الإرتياح الشخصي العودة إليها.[2]

(اللاجئ إجرائيًا): هو الفرد السوري الذي دخل إلى الأراضي الاردنية بعد الاحداث الاخيرة في سوريا (بعد آذار 2011) و المسجل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحت مسمى لاجئ، وسيتم تناول هذا المتغير وقياسه من خلال الأرقام المتعلقة بأعداد اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن. وسيتم الاستدلال على ذلك من خلال نشرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الاستقرار الاقتصادي (اصطلاحا): يعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الإقتصادي بأنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأي هزات اقتصادية أو مالية، وهي الوضعية التي من شأنها تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغييرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف

1- الموسوعة العربية العالمية، الرياض- السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،1996، صفحة 44
2- أمرالله، برهان، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر،1980، صفحة 111-112

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال، حيث تزيد التقلبات من مستويات عدم التيقن، وتؤثر سلبًا على مستويات قدرة الدول على جذب الإستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

(إجرائيًا):- لتسهيل دراسة وقياس هذا المفهوم سيتم تحويله إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:-

1- البطالة: من خلال قياس معدلات البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة ، ومعرفة تاثير اللجوء السوري عليها (بمعنى كلما كانت معدلات البطالة منخفضة فذلك دليل على معدلات نمو مرتفة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي).

2- التضخم: من خلال الربط بين إرتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع، وتأثير ذلك على معدلات التضخم ومستوى حياة المواطن الأردني والقيمة الشرائية للنقد (بمعنى كلما كانت معدلات التضخم منخفضة كلما كانت القيمة الشرائية للدينار الأردني مرتفعة، مما يؤدي إلى إرتفاع مستوى رفاه المواطن، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي).

3- النفقات والإيرادات العامة: سيتم تناوله من خلال حجم الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإيرادات الحكومية، والعجز أو الفائض من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات.

1-عزت، فرج، الأهرام، عدد رقم 146259، 2013/8/1، www.ahram.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الناتج المحلي: سيتم تناوله من خلال معدلات الناتج المحلي في الأردن (بمعنى كلما كانت معدلات الناتج المحلي في تزايد، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد منه. الأمر الذي يدفع بإتجاه المزيد من الرفاه، الذي ينعكس إيجابا على الاستقرار الإقتصادي).

5- المديونية: من خلال تبيان أرقام المديونية الأردنية، خلال سنوات الدراسة ومعرفة تأثير اللجوء السوري إلى الأردن عليها.

وسيتم تناول المعطيات الكمية للمؤشرات الاقتصادية في الأردن من خلال النشرات الحكومية ونشرات البنك الدولي.

الاستقرار السياسي (اصطلاحًا):- عكس التغيير، ويعني أن معدل التغيير النظامي يساوي صفرًا، ومؤدى ذلك أن الإستقرار ينفي إمكانية حدوث تغيير في النظام السياسي.[1]

واستقرار النظام عبارة عن مصطلح للتعبير عن قدرة النظام على الاستمرار فترة طويلة، ويكون النظام السياسي باقيا في حالة مقبولة من التوازن لفترة طويلة، والاستقرار هو الهدف الأساسي لصنع القرار.[2]

الاستقرار السياسي (إجرائيا): والذي سيتم تناوله من خلال المؤشرات الكمية التي تناولتها مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية. ولكن سيتم تناول (وبشكل نظري) المؤشرات التي تعتمدها تلك الهيئات للوصول إلى بيانات كمية للاستقرار السياسي. وسيتم جمع تلك المؤشرات الكمية وقسمتها على عدد الهيئات بهدف الوصول إلى المؤشرات الكمية كما هي في البنك الدولي. وتلك المؤشرات هي: **أعمال العنف** وتشمل: العنف الرسمي المتمثل في أعداد المحكومين بالإعدام وأعداد المسجونين على خلفية قضايا سياسية، والعنف غير الرسمي المتمثل في المظاهرات والإضرابات. **سيادة القانون.**

1- مبيض، عامر ، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، حمص- سوريا، دار المعارف للنشر، 2000، صفحة 73

2- عبد الفتاح، إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر ،العربي للنشر والتوزيع، 2008، صفحة 29

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفساد. الفعالية الحكومية (أو فعالية السلطة). عوامل الاستقرار الحكومي والذي يشمل التغييرات والتعديلات الحكومية وحل البرلمان.

بمعنى سيتم تناول المتغير السابق من خلال أرقام ونسب مؤشر الاستقرار السياسي. ولكن سيتم ذكر المؤشرات الفرعية السابقة في متن الدراسة لتوضيح الآلية التي اعتمدت لقياس المؤشر الرئيسي

وفي النتيجة سيتم قياس هذه المؤشرات جميعا (المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي) قبل اللجوء السوري بثلاث سنوات وخلال فترة اللجوء والربط بينها (المؤشرات الاقتصادية والسياسية) للتوصل إلى نتائج الدراسة ومعرفة الأثر الاقتصادي والسياسي للجوء السوري على الأردن.

الدراسات السابقة:

1- مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية (جامعة اليرموك)، أوراق عمل المؤتمر الدولي بعنوان: اللاجئون في المنطقة العربية، المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، بتاريخ 2013/12/10

تناول المؤتمر وعلى مدار يومين مجموعة من الجلسات وأوراق العمل حول قضية اللجوء في الوطن العربي . وقد تضمنت عدد من الجلسات قضية اللجوء السوري إلى الأردن، فقد تحدث الدكتور محمد درادكه في ورقته بعنوان: (اللاجئون السوريون في الأردن: سيناريوهات الفرص والحلول)، عن الآثار الاقتصادية والأمنية لتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن متطرقا إلى أعداد اللاجئين وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي والكلف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مع التركيز على الموقف الرسمي الأردني فيما يختص بالأزمة السورية بشكل عام واستقبال اللاجئين السوريين بشكل خاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتناول الدكتور ظاهر القرشي في ورقته بعنوان (الآثار الاقتصادية والتنموية للجوء على الدول المضيفة) القطاعات الاقتصادية التي تأثرت باللجوء السوري في الأردن، إضافة إلى الأعباء المالية التي يتحملها الأردن نتيجة استمرار تدفق اللاجئين إليه. وخلصت الدراسة إلى أن حجم التكاليف الكلي نتيجة اللجوء السوري للأراضي الأردنية (5) مليارات دينار مع نهاية 2013، في حين لم يصل من المساعدات الخارجية سوى (750) مليون دينار، الأمر الذي يدفع باتجاه المزيد من الضغط على الاقتصاد الأردني.

وتناول الدكتور ثابت ملكاوي في ورقته بعنوان (الآثار الاقتصادية والتنموية للجوء على الدول المضيفة والحلول الدائمة للاجئين) حالة اللجوء السوري إلى الأردن والآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد الأردني نتيجة استقباله اللاجئين السوريين على أراضيه، إضافة إلى الآثار الاجتماعية ، مع التركيز على الجانب الإنساني فيما يختص بحالات اللجوء. وقد قدمت الدراسة مقترحا بإنشاء مفوضية سامية للتنمية واللجوء العربي لإيجاد حلول فعلية لمسألة اللجوء والنزوح في الدول العربية.

وتناولت ورقة السيدة رانيا العبادي والتي جاءت بعنوان (الهجرة من منظور الفرصة السكانية) الزيادة الديمغرافية غير الطبيعية في الأردن بسبب موجات اللجوء السوري ، وتأثر الواقع الديمغرافي باللجوء، إضافة الى التأثيرات السلبية على الاقتصاد الأردني بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت "بحسب الدراسة" بانخفاض عائدات السياحة والتحويلات وتدفق الاستثمارالأجنبي المباشر، وارتفاع تكاليف الطاقة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، إرتفاع العجز المالي، إرتفاع معدلات الدين العام، اضافة الى تناولها القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلبا باللجوء السوري في الأردن، والآثار الإجتماعية والبيئية. وخلصت الدراسة إلى أن الهجرات القسرية تؤدي إلى إعاقة السياسات المرتبطة بتحقيق الفرصة السكانية، إضافة إلى أنها (أي الهجرات القسرية) تؤدي إلى خلل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ما يختص بصعوبة خلق فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة بين السكان.

وتناولت ورقة الدكتوره عيده المطلق والتي جاءت بعنوان (أزمة اللاجئين السوريين: الحيثيات والتحديات والآثار الاجتماعية والنسانية على المرأة اللاجئة) ظروف المرأة السورية اللاجئة، والآثار الاجتماعية والإنسانية التي تترتب على المرأة والطفل اللاجئين. وخلصت الدراسة إلى أن المرأة والطفل السوريين اللاجئين يعيشون ظروفا صعبة ومأساوية، وأن على المجتمع الدولي تحمل المسؤولية الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين.

2- مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوة بعنوان "تداعيات الأزمة السورية على الأردن"، عمان 2013/10/6،

هذه الدراسة عبارة عن ندوة تضمنت مجموعة من الأوراق ، الورقة الأولى جاءت بعنوان (التداعيات السياسية للأزمة السورية على الأردن) للسيد زكي بني ارشيد، والتي عرض فيها الإعتبارات المحلية والاقليمية والدولية التي تفرض محددات على الموقف الرسمي الأردني تجاه الأزمة السورية، وإن تناقض المواقف الشعبية تجاه الأزمة السورية أحدث انقساما واضحا في المواقف (من خلال تأييد التيار اليساري والقومي الأردني للنظام السوري، في مقابل موقف التيار الإسلامي الذي أيد المعارضة السورية)، وأن ما يجري في سوريه أربك المشهد السياسي الداخلي.

وتناول الدكتور قاصد محمود في ورقته بعنوان (التداعيات العسكرية والأمنية للأزمة السورية على الأردن) عددا من التحديات والتأثيرات التي تتمثل في سقوط صواريخ على الاراضي الاردنية بسبب العمليات العسكرية بين قوات النظام والمعارضة، وعمليات التهريب والتسلل للأفراد والأسلحة والممنوعات بسبب عدم سيطرة القوات النظامية على الحدود، إضافة إلى تدفق اللاجئين وانتشارهم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي يشكل عبئا أمنيا يتمثل بالجهود الأمنية المكلفة لمواجهة الإختراقات الأمنية، ورفع حالة التأهب لدى الأجهزة الأمنية وما لها من تأثير على برامج الوحدات العسكرية، والخسائر المادية والبشرية نتيجة النشاطات العسكرية عابرة الحدود، إضافة إلى توتر الداخل الأردني بسبب تأثيرات الازمة السورية.

3. الوزني، خالد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني (مراجعة تحليلية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني)، 2012.

تتناول الدراسة السابقة تأثير اللجوء السوري على الأردن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيره على القطاعات الاقتصادية الحيوية خلال عامي 2012،2011 وانعكاسات ذلك على المديونية وعلى سوق العمل. إضافة الى النمو السكاني المفاجئ والضغط الديمغرافي نتيجة تواجد اللاجئين السوريين في المدن الأردنية وليس في المخيمات فقط.

وتناولت الدراسة أيضا أثر النمو السكاني المفاجئ بسبب عمليات اللجوء على البنية التحتية والمرافق الحيوية خاصة في قطاعات كالتعليم والصحة والنقل والطاقة .

وخلصت الدراسة إلى أن اللجوء السوري يشكل ضغطا على الاقتصاد الوطني من خلال الكلفة المباشرة وغير المباشرة لاستضافة اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها:

أولا: تتناول أثر اللجوء السوري من خلال البعد السياسي، بينما الدراسة رقم(3) تحديدا لم تتطرق للجانب السياسي (وإنما اكتفت بعرض الآثار الاقتصادية المترتبة على اللجوء السوري في الأردن)

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تتناول الموضوع لفترة أطول نسبيا .

ثالثا: ستتناول الموضوع من زاوية مقارنة (قبل اللجوء السوري بثلاث سنوات واثناء فترة اللجوء).

رابعا: تتناول مجموعة أكبر من المؤشرات (الاقتصادية والسياسية) لقياس تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن.

خامسا: ستقدم النتائج بناءاً على عملية تحليل احصائي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

ظاهرة اللجوء: الإطار النظري

يحتل موضوع اللجوء أهمية كبيرة ومتزايدة في العصر الحديث، نتيجة لتزايد حجمه وتفاقمه وانتشاره في مختلف دول العالم، وكان من نتائج الصراعات والحروب انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي الى دول أخرى بحثا عن الأمن والأمان. وتعتبر موجات اللجوء السوري أحد أكبر موجات الهجرة القسرية التي شهدها التاريخ، فقد اندلعت الأحداث في سوريا في عام 2011 وتحديدا في شهر آذار، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من السوريين إلى النزوح داخل الأراضي السورية، أو اللجوء إلى دول أخرى بهدف النجاة بالنفس والهروب من الأحداث الدائرة هناك، وبدأت الهجرة الجماعية للسوريين إلى دول الجوار تحديدا الأردن وتركيا ولبنان والعراق، إضافة إلى لجوء عدد لاباس به الى مصر.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث هي :-

- اللجوء: النشأة والتطور، المفهوم، الأسباب.
- الاتفاقيات الدولية والتجربة الأردنية في مجال اللجوء.
- اللجوء السوري: دوافعه وحقائقه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

اللجوء: المفهوم، النشأة والتطور، الأسباب

يقع اللجوء في عدة أشكال رئيسية – سيتم تناولها لاحقا– فهنالك اللجوء الإنساني، واللجوء السياسي، واللجوء الديني. وما يهمنا هنا هو اللجوء الإنساني (والذي يكون غالبا بشكل جماعي) وهو يتضمن الإنتقال من الموطن الأصلي بسبب الحروب والنزاعات، وينتهي بانتهاء السبب الذي بدأ به.

وسيتم تناول موضوع اللجوء من حيث مفهومه ونشأته وتطوره و وأسبابه، في هذا المبحث، لإلقاء الضوء على جوانبه وتوضيحها.

المطلب الأول

مفهوم اللجوء

اللجوء لغة : من الفعل لجأ، فنقول لجأ أو التجأ إلى الحصن، أي لاذ إليه واعتصم، واللاجئ هو الشخص الذي هرب من بلاده لأمر سياسي أو غيره ولجأ إلى بلاد سواها، والملجأ هو الملاذ والمعقل والحصن.[1]

واللجوء هو المأوى والحماية التي تمنحها دولة لشخص هارب من دولة أخرى وفقا للقانون الدولي، وحق اللجوء تحكمه قوانين وطنية واتفاقيات دولية، ووفقا لميثاق الامم المتحدة فإن الأفراد يمكن أن يطلبوا

1– المعلوف، لويس، المنجد في اللغة والإعلام، بيروت، لبنان، دار المشرق، 1986، رقم الصفحة غير موجود

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حق اللجوء إذا كانوا يخشون الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو لمعتقدات سياسية أو اجتماعية، وهذا التعريف يشمل اللجوء بشقيه الخارجي والداخلي.[1]

ومصطلح لاجئ ينطبق على الشخص الذي أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثا عن ملاذ آمن خارج وطنه المنشأ، نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو غزو أجنبي، أو أحداث خطرة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه او كله.[2]

واللجوء هو انتقال الأفراد والجماعات من مكان لآخر بسبب مؤثر خارجي يعرضهم للهلاك كالمجاعة والحروب أو نتيجة كوارث طبيعية ، ويكون هذا الإنتقال طلبا للأمن والأمان.[3]

وإذا تناولنا مصطلح اللاجئ وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية الرئيسية وبشكل أكثر تفصيلا وتحديدا، فيمكن إجمالها بما يلي:

أولا: تعريف اللاجئ كما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951، والتي تعتبر الشخص لاجئا في حالتين: [4]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، صفحة 444

2- سعيفان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت- لبنان، مكتبة لبنان، ، 2004، صفحة 282

3- جمعة:حامد، ظاهرة النزوح وعواملها في الوطن العربي، ندوة اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 2013/12/10، رقم الصفحة غير موجود).

* الخاصة بمعاملة اللاجئين الروس والأرمن

** الخاصة بمعاملة اللاجئين الأشوريين والكلدانيين والأتراك

*** الخاصة بالمركز الدولي للاجئين الروس والأرمن

**** المتعلقة باللاجئين الألمان

4- بسيوني، محمود، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، القاهرة- مصر، دار الشروق، ، المجلد الأول، صفحة 825

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- إذا كان قد سبق اعتباره لاجئا طبقا للوثيقتين: الأولى بتاريخ 1926/5/12* والثانية بتاريخ 1928/6/30**، أو الاتفاقية بتاريخ 1933/10/28***، والاتفاقية بتاريخ 1938/2/10****، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين.

ب- إذا كان الشخص – نتيجة لأحداث وقعت قبل كانون ثاني لسنة 1951، ولخوف مبني على أسباب معقولة من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أوالجنسية، أو عضوية فئة اجتماعية أو فئة سياسية – متواجدا خارج موطنه الأصلي، ولا يستطيع أو لا يرغب في العودة إلى دولة جنسيته.

ثانيا: تعريف اللاجئ كما جاء في بروتوكول 1967، والذي يتضمن نفس التعريف الذي جاء في اتفاقية 1951، ولكن مع حذف جملة "نتيجة لأحداث وقعت قبل كانون ثاني1951"، أي أن هذا التعريف يتجاوز العامل الزمني لاعتبار الشخص لاجئا، إضافة إلى تجاوزه العامل الجغرافي، لأن اتفاقية 1951 كانت تعنى بالحالة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، بينما بروتوكول 1967 فإن صلاحياته واختصاصاته توسعت لتشمل العالم كله.[1]

ثالثا: تعريف اللاجئ كما جاء في النظام الأساسي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والذي يعتبر اللاجئ كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته، وبسبب خوف من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي لا يستطيع العودة إلى دولة جنسيته نتيجة لهذا الخوف أو لأسباب أخرى خلاف الارتياح الشخصي، أو إذا كان عديم الجنسية ويوجد خارج

1- أمرالله: حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، مرجع سابق، صفحة 109

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة إقامته المعتادة سابقا ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف ، أو لأسباب أخرى خلاف الارتياح الشخصي العودة إليها.[1]

وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتولى مهامه تحت سلطة الجمعية العامة ، بحيث تكون مهامه تامين حماية دولية للاجئين، والبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدة الحكومات المحلية، وتسهيل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم بمحض إرادتهم أو استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة.[2]

رابعا: تعريف اللاجئ كما جاء في الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين لسنة 1994، والتي تعتبر اللاجئ كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، أو خارج مقر إقامته الإعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية، ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب تلك الخشية أن يظل تحت حماية ذلك البلد أو العودة إليه. واللاجئ أيضا هو كل كل شخص يلتجأ مضطرا إلى غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله أو السيطرة الأجنبية عليه، أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة يترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو جزء منها.[3]

وهنالك العديد من الجهات الإقليمية الأخرى التي تناولت مسألة اللجوء، وقدمت تعريفات للاجئ، يذكر منها تعريف اللاجئ كما ورد في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1969 التي تختص باللاجئين في

1- المرجع السابق، صفحة 111-112

2- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، القاهرة، نسخة رقم1 دار النشر غير معروفة،2007، صفحة 31

3- بركات: نظام، الإطار القانوني لحماية اللاجئين في الوطن العربي، ندوة اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن،2013/12/10، رقم الصفحة غير موجود

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القارة الإفريقية، ومبادئ بانكوك التي تختص بقضية اللاجئين في آسيا وإفريقيا والتي تختص بمسألة اللاجئين في آسيا وإفريقيا، التي أصدرتها اللجنة القانونية والاستشارية في اجتماعها في بانكوك سنة 1966، ووثائق منظمة الدول الأمريكية (كمعاهدة مونتفيديو سنة 1889، واتفاقية هافانا سنة 1928، واتفاقية كاراكاس سنة 1954)، وأيضا هناك الوثائق الأوروبية (كتوصية الجمعية البرلمانية رقم 773 لسنة 1976، والإعلان الأوروبي بشأن الملجأ الإقليمي).[1]

هذه أبرز الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والاقليمية المتعلقة باللجوء واللاجئين، والتي تضع الأطر الأساسية لتعريف اللاجئ. والأسباب التي تدفع باتجاه اللجوء (والتي سيتم تناولها في المطلب الثالث).

المطلب الثاني

اللجوء: التطور التاريخي

ظاهرة اللجوء كأي ظاهرة اجتماعية لها مراحلها وتطوراتها الزمنية. وقد مر اللجوء تاريخيا بمراحل هي:

- اللجوء كقاعدة سلوكية:-

تاريخيا يعتبر اللجوء سلوكا إنسانيا قديما منذ وجود الإنسان على الأرض، وقد عرف اللجوء من خلال اضطرار الكثيرين ترك منازلهم والبحث عن ملجأ آمن (سواء في الكهوف أو فوق قمم الجبال) هربا من غضب الطبيعة، وقد اصطلح على تسمية الأماكن (بأراضي اللجوء)، وإضافة الى قمم الجبال والكهوف التي كان يلجأ اليها الأفراد خوفا من عوامل الطبيعة والكوارث، كان هناك اللجوء الديني (وهو الاحتماء

1 - أمر الله: حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، مرجع سابق، صفحة 113-118

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأماكن الدينية المقدسة، كالمعابد عند الفراعنة واليونان والرومان، والكنائس لدى المسيحيين، والمساجد لدى المسلمين، فقد كانت معابد روما القديمة ملاذا للهاربين من العبيد، والمواطنين مرتكبي جرائم القتل، وكانت الكنيسة مكانا للجوء في القرن الخامس عشر، والكعبة المشرفة مكانا مقدسا يمنح حق اللجوء لأي كان، ولا يمكن وصف اللجوء في مثل تلك الحالات بالجماعي، فقد كان ذو صبغة فردية، ومن أبرز حالات اللجوء الجماعي قديما تدفق البرابرة إلى الإمبراطورية الرومانية، ونفي الفرنسيين البروتستانت عام 1685 بعد إبطال مرسوم نانت[1].والذي وقعه ملك فرنسا هنري الرابع في مدينة نانت سنة 1598م وسمح بوجب هذا المرسوم للبروتستانت الفرنسيين بحرية المعتقد مع الأغلبية الكاثوليكية، وتم إلغاؤه من قبل لويس الرابع عشر بعد وفاة هنري الرابع، الأمر الذي دفع بمئتي ألف بروتستانتي فرنسي إلى مغادرة فرنسا قسرا.[2]

وغالبا كان يتم التعامل مع مسألة اللجوء من خلال اللجوء الى القيم التي يتضمنها الدين، فقد دعا الدين الإسلامي إلى التسامح مع غير المسلمين، ونص الدين المسيحي على تكريس تعاليم الأخوة بين البشر إضافة إلى ذلك، فقد ارتبط اللجوء بعادات البدو والترحال وبواجب استقبال الضيف (أي ارتباط المفهوم بالضيافة)، فقد ربط المصريون القدماء والفرس والفينيقيين علاقتهم بالشعوب بمفهوم الضيافة، الأمر الذي جعل اللجوء قاعدة سلوكية وإنسانية قبل أن تكون قانونية، وقد تجلت هذه القواعد السلوكية في ميادين الفلسفة والشعر و السياسة، فلقد تغنى الكثير من الشعراء بالضيف، وتناول افلاطون مسألة الأجنبي وضرورة توفير الحماية له إستنادا لاعتبارات معنوية مرتبطة بالعزلة التي يعيشها الفرد بعيدا عن أرضه، هذا من جانب الشعر والفلسفة، بينما على الجانب السياسي فقد ارتبط اللجوء في فرنسا

1- حساوي،نجوى، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، بيروت- لبنان، مركز الزيتونه، 2008، صفحة 20-21

2- مرسوم نانت، الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت "المعرفة" 2015/1/15، www.marefa.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثلا في فترة ما بسلوك الطبقة الحاكمة هناك، إضافة إلى أن القوانين بعد الثورة الفرنسية منحت اللجوء للأجانب المنفيين أو المبعدين.[1] مما سبق يمكن القول أن المجتمعات القديمة تعاملت مع اللجوء على أساس أنه عادة ارتبطت بالأديان والقيم.

ومنذ قيام الدول بشكلها الحديث أصبح إقليم كل دولة مكانا يلتجئ إليه الفرد هربا من سلطة دولته، ولم يقتصر الأمر على الدول عند حد منح اللجوء داخل إقليمها ، بل إن الدولة أعطت الحماية للاجئين خارج إقليمها من خلال أماكن البعثات الدبلوماسية في القرن السادس عشر، وهو ما سمي (بنظام الملجأ الدبلوماسي).[2]

إذن فقد كان هنالك الملجأ الديني والملجأ الإقليمي والملجأ الدبلوماسي، إلى أن تم إلغاء العمل بالملجأ الديني في أوروبا بعد انتهاء سلطة الكنيسة، إضافة إلى بطلان العمل بالملجأ الدبلوماسي منذ القرن التاسع عشر، باستثناء أمريكا اللاتينية التي تخضعه لبعض المعاهدات، واستمر العمل بالملجأ الإقليمي حتى يومنا هذا.[3]

2- اللجوء في القانون الدولي

يمكننا التأريخ لهذه المرحلة في بدايات القرن الماضي، بسبب ازدياد موجات اللجوء وإيلائها اهتماما من الأسرة الدولية.[4] ولم يأخذ مفهوم اللجوء بعدا عالميا إلا مع بدايات القرن الماضي، نتيجة للأحداث التي استدعت البحث عن قوانين دولية تنظم عمليات الهجرة الجماعية واللجوء على اختلاف أسبابه،

1- حساوي: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، مرجع سابق، صفحة 22-23

2- أمر الله: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، مرجع سابق صفحة 28- 29

3- المرجع السابق ، صفحة 30

4- برنامج تمهيدي حول الحماية، الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت، 2015/1/23، (www.unhcr-arabic.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت البدايات مع الثورة الروسية، والتي ترتب عليها أوكان أحد نتائجها لجوء أعداد جماعية من الروس الى أوروبا وآسيا ، والذين قدر عددهم بنحو 635 ألف لاجئ، إضافة إلى مليون ونصف المليون من الروس الذين هاجروا بصورة غير طوعية بعد الحرب العالمية الأولى، وغيرها من موجات اللجوء، الأمر الذي دفع الأسرة الدولية إلى وضع قوانين تنظم عمليات اللجوء، وصبغه بصبغة قانونية من خلال الإتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات التي تهتم بحقوق الإنسان بشكل عام، وبقضية اللاجئين بشكل خاص.[1]

وكانت الحرب العالمية الأولى نقطة التحول، والتي كان لها الأثر الأكبر في الدفع بالمجتمع الدولي نحو الإهتمام بمسألة اللاجئين. الأمر الذي دفع بالهيئات الإنسانية والخيرية إلى الطلب من عصبة الأمم سنة 1921 تعيين مفوض سامي ، يكون مسؤولا عن اللاجئين الروس، وكان لها ما أرادت، فبعد ستة أشهر أسست عصبة الأمم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الروس، والتي امتدت صلاحياتها إلى اللاجئين الأرمن سنة 1924، وتوسعت الصلاحيات لتشمل الأشوريين (السوريين)، والأكراد والأتراك سنة 1928.[2]

ويمكن تقسيم اللجوء في هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية وهي:

أ- المرحلة الإنسانية (1920-1935)

أي بعد الحرب العالمية الأولى وقبل الحرب العالمية الثانية، وقد عنيت بمساعدة الأفراد الذين تضرروا نتيجة للحرب العالمية الأولى، وتحديدا داخل أوروبا، وتميزت هذه الفترة- كما ذكر سابقا- بتعيين

1- حساوي: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، مرجع سابق، صفحة 19

2- الوالي: عبد الحميد، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 2002 ، صفحة 69

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عصبة الأمم أول مفوض سامي لشؤون اللاجئين سنة 1920، والذي انحسرت مهامه بمتابعة ورعاية قضايا اللاجئين الروس، وقد تم اعتماد بطاقة هوية سنة 1922 من قبل (51) دولة أطلق عليها (جواز سفر نانسين)*، وتم في نفس السنة إنشاء مكتب في جنيف، وتعيين ممثلين في بعض الدول، وكان هذا المكتب بمثابة الأساس لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما بعد. [1]

ب- المرحلة الاجتماعية (1935-1938)

وقد سميت هذه المرحلة بالاجتماعية لأن معظم التفاهمات كانت تعنى بتقديم المساعدة للاجئين لأسباب اجتماعية أو سياسية، خاصة الأفراد الهاربين من النظام النازي ، وقد تميزت هذه المرحلة بحدوث الأزمة الإقتصادية العالمية ، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الدول على الإيفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين بسبب الأضرار الجسيمة التي أصابت اقتصادياتها، فما كان من تلك الدول إلا عقد تفاهمات واتفاقيات ومعاهدات تنظم عملية اللجوء فيما بينها ، مثل المعاهدة التي وقعت في عام 1938 بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا لتنظيم اللجوء الألماني بينها. [2]

ج- المرحلة الفردية (1938-1950)

وقد أطلق على هذه المرحلة هذه التسمية بسبب عدم تناولها التعريف الجماعي للاجئ، والذي يعتمد على تعريف اللاجئ استنادا إلى أصله كاللاجئين الألمان والروس، بل إنها اعتمدت التعريف الفردي

1- حساوي: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، مرجع سابق، صفحة 23-24

* جواز سفر نانسين هو وثيقة سميت باسم أول مفوض سامي لشؤون اللاجئين، وكانت تصرف للاجئين الروس كبطاقة تعريف خلال عملية لجوئهم، بسبب عدم حملهم لأي أوراق ثبوتية

2- حساوي: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية ، مرجع سابق، صفحة 28

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاجئ، وتم إنشاء المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين (IRO) سنة 1947 لتنفيذ برنامج يمتد ثلاث سنوات، وفي سنة 1949 برزت مجموعة أحداث دفعت الأمم المتحدة إلى إنشاء مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان على رأس هذه الأحداث بروزمشكلة الملايين من اللاجئين بسبب الحرب الباردة، إضافة إلى إعلان دولة اسرائيل وما ترتب عليها من تحويل أكثرمن ثلاثة أرباع سكان فلسطين إلى لاجئين[1]

وقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تأمين الظروف المعيشية المناسبة والملجأ لما يقارب مليون ومائتي ألف لاجئ بعد الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة للحروب والصراعات المتتالية والمستمرة التي دفعت الأفراد والجماعات إلى ترك موطنهم والإنتقال إلى مناطق أكثر أمنا، فقد اتسع نشاط المفوضية، وازدادت مهامها لتشمل العالم ككل، واستمر عملها إلى وقتنا الحاضر لتقدم خدماتها إلى نحو 36 مليون شخص ممن تعنى بأمرهم، منهم 15.6 مليون نازح داخلي و10.4 مليون لاجئ.[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- المرجع السابق، صفحة 29-30

2- برنامج تمهيدي حول الحماية، الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت، 2015/1/25، www.unhcr-arabic.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

أسباب اللجوء وأشكاله

اولا: أسباب اللجوء

إن أسباب اللجوء عديدة ومتعددة، ويمكن الاستدلال عليها من خلال تعريفات اللجوء، ولكن وللدلالة على تلك الأسباب، ولتناولها بشكل أكثر تفصيلا يجب بداية تناول المفهوم الأشمل للجوء، (بمعنى أن اللجوء يصنف على أنه حركة هجرة دولية) فالهجرة تعني انتقال الجماعات (داخليا أو خارجيا) بحثا عن وضع اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أفضل، وما يميز الهجرة عن السفر أن الاخير يكون بالغالب مؤقتا (أي عملية انتقال بسبب ظروف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية مع توافر نية العودة إلى الموطن الأصلي، بينما الهجرة فإنها ترتبط بالرغبة في الاستقرار والبقاء في بلد المهجر.[1]

والهجرة لغة هي الخروج من أرض إلى أخرى، أصلها الفعل هاجر أي ترك وطنه، ويقال هاجر من مكان أي تركه وخرج منه إلى غيره.[2]

وللهجرة – والتي يعتبر اللجوء أحد أشكالها– عدة عوامل وهي على النحو التالي:

أولا: العامل الاقتصادي: بمعنى أن الفرد يغادر موطنه الأصلي نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي لا تلبي حاجات مواطنيه بسبب انخفاض حجم الموارد الطبيعية وارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو، أي باختصار نتيجة تدني الناتج المحلي، والذي ينعكس بطبيعة الحال على

1– بركات: نظام، الإطار القانوني لحماية اللاجئين في الوطن العربي، ندوة اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مرجع سابق، رقم الصفحة غير موجود

2– عقلة: محمد، اللجوء في الشريعة الإسلامية، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن،2002، صفحة 34

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الفقر، وبالتالي فإن الفرد لا يجد نفسه قادرا على تأمين مستلزمات معيشته، فيضطر إلى الانتقال إلى مكان آخر.[1]

ثانيا: العامل السياسي:- والمتمثل في الاضطهاد والتهميش السياسي والظلم وانعدام العدالة التي يمارسها النظام السياسي.[2] إضافة إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وغياب الأنظمة الديمقراطية[3]

ثالثا: العامل الطبيعي: ويقصد به الظواهر والكوارث الطبيعية كالفيضانات والبراكين والزلازل وانتشار الأوبئة، وغيرها من الظواهر الطبيعية اللاإرادية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها، ومنع حدوثها.[4]

رابعا: عوامل من صنع الإنسان: كالحروب والنزاعات والصراعات الدموية التي تجبر الأفراد على الهرب من مناطق النزاع ألى مناطق أكثر أمناً.[5]

من خلال الأسباب السابقة نستدل على أن هناك نمطان من الهجرة : الأول هجرة اختيارية يلجأ إليها الفرد لتحسين ظروفه المعيشية وللبحث عن مصادر أخرى للدخل.

والثاني هجرة قسرية والتي تفرض على الفرد نتيجة عوامل خارج عن نطاق سيطرته تتمثل بالكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات المسلحة، ويندرج اللجوء تحت مسمى الهجرة القسرية.

1- الزغل: علي، الهجرة الدولية واللجوء: الأنماط والخصائص، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن،2002، صفحة 10

2 - المرجع السابق، صفحة 10

3- بركات: الإطار القانوني لحماية اللاجئين في الوطن العربي، ندوة اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مرجع سابق، رقم الصفحة غير موجود

4- المومني، حسين، اللجوء والبعد الإنساني: حقوق الانسان، الحق في المساعدة، ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الاوسط، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 1998،صفحة 128

5- الزغل: الهجرة الدولية واللجوء: الأنماط والخصائص، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة، مرجع سابق، صفحة 12

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالعودة إلى نقطة البداية في هذا المطلب، وإذا أردنا تناول أسباب اللجوء من خلال تعريفاته الدولية الأساسية الواردة في المطلب الثاني، فيمكن القول أن اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاص باللاجئين، والتعريف الوارد في النظام الاساسي لمكتب مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (وهي الاتفاقيات الدولية الأساسية المعنية باللاجئين) والاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين لسنة 1994، تتفق على أن أسباب اللجوء تنحسر بالآتي:

– الخوف نتيجة الإضطهاد بسب عامل الدين أوالقومية أو العنصر أو الانتماء إلى جماعة أو طائفة معينة، بحيث يكون الاضطهاد صادرا عن الحكومة القائمة في دولة الشخص الأصلية، سواء كان الاضطهاد ممارسا من قبل الحكومة أو من قبل أفراد أو أجهزة أو جماعات معينة تعمل لحساب الحكومة (علنا أو سرا).[1]

– نتيجة خطر يتهدد الفرد (ويندرج تحت هذا البند العامل الطبيعي والعوامل التي من صنع الإنسان والتي ذكرت سابقا). مع الأخذ بعين الاعتبار تجاوز بروتوكول 1967، والنظام الأساسي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين العامل الزمني والجغرافي الواردان في اتفاقية1951.

ثانيا: أشكال اللجوء

يقسم اللجوء بشكل رئيسي (بحسب الأسباب) إلى ثلاثة أشكال وهي:

أولا: اللجوء الديني:– ويعتبر هذا اللجوء الأقدم مقارنة مع النمطين اللذين سيتم ذكرهما لاحقا–. فقد عرفت الشعوب القديمة الملجأ الديني عندما اعترفت بقدسية المعابد أو ما يماثلها، والتزموا بعدم المساس بالأشخاص الذين يلجؤون إليها، وقد عرف الملجأ الديني بداية عند الفراعنة واليهود والإغريق

1– أمرالله: حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، مرجع سابق، صفحة 133

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرومان وعند المسلمين والمسيحيين (كما ذكر في مطلب نشأة اللجوء وتطوره)، ومع تراجع سلطة الكنيسة في القرن الثالث عشر لصالح السلطة السياسية، لم يعد مقبولا من وجهة نظر قانونية وجود أماكن لا تخضع لقوانين الدولة، وبالتالي انتهى اللجوء الديني كشكل من أشكال اللجوء.[1] وقد سمي اللجوء الديني قديما بهذا الإسم بسبب المكان الذي كان مرتكبوا الجرائم يلجؤون إليه ولكن في العصر الحديث أخذ شكلا آخر استنادا إلى السبب، وأصبح بمعنى الخروج من الموطن الأصلي إلى مكان آخر نتيجة التعصب الديني ولأسباب مذهبية.[2]

ثانيا: اللجوء السياسي: كان الملجأ سابقا يمنح لمرتكبي الجرائم الجنائية ، ولم يكن يشمل مرتكبي الجرائم السياسية، خاصة أن الحكام كانوا يلاحقون المجرمين السياسيين ويتعقبونهم بتهمة الخيانة العظمى، ومع الثورة الفرنسية وانتشار أفكارها السياسية والتي أظهرت الفرق بين الجريمة الجنائية والجريمة السياسية ، وبين المجرمين الجنائيين وضحايا التعصب الحزبي وأهواء الحكام، فقد أصبح تسليم المجرمين السياسيين بين الدول عملا منافيا لمبادئ الإنسانية والشرف، وعليه فقد اقتصرالملجأ على مرتكبي الجرائم السياسية، ففي سنة 1833 صدر قانون تسليم المجرمين في بلجيكا والذي نص لأول مرة على عدم تسليم المجرمين السياسيين، ومن ثم انتقل هذا المبدأ إلى غالبية معاهدات واتفاقيات تسليم المجرمين بين الدول.[3] أي أن اللجوء السياسي يعني الإنتقال إلى دولة أخرى غير الموطن الأصلي بسبب الاضطهاد السياسي.[4]

1- المرجع السابق، صفحة 2

2- اللجوء، الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت " الحوار المتمدن"، 2015/2/3،WWW.Ahewar.org

3- أمراله: حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، مرجع سابق، صفحة 3-4

4- اللجوء، الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت " الحوار المتمدن"،مرجع سابق، بتاريخ 2015/2/3،WWW.Ahewar.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: اللجوء الإنساني: لم تعد عملية اللجوء مرتبطة بالجريمة الجنائية أو السياسية، لأنه ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى نزح مئات الآلاف من بلادهم في أوروبا خوفا على حياتهم، بمعنى أن اللجوء أصبح شاملا يتضمن الهاربين من ويلات الحروب، واتصف بالتدفق الجماعي، وهنا ظهر الإهتمام الدولي بمسألة اللاجئين، سواء كانت أسبابها عدم احترام حقوق الانسان أو الثورات الداخلية أو الاحتلال الأجنبي أو الحروب الأهلية، واستمرت عملية اللجوء نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، والحروب والنزاعات المسلحة التي تلتها – والتي يصعب حصرها – المستمرة إلى وقتنا الحاضر.[1] أي أن اللجوء الإنساني هو الإنتقال من الموطن الأصلي إلى مكان آخر، نتيجة للحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية.[2]

هذه أبرز أنماط اللجوء والأسباب التي تدفع بالأفراد والجماعات لترك موطنهم الأصلي والإنتقال إلى مكان آخر، وقد تناول هذا المبحث أيضا نشأة اللجوء وتطوره تاريخيا، إضافة إلى أبرز تعريفات اللاجئ كما جاءت في الاتفاقيات الدولية الأساسية المعنية باللاجئين.

وسيتم في المبحث الثاني من هذا الفصل تناول التجربة الأردنية في قضايا اللجوء، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن والتي تعنى باللاجئين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- أمراله: حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، مرجع سابق، صفحة 5-6

2- اللجوء، الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت " الحوار المتمدن"، مرجع سابق، 2015/2/4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التجربة الأردنية والاتفاقيات الدولية في مجال اللجوء

بما ان الأردن جزء من المنظومة الدولية، فقد ترتب على ذلك التزامه بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تختص بحقوق الانسان. وبما أن اللجوء الانساني أحد العناوين الفرعية لحقوق الإنسان المتضمنة الحق في الحياة، فإن الأردن كان ومايزال فاتحا أبوابه للاجئين من شتى المنابت والأصول، مضطلعا بدور إنساني في قضايا اللاجئين بشكل خاص. وبقضايا حقوق الإنسان بشكل عام.

فالاردن صادق على الإعلان العالمي لحقوق الانسان (كوثيقة دولية اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 1948 والذي يمثل التزاما أخلاقيا بضمان حقوق الانسان) الذي يشمل تمتع الفرد بالحقوق والحريات وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو أي اعتبار آخر.[1]

والاجراءات التي اتبعها ويتبعها الأردن في مجالات استضافة اللاجئين ما هي إلا ترجمة حقيقية على أرض الواقع لتعهداته الدولية في المجالات الإنسانية، والتي على رأسها مسألة اللجوء.

فما هي أبرز موجات اللجوء والنزوح التي استقبلها الأردن؟ وماهي اللاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن في مجال حقوق الانسان واللاجئين؟ هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

1- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، القاهرة- مصر، نسخة رقم 2 دار النشر غير معروفة،2007 ، صفحة 404

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

تجربة الأردن مع قضايا اللجوء

بعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946 ، بدأت باستقبال موجات اللجوء والنزوح. نذكر أبرزها وباختصار:

أولا: موجة لجوء بعد حرب 1948، والتي حدثت بعد الحرب العربية – الإسرائيلية، وكان من نتائجها مغادرة نحو مليون فلسطيني أرضهم قسرا ولجوئهم إلى دول الجوار (الأردن وسوريا ولبنان)، كان نصيب الأردن الأكبر من موجة اللجوء تلك ، وقد قام الأردن باستقبالهم على أراضيه، وقامت المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقديم جزء من المساعدات الطارئة والعمل على رعاية شؤون اللاجئين والعمل على تأمين مستلزماتهم الحياتية.[1]

إضافة إلى الصليب الأحمر فإن الأمم المتحدة واستجابة منها لذلك الظرف أنشات عام 1949 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، وبدأت عملها في 1950، وقد تضمن نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "تأسيس وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، وتقوم بعملها بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل بسحب توصيات بعثة المسح الاقتصادي، وتتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى فيما يختص

1- الوزني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، 2012 ، نسخة (PDF) على الموقع الإلكتروني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي www.esc.org، صفحة 7

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ومشاريع الأعمال غير متوافرة".[1]

وقد مرت عملية لجوء الفلسطينيين بين 1948- 1949 بثلاث مراحل هي[2] :

1- عندما اتخذت بريطانيا قرارها بإلغاء الانتداب، وقامت بسحب قواتها، وبالتالي تركت الفلسطينيين تحت رحمة المنظمات اليهودية، وأصبحوا – أي الفلسطينيين- مخيرين بين اللجوء أو الموت. وكانت حصيلة هذه المرحلة 360 ألف لاجئ.

2- بعد الحرب العربية- الإسرائيلية 1948، والتي كان أحد نتائجها خروج 480 ألف فلسطيني من أراضيهم – بصفة لاجئين- إلى الأردن وسوريا ولبنان.

3- بعد إقرار اتفاقيات الهدنة في (رودس) سنة 1949، والتي كان أحد نتائجها ضم أجزاء جديدة من الأراضي الفلسطينية وتهجير ما يقارب 280 ألف لاجئ، وبالتالي لم يتبق حتى ذلك التاريخ في فلسطين سوى 170 ألف عربي مقابل 630 ألف يهودي. وكان نصيب الأردن من موجات اللجوء تلك – بحسب تقرير قدمه المدير العام للأونروا - ما يقارب 486 ألف لاجئ.

ثانيا: موجة النزوح الداخلي بعد عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية ، الأمر الذي أدى إلى انتقال 140 ألف فلسطيني من ساكني الضفة الغربية إلى الأردن، مما تطلب قيام الأردن وبالتعاون مع

1- منصور: واصف، مسالة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، بيروت- لبنان،الشبكة العربية للابحاث والنشر، ، 2008، صفحة 106-107

2- عبد الدايم، عبدالله، نكبة فلسطين عام 1948: أصولها وأسبابها وآثارها السياسية والفكرية والأدبية في الحياة العربية، بيروت- لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ، 1998، صفحة 80-81

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأونروا ببناء المخيمات وتوفير البنى التحتية اللازمة لتلك الأعداد من النازحين والتي قدرت بنحو 380 ألف نسمة، أي ما يعادل ثلث سكان الضفة الشرقية آنذاك.[1]

وخلال السنوات التي أعقبت احتلال الضفة الغربية، استمرت عمليات النزوح إلى الأردن بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية، فقد أدت أوامر الإبعاد العسكرية وهدم المنازل الفلسطينية وغيرها من الممارسات (سواءا عسكريا او اقتصاديا) إلى تهجير آلاف الفلسطينيين إلى الأردن، والذين تشير الإحصاءات الرسمية للاونروا إلى أن عددهم في الأردن حتى عام 2012 قد وصل إلى 2.070 مليون لاجئ، أي ما يعادل 42% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة.[2]

ثالثا: موجة النزوح التي استقبلها الأردن بعد حرب الخليج الثانية والإجتياح العراقي للكويت سنة 1990، والتي ترتب عليها انتقال ما يقارب 300 ألف أردني وفلسطيني مقيمين في دول الخليج.

رابعا: موجة اللجوء العراقي إلى الأردن بعد الهجوم الأمريكي عام 2003. وعلى الرغم من تعدد الاحصاءات حول أعداد من لجأوا من العراقيين إلى الأردن بعد ذلك التاريخ، إلا أن أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى أن عددهم قد وصل إلى 750 ألف لاجئ.[3]

1- الوزني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، صفحة 7-8

2- العقرباوي: محمود، دور الأردن في حماية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، مؤتمر اللاجئون والنازحون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 10-2013/12/11، صفحة 4-3

3- الشياب: أحمد، الواقع القانوني والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، حزيران2009، صفحة 8

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: موجة اللجوء السوري إلى الأردن بعد آذار 2011، والتي سيتم تناول أسبابها والأرقام والحقائق المتعلقة بها لاحقا.

وفي عام 1974 وبعد اندلاع الحرب اللبنانية استقبل الأردن أعدادا لا باس بها من اللاجئين اللبنانيين وأعضاء في الهيئات الدولية التي كانت تتخذ من لبنان مقرا لها كالأسكوا واليونسكو وغيرهما، ولكن الأمر لم يستمر على حاله فقد عادوا إلى لبنان أو غادروا الأردن إلى دول أخرى.[1] وبعد عام 1998 استقبل الأردن موجة من لاجئي كوسوفو، والتي كانت نتيجة العنف الصربي ضد الأغلبية الألبانية المسلمة هناك.[2]

والجدول الآتي يبين نسبة الموجات الرئيسية للهجرة والنزوح من العدد العدد الكلي للسكان في الأردن:-

جدول رقم (1) موجات اللجوء والنزوح إلى الأردن

السنة	السكان	النازحين واللاجئين	النسبة
1948	400 ألف	100 ألف	%25
1967	1.248 مليون	380 ألف	%30
1990	3.170 مليون	300 ألف	%9.5
2003	5.164 مليون	750 ألف	%14.5

المصدر:الوزني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الإقتصاد الأردني، www.esc.org، صفحة 33)

1- المرجع السابق، صفحة 8
2- الأرناؤوط، محمد، الأزمة بين كوسوفو وصربيا: الأسباب والتداعيات، الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات على شبكة الإنترنت، www.aljazeera.net ،2015/2/14

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ من الجدول السابق أنه في سنة 1948 كانت نسبة اللاجئين في الأردن من عدد السكان 25%، نتيجة النكبة الفلسطينية، وفي سنة 1967 ازدادت هذه النسبة لتبلغ 30% بعد حرب (67)، وفي عام 1990و2003 بلغت النسبة 9.5% ،14% على التوالي نتيجة حرب الخليج الثانية.

ومع نهاية عام 2013 أصبح الأردن رابع أكبر دولة مستضيفة للاجئين على المستوى العالمي.

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1): أكبر البلدان المضيفة للاجئين / نهاية العام 2013

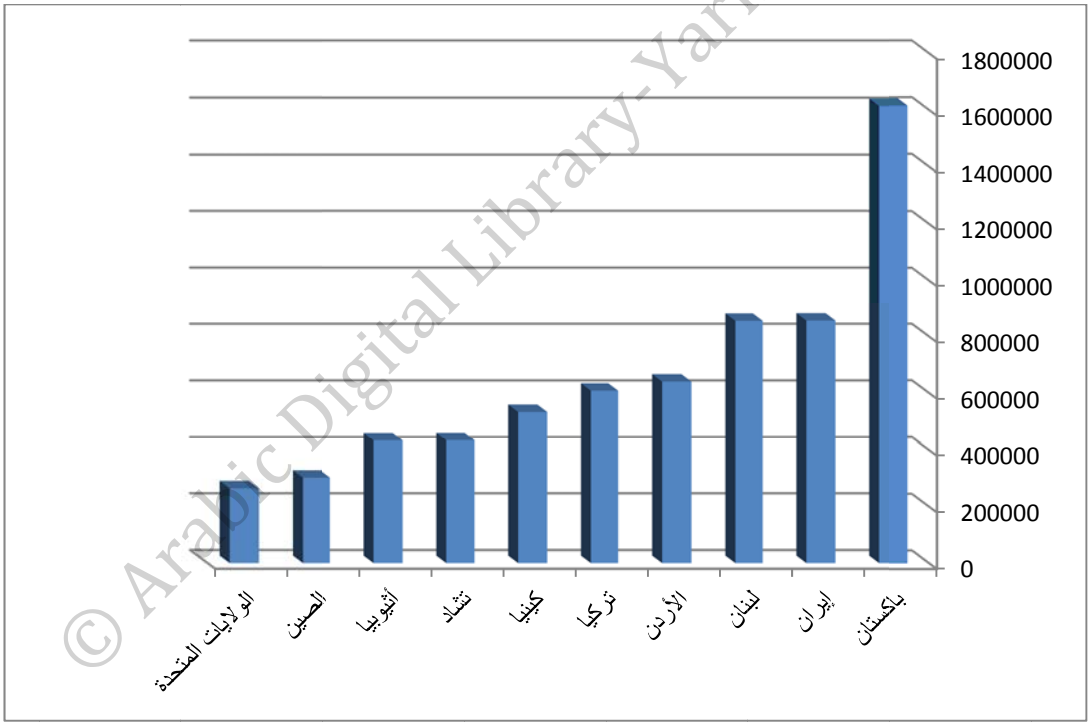

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الإتجاهات العالمية2013، صفحة13www.unhcr-arabic.org ، بتاريخ 2015/2/22

الملاحظ من الشكل السابق أن باكستان لها الحصة الأكبر من لاجئي العالم وبواقع 1.616.500 لاجئ، تليها جمهورية إيران التي تستقبل 857.400 لاجئ، ومن ثم لبنان بواقع 856.500 لاجئ، ويأتي الأردن رابعا ويستقبل 641.900 لاجئ جلهم من السوريين، ومن ثم تركيا بواقع 609.900

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاجئ، أغلبهم أيضا من السوريين، وبعدها كينيا التي تستقبل 534.900 لاجئ، ثم تشاد بواقع 434.500 لاجئ، تليها إثيوبيا التي تستقبل 433.900 لاجئ، بعدها الصين بواقع 301.000 لاجئ، وأخيرا تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وتستقبل 263.600لاجئ.

المطلب الثاني

الاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن في مجال حقوق الانسان

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – والذي صادق عليه الأردن – على أن حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر، وإن للفرد الحق في الحصول على الحقوق الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز، وتعتبر جميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة ، وتضمن بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، ويرتب القانون الدولي لحقوق الإنسان إلتزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الإمتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات، و جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، سواء كانت حقوقا مدنية وسياسية، مثل الحق في الحياة، وفي المساواة أمام القانون وفي حرية التعبير، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الحق في العمل والضمان الاجتماعي والتعليم، أو حقوقا جماعية مثل الحق في التنمية وفي تقرير المصير، فهي حقوق غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتلازمة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن شأن تحسين أحد الحقوق أن ييسر الارتقاء بالحقوق الأخرى، وبالمثل فإن الحرمان من أحد الحقوق يؤثر بشكل سلبي على الحقوق الأخرى.[1]

فبالإضافة إلى مصادقة الأردن على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد صادق على العهدين الدوليين: العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966 وينص على التزام الدولة بضمان الحقوق المدنية للأفراد كعدم التعرض للتعذيب، والحقوق السياسية كالحق في التعبير وحرية الرأي، كما صادق الأردن على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري التي اعتمدتها الجمعية العامة سنة 1965، وعلى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، والتي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 1976، وعلى اتفاقية سيداو (التي تبنتها الجمعية العامة سنة 1979 والتي تضع المبادئ المقبولة دوليا لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة)، والاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدتها الجمعية العامة سنة 1960، إضافة إلى مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل والتي تبنتها الجمعية العامة سنة 1989، وعلى ملحق اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري المتعلقان ببيع الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة اللذان تبنتهما الأمم المتحدة سنة 2000، إضافة إلى مصادقة الأردن على اتفاقية المعاملة اللاإنسانية والحماية من التعذيب وجرائم الإبادة الجماعية، وعلى اتفاقيات منع الرق والعبودية والإتجار بالبشر، وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق والتعهدات الدولية التي تندرج تحت عنوان حقوق

1- الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ، www.ohchr.org2015/2/25

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنسان.[1] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتزامه هذا يعني أن تلك الاتفاقيات تشمل جميع الأفراد المقيمين على أراضيه.[2]

وفيما يختص بالنزاعات المسلحة ووجوب حماية المدنيين، فإن الأردن قد صادق على اتفاقية جنيف (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة) لسنة 1949[3]. والتي تنطبق أحكامها على أسرى الحرب والذين يشملون: أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة، وأفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة الأخرى بمن فيهم حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، وأفراد القوات المسلحة النظامية الموالون لسلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة والاشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة (كالأشخاص ذوي الصفة المدنية أو الدينية).[4]

فالمادة الثالثة من الاتفاقية تنص على " ضرورة توفير الحماية لأفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم، وعلى الأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الإحتجاز أو لأي سبب آخر. يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون تمييز قائم على العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين والمعتقد أو الثروة، او أي معيار مماثل"[5]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- الاتفاقيات الدولية وموقف الأردن منها، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني لحقوق الإنسان، 2015/2/27 www.nchr.org.jo

2- الوزني، خالد، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، صفحة 9

3- الإتفاقيات الدولية وموقف الاردن منها، مرجع سابق

* مصادقة الحكومة الاردنية على اتفاقية جنيف كانت بتواريخ مختلفة.

4- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، نسخة رقم 1، صفحة 104-105

5- (International Committee of the Red Cross www.ICRC.OR، 2015/3/2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه أبرز الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن في مجال حقوق الانسان. والمصادقة تعني الإلتزام بالعمل وفق بنودها وأساسياتها.

المطلب الثالث

الإتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن في مجال اللجوء

على الرغم من ان الأردن ليس طرفا في اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين ، ولا في بروتوكول 1967، إلا أنه يمنح حق اللجوء للهاربين من ويلات الحروب، ويتعاون دائما مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فقد وافقت الحكومة الأردنية عام 1991 على فتح مكتب للمفوضية في الأردن لمساعدة اللاجئين العراقيين ، وجرى عام 1997 التوقيع على اتفاق التعاون بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، إضافة إلى مذكرة التفاهم بين الطرفين سنة 1998، والتي جاءت مكملة لاتفاق 1997.[1] وأضافت إليه تعريفا واضحا ومحددا للاجئ وهو الشخص الذي يشعر بالخوف نتيجة التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب ذلك الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد[2].

1-علوان: محمد، اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريعات والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، اربد- الاردن، 14-2002/7/18، صفحة 93- 94

2- المرجع السابق، صفحة 104

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيتم استعراض أهم بنود الاتفاق بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي يعتبر بمثابة " دستور" عمل لتنظيم العلاقة بين الطرفين، مع التركيز على البنود الأساسية فيه.

المادتان الأولى والثانية من هذه الاتفاقية تضمنتا تعريفا واضحا للأطراف المعنية بالاتفاق، وتنص المادة الثالثة على" أن التعاون بين الحكومة والمفوضية يجري في مجال الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين والاشخاص المشمولين بعناية المفوضية السامية طبقا للنظام الأساسي للمفوضية، وللقرارات والمقررات المعتمدة من فروع الأمم المتحدة المتعلقة بالمفوضية، ولغاية تحقيق التعاون وتمكين المفوضية أو أي وكالة اخرى تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، تتعهد الحكومة بتزويدها بالمعلومات والبيانات الإحصائية التي تطلبها والمتعلقة بوضع اللاجئين فيما عدا اللاجئين الفلسطينيين وبالقوانين والأنظمة والقرارات الخاصة باللاجئين النافذة أو التي قد تنفذ فيما بعد. ويواصل مكتب المفوضية التشاور والتعاون مع الحكومة فيما يتعلق بإعداد ومراجعة المشاريع الخاصة باللاجئين والمشاريع التي تقوم الحكومة بتنفيذها بتمويل من المفوضية، سيتم وضع بنودها وشروطها بما في ذلك التزام كل من الحكومة والمفوضية فيما يتعلق بتزويدها بالأموال والمعدات والخدمات أو أي مساعدة أخرى للاجئين في اتفاقيات مشاريع تم التوقيع عليها من قبل الحكومة والمفوضية، وتتعهد الحكومة بأن لا تعيق وصول موظفي المفوضية في أي وقت إلى اللاجئين والاشخاص المشمولين بعنايتها، أو إلى مواقع مشاريع المفوضية"[1]

1- اتفاقية بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الموقع الإلكتروني لمديرية الأمن العام الأردنية/ إدارة الإقامة والحدود على شبكة الإنترنت،2015/3/7، نسخة (PDF) على الموقع الإلكتروني www.rbd.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنظرة سريعة إلى النص السابق نجد أنه يتضمن تعهدا من الحكومة الأردنية بتوفير كافة التسهيلات والخدمات والمعلومات الممكنة لعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وضمان عدم إعاقة عمل موظفي المفوضية أو إعاقة وصولهم إلى الاشخاص الذين يندرجون ضمن إطار عمل المفوضية، وتعتمد الحكومة على ماجاء في نص المادة (35) من اتفاق1951 والتي تتضمن التزاما من الدول الموقعة عليها بالتعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها في مساعدة اللاجئين وتسهيل الوصول اليهم، وتقديم البيانات والمعلومات الممكنة عنهم، وبالتالي وعلى الرغم من أن الأردن ليس طرفا في اتفاقية 1951، إلا انه ملتزم بتنفيذ ما جاء في بنودها، خاصة ماجاء في المادة (35)، وكأنه موقع عليها ولكن بطريقة غير مباشرة.[1]

وجاء في المادة الرابعة من الإتفاق "يحق للمفوضية السامية بعد موافقة الحكومة أن تنشا وتدير مكتب او مكاتب في الدولة، وذلك لغايات توفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعنايتها، ويمكن للمفوضية بعد موافقة الحكومة أن تختار مكتب المفوضية السامية في الدولة ليكون مكتبا اقليميا لها، وسوف يتم ابلاغ الحكومة خطيا بعدد ودرجة الموظفين المعتمدين المعينين فيه، ويقوم مكتب المفوضية بأداء وظائفه كما هي محددة من قبل المفوض السامي وذلك وفقا لولايته الخاصة باللاجئين والأشخاص الأخرين المشمولين بعنايته، ويشمل ذلك إنشاء ومتابعة العلاقات بين المفوضية والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية الأخرى العاملة في الدولة". [2] نلاحظ في المادة السابقة تشديد على أهمية التعاون بين المفوضية والحكومة الأردنية، من خلال توفير الظروف المناسبة والبنى التحتية اللازمة لعمل المفوضية، والتزام الحكومة بفتح المجال أمام عمل

1- علوان: اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن، مرجع سابق، صفحة 94-95

3- اتفاقية بين الاردن والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفوضية وحركة موظفيها، من خلال السماح لهم بمتابعة عملهم وإقامة علاقات تتعلق باختصاصهم مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى العاملة في الأردن. إضافة إلى ما سبق فإن نص المادة الرابعة يتضمن إشارة إلى أن عمل المفوضية في الأردن يخضع لبنود النظام الأساسي لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتتضمن المواد (الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) أمورا تنظيمية تتعلق بموظفي المفوضية، من حيث صلاحيات المفوضية في تعيين موظفيها مع ضرورة إخطار الحكومة بأسمائهم، وتسهيل عمليات شحن المواد الإغاثية ، إضافة إلى إعفاء موظفي المفوضية من الإلتزام بالأنظمة التي تتعارض مع طبيعة عملهم ، وإعفاء عمل المفوضية من أي رسوم على نقل مواد الإغاثة أو رحلات الشحن وعمليات نقل اللاجئين، وتوفير الحماية لموظفي المفوضية[1]. أي أن المواد الثلاث السابقة هدفت إلى حماية ممتلكات المفوضية وأموالها وأصولها، وتوفير الحصانة لموظفيها . بمعنى أنه يجب على الحكومة تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المختصة بالإمتيازات والحصانات، والتي صادق عليها الأردن، وأصبح طرفا فيها سنة 1958[2]

وجاءت المادتان (التاسعة والعاشرة) لتأكيد مسألة الحصانة والامتيازات الدبلوماسية التي وردت سابقا. فقد نصت المادة التاسعة من الاتفاق على ضرورة احترام خصوصية مراسلات المفوضية، وعدم انتهاك سرية المطبوعات والصور والإعلام والتسجيلات الصوتية، ومعاملة مراسلات المفوضية (سواء رسائل أو بواسطة حقيبة) بنفس الامتيازات التي تعامل بها المراسلات الدبلوماسية، وجاءت المادة

1- المرجع السابق

2- علوان: اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن، مرجع سابق، صفحة 95

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاشرة لتؤكد أن لممثل المفوضية في الأردن ونائبه والمسؤولين الآخرين وذوو الدرجات العليا، حصانة كالتي تمنح للممثلين الدبلوماسيين.[1]

واختصت المواد (الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشر) بإجراءات تسهيل عمليات الخبراء التابعين للمفوضية والأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية، وتوفير الحصانة للمعينين محليا (الحصانة من الدعاوى القانونية فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من أقوال أو كتابات أو أفعال) وتتضمن باقي المواد بالإضافة إلى توفير الحصانة للمعينين محليا ، توفير الحصانة للاشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن المفوضية فيما يصدر عنهم من أقوال أو افعال او كتابات من الاعتقال أو الاحتجاز، مع التشديد أيضا على ضرورة إبلاغ الحكومة باسماء الموظفين المعتمدين والخبراء وباقي موظفي المفوضية – أيا كانت صفتهم – إضافة إلى تضمنها أحكاما عامة خاصة بآلية تنفيذ الإتفاق، وآلية حل أي منازعات مستقبلية تنشأ بين الحكومة الأردنية وبين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين [2] ، وضرورة إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر كتابيا في حال الرغبة في إنهاء العمل، شريطة ألا ينفذ الإنهاء إلا بانقضاء ستة أشهر من تاريخ الإخطار.[3]

وعليه فإن هذا الإتفاق بين الحكومة الأردنية وبين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعمل على تنظيم عمليات اللجوء الى الاردن.

1- اتفاقية بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق

2- المرجع السابق

3- علوان: اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن، مرجع سابق، صفحة 96

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

اللجوء السوري : الدوافع والحقائق

في خضم الأحداث التي تشهدها سوريا، فإن من الطبيعي سعي الكثير من السوريين للخروج من وطنهم، للبحث عن النجاة بالنفس وبحثا عن الأمن والأمان.

وقد نال الأردن حصة وافرة من موجات اللجوء السوري، بسبب انه يوفر بيئة آمنة للاجئين، ويرتبط حدوديا بسوريا، ويعتبر نقطة مناسبة للإنتقال منه إلى الخارج، ووجود هيئات دولية متعددة تعمل داخله لمساعدة اللاجئين، بالإضافة إلى وجود صعوبات تعترض طريق اللاجئين إلى دول عربية أخرى إما لأسباب قانونية أو مجتمعية.

فما هي الاسباب التي دفعت اللاجئين السوريين إلى مغادرة وطنهم؟ وماهي حقائق وإحصاءات اللاجئين السوريين الموجودين على الأراضي الأردنية؟ هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المطلب الأول

دوافع اللجوء السوري

على الرغم من أن هذه الدراسة ليست معنية بالبحث عن أسباب ودوافع الأحداث في سوريا (الدائرة منذ آذار 2011) إلا أنها – أي الدراسة – ستقدم موجزا مختصرا حول الظروف التي دفعت باتجاه انفجار الأوضاع وأجبرت السوريين على ترك وطنهم حفاظا على حياتهم، باحثين عن ملاذ آمن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأمرالشائع بأن المطلب السياسي كان هو الأساسي، لكن هنالك عوامل تراكمية مختلفة دفعت باتجاه الإنفجار، سيتم تناولها– إلى جانب العامل السياسي– وباختصار.

بداية يمكن القول أن وجود مؤسسات رسمية تقليدية في سوريا تمتاز بتطور بطيء في هيكليتها وأدائها أو ما يسمى اصطلاحا (الاختناق المؤسساتي) أدى إلى تهميش الغالبية العظمى من السوريين (سياسيا، اقتصاديا)، وعدم قدرة هذه المؤسسات على مواكبة التطورات الدولية، وبالتالي عدم قدرتها على تأمين ما يطمح اليه السوريون في عصر العولمة التي أصبح فيها كل شيء متاحا، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد السوري وعلى الرغم من تحقيقه في سنوات ماقبل 2011 نتائج إيجابية من حيث ارتفاع معدلات النمو وانخفاض عجز الموازنة وتحقيق فائض في الميزان التجاري، إلا أن تلك النتائج لم تعكس الواقع الذي يتحدث عن انتاجية منخفضة للعمالة السورية وتدني مستوى الأجور وزيادة الضرائب وازدياد معدلات التهرب الضريبي وازدياد عمليات الهدر في المال العام، إضافة إلى انعدام العدالة في مجال بيئة الاعمال التي عانت الفساد والاحتكار في الكثير من جوانبها، والتي استفاد منها فئة قليلة على حساب الغالبية، إضافة إلى فشل الاقتصاد السوري في خلق فرص عمل كافية، الامر الذي أدى إلى تهميش فئات كبيرة من السوريين – كما ذكر سابقا– اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وقد تزامن ذلك مع عدم قدرتهم على المشاركة السياسية الفاعلة من خلال عدم إعطائهم الحق في التعبير عما يريدون.[1]

1– نصر، ربيع وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 2013، صفحة 7–8، بتاريخ 2015/3/17، الموقع الإلكتروني للمركز السوري للأبحاث والسياسات على شبكة الإنترنت، www.scpr–syria.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ذلك فإن السياسات الحكومية أدت إلى انعدام الطبقة الوسطى، والأسوأ من السياسات الحكومية هو تحول اصحاب القرار في سوريا إلى شريحة بيروقراطية لها مصالحها المشتركة التي غالباً ما تتناقض مع مصالح غالبية الشعب.[1]

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، فإن مؤشرات الصحة والتعليم وظروف السكن قد حققت تطورا بطيئا خلال الفترة من 2000–2010 مقارنة بالسنوات التي سبقت، وقد لعبت الدولة دورا أساسيا في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والسكن، لكن تلك المساعي والسياسات الحكومية لم ترقى إلى مستوى احتياجات السوريين بسبب افتقار تلك الخدمات إلى التطور النوعي، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات السياسية السورية فشلت في ترجمة تطلعات الشعب السوري نحو بناء نموذج للمساءلة والعدالة الاجتماعية، بسبب الخلل الموجود في المؤسسات السياسية والتي عجزت بسببه عن تفعيل المشاركة السياسية والمساءلة السياسية وعدم قدرة تلك المؤسسات على ضبط الفساد وهدر المال العام.[2]

أي باختصار فإن عوامل اندلاع الأحداث في سوريا لم تكن آنية، بل إنها تراكمية تمثلت في العوامل الاقتصادية، التي تشمل مواضيع أساسية كارتفاع معدلات البطالة وصعوبة خلق فرص عمل وتدني مستوى استهلاك الأسر وارتفاع في معدلات الفقر والتفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة، والعوامل السياسية المتمثلة – كما ذكر– في التهميش السياسي وانعدام المشاركة السياسية وتقييد الحريات وتغلغل الأجهزة الأمنية في مختلف قطاعات ونواحي حياة الفرد السوري. إضافة إلى الحروب والنزاعات الدائرة في سوريا.

1– حسن، سامي، البطالة في سوريا: واقعها، أسبابها، آليات الحد منها، الموقع الإلكتروني للحوار المتمدن على شبكة الإنترنت، 2015/3/17، www.ahewar.org

2– نصر، ربيع واخرون، مرجع سابق، صفحة 8

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع اندلاع الاحداث في سوريا (آذار 2011) افتقدت الحكومة السورية إلى استراتيجية وطنية فعالة للأزمة – خاصة في مناطق النزاع – والأهم من ذلك أن الحكومة السورية لم تستطع بناء الثقة بينها وبين المواطن بسبب عدم التزامها بقراراتها أو بسبب تناقض تلك القرارات، إضافة إلى وجود سياسة التجنيد الإلزامي، واستدعاء الإحتياط، خاصة بعد صدور المرسوم رقم 104 لعام 2011، مما دفع عدداً كبيراً من الأسر للخروج من البلد خشية استدعاء أبنائها الذكور إلى الخدمة الاحتياطية، والتي أصبحت تشكل خطرا على حياة أولادهم.[1]

هذه أبرز الأسباب الداخلية للاحداث في سوريا، على الرغم من أن البعض من أنصار نظرية المؤامرة يرددون دائما أن المسالة ليست إلا " مؤامرة خارجية" على سوريا. فعلى سبيل المثال يرى الكاتب كمال ديب في كتابه (أزمة في سوريا.. إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي) أن الأسباب الرئيسية لما يحدث الآن في سوريا هي أسباب خارجية تتمحور معظمها حول العلاقة العدائية التي تربط سوريا بإسرائيل، وأن السلطات السورية اتخذت مجموعة من الإجراءات على المستويين السياسي والإقتصادي. ولكن تحسن الوضع الاقتصادي الداخلي مرتبط بموقف سورية من إسرائيل، فحتى لو قامت بإصلاح عميق فإن ذلك لن يفيد ما لم تتراجع عن موقفها تجاه إسرائيل، وأن الأحداث الدائرة ماهي إلا مساع دولية لجعل سوريا ساحة للصراع، بهدف إضعافها داخلياً.[2]

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت الى تفجر الاوضاع والتي دفعت الأزمة نحو الأسوا، إلا أن النتيجة كانت في وجود أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل والمهمشين سياسيا انخرطوا في

1- اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاطي دولي خجول، الموقع الإلكتروني للجنة السورية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، 2015/3/26 www.shrc.org

2- حسين، عبد العزيز، عرض لكتاب أزمة في سوريا.. انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي لمؤلفه كمال ديب، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت، www.aljazeera.net2015/3/26

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النزاع المسلح ، الذي اخذت حدته بالتزايد وبتسارع كبير، وكان من أهم نتائجه لجوء أعداد كبيرة من السوريين إلى دول الجوار، ومن بين هذه الدول الأردن الذي كان له نصيب كبير من عمليات اللجوء السوري، والتي سيتم تناولها في المطلب القادم .

المطلب الثاني

حقائق اللجوء السوري في الأردن

مع اندلاع الأحداث في سوريا (2011)، اضطر الملايين من السوريين إلى النزوح داخل وطنهم، أو اللجوء إلى الخارج هربا من ويلات النزاع المسلح الدائر هناك، وقد بدأت مشكلة النزوح واللجوء في الأشهر الأولى نتيجة لتزايد حدة النزاع ، مما اضطر الأهالي إلى الانتقال إلى أماكن أخرى داخل محافظتهم أو إلى محافظة مجاورة، وقد سجّلت أولى حالات اللجوء (لعائلات سورية) في الأراضي اللبنانية مع بداية شهر أيار 2011، إلا أن تلك العائلات لم تكن مسجلة كلاجئين مع أي منظمة دولية. وفي 2011/6/7 سُجّلت أولى حالات اللجوء إلى الأراضي التركية عندما وصلت بطريقة غير قانونية أول مجموعةٌ من 122 شخصاً، ومع نهاية الأسبوع الثاني من شهرحزيران 2011 كان عدد اللاجئين في تركيا قد وصل إلى 8500 شخص، وقد دفع تسارع وصول اللاجئين السوريين إلى تركيا إلى بناء أول مخيم للاجئين في الأسبوع الأول من حزيران 2011 بسعة 5000 آلاف شخص، إلا أن المخيم امتلأ في الأيام الأولى لإنشائه، حيث بلغ عدد الذين لجأوا إلى تركيا في الأسبوع الثاني من ذلك الشهر 8500 شخص، مما استدعى بناء مخيم ثاني، وبالنسبة للاجئين في الأردن، فقد لجأ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحو2500 فرد سوري إلى الأردن في الفترة من شهر أيار وحتى تشرين الأول 2011، وتحديداً من درعا، إلا أن اللاجئين السوريين في الأردن لم يكونوا مسجلين كلاجئين ولم يتم إنشاء مخيمات لهم، إلى أن تزايدت أعدادهم وتم انشاء مخيم الزعتري للاجئين السوريين وغيره من المساكن والمخيمات والتي سيتم تناولها لاحقا.[1] ومن هنا بدأ الأردن باستقبال اللاجئين السوريين على أراضيه، واستمرت موجات اللجوء تتوافد إلى الأراضي الأردنية حتى هذه اللحظة.

وبما أن عملية حصر أعداد السوريين اللاجئين متفاوتة من جهة لأخرى، فإن الدراسة ستعتمد الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل أساسي، مع تناول أرقام صادرة عن جهات حكومية ومنظمات دولية أو إقليمية لتوضيح بعض الأمور فقط.

فالاحصاءات الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لنهاية سنة 2013، تشيرإلى أن 97% من اللاجئين السوريين استقبلتهم دول الجوار (مصر، تركيا، العراق، لبنان، الأردن)، توزعوا – وبأرقام تقريبية – على النحو التالي:- 110 آلاف لاجئ سوري في مصر، 460 ألف لاجئ في تركيا، 168 ألف لاجئ في العراق، 716 ألف لاجئ في لبنان، 600 ألف لاجئ في الأردن ، في حين بلغ عدد النازحين في الداخل السوري ما يقارب 4.25 مليون نازح، أي بمجموع كلي بين نازح ولاجئ ما يقارب 6 مليون فرد.[2]

وقد توزع اللاجئون في الأردن على مختلف المحافظات، وليس فقط في مخيمات اللجوء، فبحسب إدارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، فإن اللاجئين يتوزعون على النحو الاتي:- 113686 ألف موجودون في مخيم الزعتري، 808 لاجئ موجودون في سكن الحديقة، 411 لاجئ

1- اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاطي دولي خجول، مرجع سابق، بتاريخ 2015/3/28

2- الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين عل شبكة الانترنت ، 2015/3/28، www.unhcr-arabic.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سكن (سايبر سيتي)، 2114 لاجئ عسكري في مخيم الراجحي، إضافة إلى 3839 لاجئ في مخيم مريجيب الفهود، أي بمجموع 120858 ألف لاجئ موجودين في المخيمات، والجدول التالي يبين توزيع اللاجئين السوريين على المخيمات (العدد الموجود حتى تاريخه إضافة إلى الطاقة الاستيعابية).[1]

جدول رقم (2):أعداد اللاجئين السوريين الموجودين في المخيمات حتى نهاية عام 2013

اسم المخيم	الزعتري	مريجيب الفهود	الحديقة	الراجحي للعسكريين	سايبر سيتي	المجموع الكلي
تاريخ الافتتاح	2012/7/29	2013/4/10	2012/7/27	2012/3/8	2012/5/7	
الطاقة الاستيعابية	130000	5000	900	700	450	137050
العدد الفعلي الموجود	113686	3839	808	2114	411	120858

المصدر: إدارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، 2013، بتاريخ 2015/4/1

الملاحظ من الجدول السابق أن إنشاء أول مخيم لاستقبال اللاجئين السوريين كان بتاريخ 2012/3/8، ولكن ذلك لا يعني أن اللجوء السوري قد بدأ مع إنشاء المخيمات في الأردن. بل إنه بدأ بعد فترة قصيرة من انطلاقة شرارة الأحداث في سوريا. وسيتم تناول أعداد اللاجئين السوريين في الأردن من خلال تحليلها احصائيا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

1- الحمود: وضاح، الوضع القانوني للجوء في الأردن والتحديات التي تواجه المملكة، مؤتمر اللاجئون في المنطقة العربية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية،القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 10-2013/12/11، رقم الصفحة غير موجود

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاستقرار الاقتصادي والإستقرار السياسي

إن العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي قوية ومترابطة ، فمثلا إن الإخفاق وعدم قدرة النظام السياسي على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة من شأنه أن يعزز من مطالب الناس ويسرع من وتيرة التغيير، وبالتالي فإن الإخفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، بمعنى أن عدم الإستقرار السياسي تؤدي إلى حالة من القصور وضعف الأداء الاقتصادي تتمثل في معدلات بطالة وتضخم ومديونية مرتفعة وغيرها من النتائج التي تقود في نهاية الأمر غلى عدم قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وبالتالي حالة من عدم الإستقرار الاقتصادي. بمعنى انه لا يمكننا الفصل بين الجانب الاقتصادي والسياسي، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر. وسيتم في هذا الفصل تناول مفهومي الإستقرار الاقتصادي والإستقرار السياسي، إضافة إلى توضيح مؤشرات كل منهما (نظريا). فما هو مفهوم الإستقرار الاقتصادي والإستقرار السياسي؟ وماهي اهم المؤشرات التي تؤثر فيهما؟ هذا ماسيتم تناوله في هذا الفصل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الإستقرار الإقتصادي ومؤشراته

إن العلاقات بين الوحدات الاقتصادية داخل اقتصاد البلد الواحد تتصف بانها متشابكة ومتداخلة نتيجة التفاعل بين الوحدات الإنتاجية، ويمثل الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الركائز الوطنية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تفادي المشكلات الاقتصادية والمالية والسياسية والتقلبات الكبيرة في الأداء الاقتصادي، ومن خلال مواجهة مشكلات التضخم بهدف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وبالتالي بناء إقتصاد قوي قادر على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات بطالة متدنية والوصول إلى ناتج محلي مرتفع وما يرافقه من زيادة الدخل الفردي وخفض أرقام المديونية.

ويعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم الواسعة والمتشعبة بسبب وجود العديد من العوامل والمؤشرات الرئيسية والفرعية التي تتدخل فيه. وفي هذا المبحث سيتم تناول مفهوم الاستقرار الاقتصادي والمؤشرات الرئيسية فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأنواعه

اولا: مفهوم الاستقرار الإقتصادي

الاستقرار لغة بمعنى الثبات والسكون ، ومن زاوية اقتصادية فإن الاستقرار يعني المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي، بهدف تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع من خلال السياسات المالية والنقدية وحتى السياسية.

ويمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي أيضا في أنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى استعادة التوازن المالي والنقدي وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف تحسين مستوى الأداء الاقتصادي وإعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق.[1]

وعليه فإن سياسات الاستقرار الاقتصادي تعرف في أنها مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (الذي يعنى بالاقتصاد القومي والعلاقة بين مكوناته الرئيسية مثل الإنتاج الكلي والدخل الكلي والإنفاق الكلي والبطالة والتضخم والإستهلاك والإستثمار والسياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستغلال الكامل للموارد، والاقتصاد الجزئي الذي يعنى بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية مثل سلوك المستهلك من حيث إنفاقه على شراء سلع معينة في ظل وجود قيود معينة كالدخل وأسعار السلع في السوق)[2] وكل تلك السياسات تتخذ لإيجاد حالة من التوازن

1- شعلان، عبدالشكور، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية: التصحيح والتنمية في البلدان العربية/ صندوق النقد العربي، القاهرة- مصر، مطابع دار الهلال، صفحة 56-58

2- الأمين، عبدالوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان-الأردن، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2002، صفحة 39

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي، بمعنى أن تلك السياسات تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار عبر معدلات تضخم منخفضة، والحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وضمان دخل فردي مرتفع [1]. وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال عملية اقتصادية تنموية تهدف إلى خفض معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل، أي بمعنى أن التنمية الاقتصادية هي الطريق إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.[2]

وهنالك مدرستان في الفكر الاقتصادي تناولتا مسألة الاستقرار الاقتصادي. الأولى ترى أن الاقتصاد بطبيعته غير مستقر نتيجة تعرضه لأزمات العرض والطلب، وبالتالي على صانعي القرار الإستفادة من السياسات المختلفة لتصحيح الوضع وخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي، والمدرسة الثانية ترى أن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا توافرت فيه الحرية الاقتصادية، وأن السبب في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي هو السياسات الخاطئة وغير الفعالة، وأن الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا إذا توفرت له سياسات صحيحة وفعالة، وتجمع هاتان المدرستان على أن مفهوم الإستقرار الاقتصادي يشير إلى غياب التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة ظروف مختلفة تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وفي مستويات الدخل الفردي والاستهلاك والاستثمار وغيرها من العوامل والظروف الفرعية التي قد تؤثر على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد.[3]

1- بخيت، حيدر، سياسات الاستقرار الاقتصادي، الأردن- عمان، دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013، صفحة 11-12

2- الطويل، رواء، محاضرات في الاقتصاد السياسي، عمان-الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، صفحة 97-98

3- ملاوي، أحمد، دور العامل الخيري في تعزيز الإستقرار الإقتصادي،2015/4/7، الموقع الإلكتروني للمركز الدولي للأبحاث والدراسات www.medadcenter.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فإن أهم مظاهر الاستقرار الاقتصادي انخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستويات الدخل الفردي وانخفاض معدلات التضخم وارتفاع الدخل المحلي، وكل ذلك ينعكس عل مستويات النمو الاقتصادي الذي يمثل – أي النمو الاقتصادي – زيادة في الناتج المحلي من فترة إلى أخرى ويعكس التغيرات في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة (أي بمعنى كلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية إزدادت معدلات النمو في الناتج المحلي، وعكس هذه المعادلة صحيح أي كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية انخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي.[1]

ثانيا: أنواع الاستقرار الاقتصادي

هنالك نوعان للاستقرار الاقتصادي هي[2] :

- الإستقرار الاقتصادي الدولي (بمعنى استقرار لعموم الاقتصاد العالمي)
- الإستقرار الاقتصادي المحلي (دولة واحدة)

وبالنسبة للاستقرار الإقتصادي الدولي فإنه يعتمد على عدة عوامل أهمها:[3]

1- التقلبات في حركات رؤوس الأموال الدولية الناتجة عن اختلاف أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، والبحث عن الأرباح والاستقرار الاقتصادي، وقد تؤدي إلى إحداث استقرار أو بالعكس فقد تؤدي إلى حدوث اضطراب وذلك حسب نوعها واتجاهها (طويلة أم قصيرة الأجل وتتجه للداخل أو للخارج)

1- الأمين: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، صفحة 371

2- دويدار، محمد، دراسات في الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، الاسكندرية- مصر، دار المعرفة الجامعية، 1998، صفحة 15

3- بخيت: سياسات الاستقرار الإقتصادي، مرجع سابق، صفحة 15-16

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التغيرات في مستويات الأسعار والأجور، الأمر الذي يؤدي الى اختلال العلاقة بين مستويات التكاليف والأسعار في الداخل (الاقتصاد المحلي) والخارج (الاقتصاد الدولي) عند مستوى معين لسعر الصرف.

3- التغيرات في جداول العرض والطلب للصادرات والواردات التي لا تكون نتيجة لتغير الدخل النقدي.

4- التغيرات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في دولة ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي أو لمجموعة دول، وهذه تؤثر تأثيرا محسوسا على الوضع القائم بالنسبة للاقتصاد العالمي.

5- إتجاهات النمو الاقتصادي التي قد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الصادرات والواردات، أو تؤثر على نمو أحدهما بدرجة تختلف عن تأثيرها في الأخرى.

6- الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر أيضا في الإستقرار الاقتصادي الدولي.

وفيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي المحلي أو الوطني فإنه يمثل ما يلي:[1]

1- استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يتجسد من خلال معدلات التضخم، فتحقيق معدلات تضخم مساوية للصفر (وهذه الحالة مثالية ومن النادر الوصول إليها) أو معدلات تضخم تقل عن 2% فهذا يعني استقرار اقتصادي.

2- تحقيق معدلات مرتفعة من التشغيل، بحيث تكون النتيجة تحقيق معدلات بطالة منخفضة، وبالتالي حدوث حالة من الإستقرار الاقتصادي.

3- تحقيق فائض اقتصادي في موازنة الدولة، بحيث يتبعه تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي، الأمر الذي يدفع باتجاه خفض المديونية.

1- المرجع السابق ، صفحة 16

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن فعوامل الاستقرار الإقتصادي لأي دولة يتم من خلالها معرفة مدى فعالية سياسات الإستقرار الاقتصادي المطبقة فيها، وهي تستهدف تحقيق نوعين من التوازن [1] هما:

- توازن داخلي يقاس من خلال معدلات البطالة والتضخم والفائض او العجز في الموازنة العامة للدولة
- توازن خارجي يتمثل في وجود توازن في الحساب الجاري ومستوى التدفقات الرأسمالية.

المطلب الثاني

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

إن العوامل والمؤشرات التي تدخل في سياق هذا العنوان كثيرة ومتعددة ولكنها مرتبطة مع بعضها البعض (بمعنى أن أي تغيير يطرأ على أحد المؤشرات يتبعه تأثير على المؤشرات الأخرى، فالكل يتأثر بالجزء والعكس صحيح). وسيتم تناول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس حالة الاستقرار الاقتصادي. وهذه المؤشرات هي:

أولا: البطالة

تعتبر البطالة مؤشرا رئيسيا من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أو عدم الاستقرار الاقتصادي (فكلما كانت نسب البطالة منخفضة كان ذلك دليل على اقتصاد قوي ومستقر، بينما إذا كانت معدلات البطالة مرتفعة فإن ذلك مؤشر على عدم استقرار الاقتصاد وضعفه).

1- المرجع السابق ، صفحة 17

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف البطالة في أنها مفهوم يعبر عن مجموع الأفراد في سن العمل الذين يقدرون على العمل ويرغبون به ويبحثون عنه ولا يجدونه، وبالتالي فإن مفهوم معدل البطالة هو مجموع العاطلين عن العمل كنسبة من مجموع القوى العاملة.[1]

وللبطالة أسباب أهمها:[2]

1- انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.

2- سياسات التوظيف العشوائي التي تدفع باتجاه البطالة المقنعة.

3- إنشاء العديد من المعاهد، واستحداث تخصصات أكاديمية راكدة لا يحتاجها سوق العمل.

4- الزيادة المفاجئة في عدد السكان نتيجة موجات النزوح واللجوء، وما يترتب على ذلك من عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأعداد الوافدة.

وللبطالة عدة أنواع اهمها:-

1- البطالة الاحتكاكية: وهذا النوع من البطالة يكون عادة قصير الأمد، ويظهر نتيجة عدم التكامل في سوق العمل وضعف حركة العمال وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة، وبسبب الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات، وبالتالي عدم قدرة الإقتصاد على توفير فرص العمل التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين عنه وبصورة فورية، أي بمعنى أن هذا النوع من البطالة يشمل أولئك الأشخاص الذين هم بدون عمل بصورة مؤقتة أو موسمية، بسبب عملية تغيير الوظائف أو الأعمال بالنسبة لبعض الأشخاص، لذلك يمكن تسمية هذا النوع من البطالة بالبطالة الانتقالية.[3]

1- طلافحة، حسين، الفهداوي، خميس، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني (1968-1996)، إربد- الأردن، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، 1998، صفحة 9

2- الزواوي، خالد، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، القاهرة- مصر، مجموعة النيل العربية، 2004، صفحة 16

3- الأمين: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، صفحة 137

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغة أخرى يمكن القول أن هذا الشكل من أشكال البطالة تتواجد فيه فرص العمل والبطالة معا، وتتناسب فيه المهارات المطلوبة مع المهارات المعروضة، ولكن نقص المعلومات عن فرص العمل المتاحة ورغبة العاطلين عن العمل في البحث عن أفضل فرصة عمل شاغرة ورغبة أصحاب العمل في البحث عن أفضل المتقدمين لفرصة العمل المتاحة، هي السبب في هذا النوع من البطالة.[1]

2- البطالة الدورية: والتي تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا دخل الاقتصاد في حالة انكماش فإن البطالة تحدث [2].

3- البطالة الهيكلية: والتي تنشأ نتيجة التغير في هيكل الطلب على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني معين في أعداد المكلفين بالعمل، مما يؤدي إلى وجود أعداد زائدة من العمالة، أو أنها تنشأ بسبب انتقال الصناعات من مكان إلى آخر [3]. ولها أسباب اخرى تتمثل في نقص المؤهلات لوظائف معينة أو بسبب العمر والجنس والموقع الجغرافي أو بسبب التحول السريع في التقدم التكنولوجي وإحلال الآلة مكان الإنسان [4].

4- البطالة المقنعة: التي تشمل العمال الذين يعملون كل الوقت لكن بدون إنتاجية (أي بمعنى أن إنتاجيتهم تساوي نفس إنتاجية العاطلين عن العمل بالمفهوم البسيط) [5].

5- البطالة الإقليمية: وهذا النوع ينشأ في إقليم أو في منطقة جغرافية دون آخر، نتيجة الظروف الطبيعية والإقتصادية لهذا الإقليم[6].

1- طلافحة، فهداوي: دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، صفحة 13-14

2- الزواوي: البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، صفحة 137

3- المرجع السابق، صفحة 20

4- الأمين: مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، صفحة 138

5- طلافحه، فهداوي: دراسه تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، صفحه 14

6- المرجع السابق ، صفحة 14

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياَ: التضخم

هنالك مدرستان قدمتا تعريفا للتضخم، المدرسة الأولى هي المدرسة النقدية التي اعتبرت أن التضخم في حد ذاته ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية ومالية، وأن ارتفاعات الأسعار المصاحبة لعمليات استحداث التنمية سببها ضخ كميات زائدة من النقد إلى الاقتصاد، وتقول هذه المدرسة أن التضخم هو كل زيادة في الكمية النقدية تؤدي إلى زياده في الأسعار [1].

فالفكرة الرئيسية عند رواد هذه المدرسة هو أن اجور العمال هي العنصر الأول من عناصر التكاليف الذي يؤدي إلى تشكيل نظام التكاليف والأسعار، وأن التوسع النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الأجور، وارتفاع الأجور يؤدي إلى البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة كمية النقود لتخفيض البطالة. [2]

والمدرسة الثانية هي المدرسة العينية والتي تعتبر التضخم ظاهرة هيكلية في الاقتصاد وليس ظاهرة نقدية بحتة، وأن الزيادة في كمية النقد المتداول لا يعني تضخما، وبالتالي ترى هذه المدرسة أن تحليل التضخم لا يجب أن يستند إلى عوامل نقدية بل يجب أن يستند إلى عوامل هيكلية تحكمها العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، أي بلغة أخرى ترى هذه المدرسة ان ارتفاع الأسعار والخلل في التوازن بسبب فوائض الطلب الكلي للنقد والعرض الكلي السلعي لا يعود إلى العوامل النقدية (المتمثلة في ضخ كميات فائضة من النقد في السوق)، بل يعود إلى ضعف مستويات الإنتاج وعدم ملاءمتها لمعدلات التوسع النقدي والسكاني، وبالتالي فإن التضخم في الأسعار سببه العرض السلعي، وبناءا على ذلك فإن رواد هذه المدرسة يقدمون تعريفا للتضخم في أنه كل زيادة في الأسعار نتيجة عدم

1- عنايه، غازي، التضخم المالي، الإسكندرية- مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1985، صفحة 50-51

2- مرسي، فؤاد، التضخم والتنمية في الوطن العربي، بيروت- لبنان، 1983، صفحة 32

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كفاية العرض من السلع [1]. إذن فالتضخم هو تعبير عن حركة صعودية لأسعار السلع والخدمات نتيجة لفائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. ولكن يجب التنبه إلى أن مجرد ارتفاع سعر سلعة واحدة أو سلعتين لا يعتبر تضخما، ذلك أن الإرتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى، الأمر الذي يترتب على بقاء المستوى العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الإرتفاع الكبير في أسعار أغلب السلع والخدمات، أو الإرتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تشكل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.[2]

وللتضخم أنواع أهمها [3]:-

1- التضخم الناتج عن تعدد القطاعات الاقتصادية: بمعنى أن هذا النوع ينشأ نتيجة تنوع القطاعات الاقتصادية (فمثلا التضخم المنتشر في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في الصناعات الاستثمارية) ويقسم إلى:-

أ- التضخم السلعي: وهو الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك نتيجة زيادة نفقة إنتاج السلع.

ب- التضخم الدخلي: والذي يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج.

ج-- التضخم الريعي: والذي يعبر عن زيادة الإستثمار الإدخاري بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

1- عنايه: التضخم المالي، مرجع سابق، صفحة 52-54

2- الطويل: محاضرات في الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، صفحة 163-164

3- المرجع السابق، صفحة 164-167

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التضخم بحسب تدخل الدولة في الجهاز الائتماني: والذي يقسم إلى:-

أ- التضخم المكشوف: والذي يتضمن ارتفاع الأسعار والأجور دون تدخل الدولة للحد من الإرتفاعات. فترتفع المستويات العامة للأسعار.

ب- التضخم المقيد: والذي يتضمن تدخلا حكوميا في سياسة حركة الإئتمان من خلال التأثير في الجهاز الإئتماني.

ج- التضخم الكامش: والذي يتمثل في ارتفاع الدخل دون وجود منفذ لإنفاقها بسبب تدخل الدولة.

3- التضخم بحسب مدى حدة الضغط التضخمي: والذي يسمى التضخم الجامح بسبب حدته وأثره السلبي على الاقتصاد، وينشأ نتيجة لتوالي الارتفاع المستمر في الأسعار دون توقف، والوصول إلى مرحلة تفقد فيها النقود قيمتها الشرائية.

4- التضخم بحسب الظواهر الجغرافية والطبيعية: ويقسم إلى:-

أ- التضخم الطبيعي: والذي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل والبراكين مثلا.

ب- التضخم الحركي: والذي يعتبر صفة من صفات النظام الرأسمالي، والذي ينشأ نتيجة الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية.

5- التضخم بحسب اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية: والذي يعني في النظام الرأسمالي أن التضخم ينشأ عندما يكون هنالك ارتفاع في المستويات العامة للأسعار، بينما في النظام الإشتراكي فإن التضخم يظهر عندما يكون هنالك تناقص مستمر في المخزون السلعي [1].

1- عنايه: التضخم المالي، مرجع سابق، صفحة 65

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: النفقات والإيرادات العامة

1- النفقات العامة (الإنفاق العام):

يعتبر الانفاق العام المبرر الرئيسي في حصول الدولة على الإيرادات العامة، بمعنى أن الدولة لا تحصل على الإيرادات العامة إلا لتمويل النفقات العامة. وعليه فإن الإنفاق العام تعبير يمثل مبلغا نقديا تنجز إنفاقه سلطة عامة بهدف إشباع حاجة عامة [1].

وبناءا على التعريف السابق فإن الإنفاق العام يجب أن يرتكز على عنصرين أساسيين هما [2]:

- ان تصرف المبالغ من خزينة الدولة.
- صدور هذه النفقة من شخص معنوي عام.

ويمكن القول عن التعريف السابق أنه استند إلى معيار قانوني تقليدي، وقد برز تعريف آخر يرتكز إلى معيار وظيفي، خاصة بعد أن دخلت الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل واسع، وأصبحت تنفق أموالها بهدف الإنتاج والربح – خاصة في النظم الإشتراكية – وأصبحت تغطي مجالات كانت حكرا على القطاع الخاص، إضافة إلى نشوء هيئات خاصة كثيرة مثل المنظمات الخيرية والدينية والتعاونية ومنظمات الحفاظ على البيئة ومنع انتشار السلاح النووي وغيرها من المنظمات والهيئات التي اهتمت بالمعيار الوظيفي، فالمعيار الوظيفي الذي استندت عليه لتعريف الإنفاق العام هو طبيعة النفقة نفسها لا الجهة التي يصدر النشاط عنها، أي بمعنى أن إنفاق الدولة وهيئاتها يكون إنفاقا عاما إذا كان يستهدف المصلحة العامة ويستند إلى سلطة الدولة الآمرة، أما ما عدا ذلك من إنفاق الدولة وهيئاتها (كالمبالغ التي تصرف لمصلحة مسؤول في الدولة) فيعد إنفاقا خاصا. وعلى العكس من ذلك فإن إنفاق

1- الهيتي، نوزاد، الخشالي، منجد، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، عمان- الأردن، دار المناهج، 2005، صفحة 33

2- النجار، عبدالهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، الكويت- الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1982، صفحة 57

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيئات الخاصة بقصد تحقيق مصلحة عامة ويستند على بعض السلطة الآمرة التي تتنازل عنها الدولة يعتبر إنفاقا عاما.[1]

فعلى الرغم من أن النفقات العامة هي المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف إشباع الحاجات العامة، إلا ان هذا التعريف لا يعبر تعبيرا دقيقا عن الحجم الحقيقي للإنفاق العام بسبب اقتصاره على المبالغ النقدية فقط، في الوقت الذي يوجد فيه أوجه عينية للإنفاق. وبناءا عليه يمكن تعريف الإنفاق العام (الذي يشمل الإنفاق النقدي والعيني) في أنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[2]

وللإنفاق العام أسباب تقسم إلى مجموعتين هما [3]:-

الأولى: الأسباب الحقيقية والتي تقسم إلى:-

1- الأسباب الاقتصادية والتي تشمل:-

أ- النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي: بمعنى أن النمو الاقتصادي من الطبيعي أن يتبعه زيادة في الدخل الفردي، وبالتالي زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة، مما يتطلب زيادة في الإنفاق العام من قبل الدولة لتلبية تلك الحاجات.

ب- تطور دور الدولة الاقتصادي: بمعنى أن الدولة أصبحت تلعب دورا رئيسيا في إشباع الحاجات العامة.

1- السقاف، عبدالعزيز، نظريات المالية العامة والنظام المالي في الجمهورية العربية اليمنية، صنعاء- اليمن، منشورات المعهد القومي للإدارة العامة، 1982، صفحة 70-71

2- دراز، حامد، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية- مصر، الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1988، صفحة 398

3- الوادي، محمود، عزام، زكريا، مبادئ المالية العامة، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2007، صفحة 125-133

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الأسباب السياسية: والتي تقسم إلى مايلي:-

أ- أسباب سياسية داخلية: والتي تتمثل في انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية التي دفعت إلى اختلاف نظرة الأفراد إلى الخدمات العامة باعتبارها حقا لهم وواجب على الدولة، وشعور الحكومات بالمسؤولية تجاه أفرادها ومجتمعاتها في توفير حاجاتهم، إضافة إلى انتشار آفات قضايا الفساد كالرشوة والاختلاس.

ب- أسباب سياسية خارجية: والتي تشمل تزايد الإنفاق الحربي، وتزايد الإنفاق على البعثات الدبلوماسية ونفقات المشاركة في المؤتمرات الدولية نتيجة لاتساع نطاق العلاقات الدولية.

3- الأسباب الاجتماعية: والتي تتمثل فيما يلي:-

أ- نمو الوعي الإجتماعي بين أفراد المجتمع. الأمر الذي دفع باتجاه مطالبة الأفراد للدولة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين مستوى الحياة، والمطالبة بالإنفاق على التأمين الصحي والضمان الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية.

ب- زيادة أعداد السكان : الأمر الذي يتطلب زيادة في الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية من أجل ضمان المحافظة على نصيب الفرد من الخدمات.

4- الأسباب الإدارية: والتي تقسم إلى:-

أ- توسع الجهاز الإداري للحكومة.

ب- إستخدام الأساليب الإدارية الحديثة .

5- الأسباب المالية: والتي تشمل:-

أ- توافر فائض في الإيرادات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- لجوء الحكومات إلى الاقتراض (سواء داخلي أو خارجي).

الثانية: الأسباب الظاهرية والتي تتمثل في مايلي:-

1- إرتفاع مستوى الأسعار: الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم مما يدفع الدولة إلى ضخ كميات من النقود للمحافظة على بقاء معدلات التضخم منخفضة.

2- زيادة مساحة الدولة: الأمر الذي يتطلب إنفاقا عاما متزايدا لتلبية حاجات البقعة الجغرافية الجديدة من مشاريع بنى تحتية وغيرها.

3- زيادة عدد السكان .

2-الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة في الفكر المالي التقليدي في أنها: المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة، من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.[1] وفي الفكر المالي المعاصر، عرفها البعض في أنها الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. بمعنى أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي و الاجتماعي.[2] أي أن الإيرادات العامة اصبحت مع النفقات العامة أداة للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهدافها.

وتقسم الإيرادات العامة إلى قسمين رئيسيين، هما:[3]

1- العزاوي،هدى، محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2007، ص 75

2- العلي، عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 99

3- الحاج، طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 38

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الإيرادات السيادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإلزام، إستنادا إلى السلطة السيادية للدولة، مثل الرسوم والضرائب.

ثانيا: الإيرادات غيرالسيادية (الاقتصادية): وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني. مثل الإيرادات الناجمة عن تأجير الأراضي والعقارات التي تملكها الدولة والقروض والمنح.

إلا أن بعض الأدبيات قدمت تقسيما أكثر تفصيلا للإيرادات العامة وأنواعها، حيث قسمت الإيرادات إلى أربعة أنواع هي:[1]

1- بحسب المصدر، وتقسم إلى:

أ- الإيرادات الأصلية: وهي التي تحصل عليها الدولة من أملاكها العامة.

ب- الإيرادات المشتقة: وهي التي تحصل عليها الدولة من خلال إقتطاع جزء من دخول وثروات ورؤوس أموال الآخرين.

2- بحسب السلطة التي تتمتع بها الدولة، وتقسم إلى:

أ- الإيرادات الإجبارية: والتي تحصل عليها الدولة من خلال فرضها بالإجبار وباستخدام سلطتها، كالضرائب.

ب- الإيرادات الاختيارية: وهي التي تحصل عليها الدولة دون استخدام السلطة في فرضها وتحصيلها، بل إنها تتم بطريقة طوعية. ويمثل هذا النوع إيرادات المشروعات العامة التي تعمل في مجال السوق (أي في إطار تنافسي) والقروض الإختيارية.

3- بحسب دورية الإيرادات وتكرار تحصيلها، وتقسم إلى:

1- خلف، فليح، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2008، ص 165-167

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الإيرادات العادية: وهي التي يتم تحصيلها من قبل الدولة بشكل دوري ومنتظم (كالضرائب وإيرادات أملاك الدولة).

ب- الإيرادات غير العادية: وهي التي تحصل عليها الدولة بشكل غير منتظم ولا دوري (كالإصدار النقدي الجديد).

4- بحسب الدور الذي تقوم به الدولة، ويقسم إلى:

أ- الإيرادات السوقية: وهي التي تحصل عليها الدولة من ممارسة نشاطات اقتصادية في السوق (حاله كحال مشروعات القطاع الخاص في بيع السلع والمنتجات في السوق وتحقيق العائد منه).

ب- الإيرادات غير السوقية: وهي المرتبطة بدور الدولة كسلطة عامة، والتي تحصل عليها الدولة من أجل تقديم تقديم خدمات عامة لإشباع حاجات عامة عن طريق نفقاتها العامة.

وبشكل عام، وبصرف النظر عن ماهية التقسيمات التي تعتمد في تصنيف الإيرادات العامة. فإن أنواعها لا تتعدى مايلي:[1]

- إيرادات أملاك الدولة
- الغرامات
- المنح والمساعدات
- الضرائب
- القروض
- الإصدار النقدي الجديد

1- العلي: المالية العامة والقانون الضريبي، مرجع سابق، ص 100

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: الناتج المحلي:

تعتبر معدلات الناتج المحلي الإجمالي مقياس رئيسي لحجم النشاط والأداء الاقتصادي، فالزيادة في الناتج المحلي للدولة تعكس بطبيعة الحال نموا في مختلف القطاعات الاقتصادية أو بعضها، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة معدل دخل الفرد، والعكس صحيح (بمعنى أن الانخفاض فيه يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى مستوى حياة الفرد).

ويعتبر مؤشر الناتج المحلي من أكثر المؤشرات شمولا للنشاط الإقتصادي الإجمالي، ويشمل جميع القطاعات الاقتصادية لأنه يعبر عن القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة.

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه عوائد عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية (وهي على الأغلب سنة) في اقتصاد دولة معينة، وعناصر الإنتاج تشمل العمل والأرض ورأس المال. [1]

إذن فالناتج المحلي هو مجموع الناتج التجاري من السلع والخدمات النهائية مقوما بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة (سنة)، ويتضمن المنتجات الاقتصادية التي تتصف بأنها تحقق منفعة وزيادة نسبية وقابلة للتداول، وهذه المنتجات الاقتصادية يتم تقييمها بالأسعار السائدة في السوق (على اعتبار أن هذه الاسعار تعكس الأهمية النسبية للسلع المختلفة). وهنالك صعوبة في تحديد هذه المنتجات الاقتصادية لأن بعضها يتم تضمينها في الناتج المحلي مثل الإنتاج لغرض الإستهلاك الذاتي (كما في القطاع الزراعي)، والعكس من ذلك فإن هنالك بعض المنتجات التي يتم استبعادها من حسابات الناتج المحلي مثل خدمات ربات البيوت والخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه بسبب صعوبة تقييمها. [2]

1- شهاب، ابراهيم، معجم مصطلحات الإدارة العامة، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، صفحة 164

2- أبوحمد، رضا، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، عمان- الاردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، صفحة 119-230

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقاس الناتج المحلي من خلال ثلاثة مداخيل هي: [1]

1- إجمالي الدخول المتولدة من النشاط الاقتصادي (أي عوائد عناصر الإنتاج).

2- إجمالي إنفاق الأفراد.

3- إجمالي الناتج في القطاعات الانتاجية المختلفة (زراعة، صناعة، خدمات...إلخ).

ويتم تحويل الناتج المحلي إلى صورة نقدية من خلال الدخل المحلي، فالدخل المحلي يمثل مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج في الاقتصاد نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. [2] ويقيس الدخل المحلي الإجمالي الدخل المتولد داخل دولة بصرف النظر عما إذا كانت عناصر الإنتاج يملكها مواطنوا الدولة أو أجانب.[3]

بمعنى أن الدخل المحلي هو الناتج المحلي ولكن بصورة نقدية، وهو مؤشر مهم ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى، والتي تعكس جميعها حركة النشاط والنمو الاقتصادي في الدولة. ويعتبر مؤشر الناتج المحلي الأساس في تحديد مستوى معيشة الافراد – بغض النظر عن مسألة توزيع الدخل-

خامسا: المديونية

المديونية هي مجمل المبلغ الذي يشكل دينا ينبغي على حكومة وطنية أن تدفعه لمقرضيها [4]

ومن هذا التعريف نجد أن أصل المديونية هو الدين أو الاقتراض، فالمعادلة باختصار أن الدولة تلجأ إلى الاقتراض لتغطية نفقاتها وتمويل مشاريعها وتكوين قدرة اقتصادية إضافية تسمح بزيادة الإنتاج

1- شهاب: معجم مصطلحات الإدارة العامة، مرجع سابق) صفحة 165

2- أبوحمد: الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، صفحة 231

3- شهاب: معجم مصطلحات الإدارة العامة، مرجع سابق، ص 165

4- معجم المعاني، الموقع الإلكتروني www.almaany.com، بتاريخ 2015/5/15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعدلات نمو اقتصادي مرتفعة بهدف سداد ديونها، ولكن تجد الدولة نفسها من جديد بحاجة إلى الاقتراض من أجل مواصلة تلك العملية الاقتصادية، ومن أجل تسديد قروضها السابقة. أي أن المعادلة ببساطة تتمثل بالإنتقال من حالة الإقتراض إلى المديونية من خلال الانتقال من القروض الأصلية المعدة لتمويل مشاريع حقيقية إلى قروض هدفها تمويل الالتزامات المستحقة (أي تسديد الأقساط والفوائد المترتبة على القروض السابقة)، وهنا تتحول الفوائد المتراكمة إلى أصول رأسمالية تضاف إلى القروض الأصلية التي تتضخم نتيجة أعباء الدين وأعباء اقتصادية أخرى لتشكل المديونية [1].

وعليه فإن المديونية هي بالاساس عملية اقتراض سواء (عينية أو نقدية) تلجأ اليها الدولة لتغطية نفقاتها أو للإيفاء بالتزاماتها.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن بعض الآراء الاقتصادية تنظر إلى عملية الاقتراض على أساس أنها أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لمواجهة حالتي الكساد والتضخم، ففي حالة الكساد حيث تتفشى البطالة ويكون الطلب الكلي منخفضا ودون مستوى التشغيل الكامل فإن الدولة تغطي الزيادة في نفقاتها العامة عن طريق الاقتراض بهدف دعم القوة الشرائية ورفع الطلب الفعلي، بينما في حالة التضخم حيث يرتفع الطلب على السلع والخدمات، فإن الدولة تقوم بامتصاص جزء من الأموال (التي يملكها الأفراد والشركات) من خلال بيع سندات القروض العامة، وبذلك تخفض الطلب الفعلي على السلع والخدمات وتخفف من حدة التضخم [2].

1- هيلان، رزق الله، المديونية: حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المتخلفة، دمشق- سوريا، مطابع مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، 1987، صفحة 12-13

2- عصفور، محمد، أصول الموازنة العامة، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، صفحة 375

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تصنيف القروض إلى مايلي [1]:-

1- بحسب أوجه الصرف: وتقسم إلى:

أ- قروض انتاجية: وهي التي تستخدم لإنشاء او توسيع المشاريع الانتاجية أو الخدمية

ب- قروض استهلاكية: وهي التي تلجأ إليها الدولة من أجل توفير المواد الغذائية

2 بحسب فترة الاستحقاق: وتقسم غلى:

أ- قروض قصيرة الأجل.

ب- قروض متوسطة الأجل.

ج- قروض طويلة الأجل.

3- بحسب الضمانات التي يقدمها المقترض: وتقسم إلى:

أ- قروض بضمانات حكومية.

ب- قروض بضمانات طرف ثالث (غير الجهتين المقرضة والمقترضة)

ج- قروض بضمانات مصرفية.

د- قروض سندات أو أذونات الخزينة العامة.

هـ- قروض بضمان رهن الأصول من احتياطي الذهب وغيره من المعادن.

و- قروض بضمان رهن الصادرات: من خلال تخصيص كل الصادرات او جزء منها لتسديد القرض.

4- بحسب نوعية القرض: وتقسم إلى:

أ- قروض نقدية.

1- عجام، ميثم، سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية (الأسباب والاستراتيجيات)، إربد- الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006، صفحة 76-78

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قروض عينية.

5- بحسب حق المقرض في استرجاع قيمة القرض: وتقسم إلى:

أ- قروض من بنوك القطاع الخاص.

ب- قروض من البنوك الحكومية.

ج- قروض من الدول.

د- قروض من المنظمات الدولية (البنك الدولي).

هذه أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء والنشاط الاقتصادي في الدولة ، والتي سيتم من خلال الربط بين معطياتها الكمية وبين أعداد اللاجئين السوريين في الأردن التوصل الى تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي ومؤشراته

الاستقرارالسياسي هو من العوامل المهمة في بناء الدولة وتطورها، وهو من المفاهيم الشاملة والمتعددة الجوانب. ويختلف هذا المفهوم بين الباحثين في الأدبيات المختلفة، فهو مفهوم نسبي تضعف حدته في الدول النامية بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، وهذا التباين والنسبية اللذان يمتاز بهما هذا المفهوم إضافة إلى تعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياسه جعل من الصعوبة تقديم تعريف محدد له وبخاصة أنه يمكن التعامل معه على أكثر من مستوى، ولكن الفكرة الأساسية التي تدور حول الاستقرار السياسي هو أنه يمثل غاية الحكومات والمجتمعات، ولكن مسألة تحقيقة مرتبطة بعوامل مختلفة ومتداخله ومتباينة تتوقف إلى حد بعيد على خصوصية الدولة وطبيعة المجتمع والتفاعلات بين القوى المجتمعية المختلفة وغيرها. وسيتناول هذا المبحث مجموعة من التعريفات لمفهوم الاستقرار السياسي. إضافة إلى خصائصه والعوامل المؤثرة به ومؤشراته الرئيسية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مفهوم الاستقرار السياسي وخصائصه والعوامل المؤثرة به

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: مفهوم الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي هو تعبير عن ظاهرة تمثل التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع – شريطة عدم اللجوء إلى العنف إلا نادرا– بما يمنع وصول تلك الصراعات والأزمات إلى حد التعبير العنيف عن نفسها، وكذلك قدرة النظام على تلبية وتحقيق المطالب من خلال منظومة مؤسسية كفؤة.[1]

ويعرف الاستقرار السياسي أيضا انه ظاهرة نسبية تتصف بالمرونة، وتمثل قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات بهدف الإستجابة لمطالب الجمهور واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته.[2]

والاستقرار السياسي يعني وجود نظام مقبول بين قوى الأمة وأطرافها، والذي يقابله حالة اضطراب حيث تختل علاقة الأطراف مع بعضها وتكون النتيجة حالة من عدم الاستقرار والصراع.[3]

وقد قدم هنتنجتون تعريفا للاستقرار السياسي معتمدا على العلاقة بين المؤسسية السياسية والمشاركة السياسية، في أنه حالة تتسم بوجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن تباينت درجاتها.[1]

1– الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2003، ص 34–35

2– سعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي، القاهرة– مصر، مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1988، ص 5

3– الصفار، حسن، الاستقرار السياسي والاجتماعي/ ضروراته وضماناته، بيروت– لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تناولت الموسوعة البريطانية مفهوم الاستقرار السياسي، وقدمت تعريفا آخر تمثل في أنه الوضع الذي يبقي النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي.[2]

وقدمت بعض الأدبيات الاستقرار السياسي على اعتبار أن له بعدان:[3]

الأول: الاستقرار الداخلي والذي يعني إدارة الصراعات الداخلية في مؤسسات الدولة من خلال ضبط التوازن للقوى الداخلية.

الثاني: الاستقرار الخارجي والذي يشير إلى قدرة الدولة على إدارة وحماية مصالحها العليا خارج حدودها من احتمالات التهديد الخارجية. وبناءا على الجانبين الداخلي والخارجي فإن الاستقرار السياسي يعرف في أنه: محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وعليه فإن الاستقرار السياسي هو محصلة لشرعية المؤسسات والنخبة الحاكمة.

وقد رأت أدبيات أخرى أن هنالك ثلاثة اتجاهات لتعريف الاستقرار السياسي، وهي:[4]

الإتجاه الاول: والذي يرى أن الاستقرارالسياسي يمثل عدم تعرض النظام السياسي للتغير الكامل بصورة مستمرة (كأن تنتقل الدولة من النظام الملكي إلى الجمهوري، أو من النظام المدني إلى العسكري).

الإتجاه الثاني: والذي يشير إلى أن الاستقرار السياسي هو غياب التغيير المتكرر في الحكومة.

الإتجاه الثالث: الذي يشير إلى أن الاستقرار السياسي يمثل غياب العنف بكافة مستوياته.

1- العكاليك، حمزة، 2006، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن 1998-2005، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ص 57

2- المرجع السابق، ص 57

3- الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي في الإدارة، القاهرة- مصر، مكتبة نهضة الشرق، 1995، ص 28-29

4- هيجوت، رينشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، عمان- الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 223-224

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الإتجاهات الثلاث السابقة يمكن تعريف الاستقرار السياسي في أنه قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله المحافظة على مستواها في نطاق يمكنه من التحكم والسيطرة عليه. ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.[1]

هذه أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم الاستقرار السياسي، والتي تشير في مضمونها الى أن ظاهرة الاستقرار السياسي ظاهرة عامة يرتبط تحقيقها بالمصلحة العامة للدولة. وتؤثر هذه الظاهرة في شرعية النظام وفي مستوى فعالية أدائه وأداء الحكومة، إضافة غلى أنها تعكس طبيعة العلاقة بين النظام والحكومة من جهة وبين المجتمع وأفراده من جهة أخرى (سواء كان اتجاه تلك العلاقة سلبيا أو إيجابيا).[2]

ولتحقيق الاستقرار السياسي يجب توافر مجموعة من الشروط وهي:

1- ضرورة توافر المرونة بالنسبة للنظام السياسي، والتي تمكنه من التعامل والاستجابة للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية (المتمثلة بالمطالب والتهديدات). [3]

2- ضرورة وجود حكومة قادرة على القيام بالأمور التالية:[4]

أ- إصدار قوانين والتزامات إيجابية.

ب- اتخاذ قرارات تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي.

ج- تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها.

1- المرجع السابق، ص 225

2- العكاليك: التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص 67

3- أبو شنب، جمال، قضايا السياسة والمجتمع في العالم الثالث/ دراسة في واقع المجتمع المصري، الاسكندرية- مصر، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 121

4- الصاوي: مدخل في الإجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص 30

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- تخفيف مستويات العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن.

3- ضرورة وجود نظام سياسي يتمتع بالشرعية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحريات السياسية.[1]

4- ضرورة توافر آليات وأدوات لدى النظام السياسي، بهدف ضبط سلوك الأفراد والجماعات وفقا للقانون، من خلال أساليب النفوذ والمساومة والقهر المشروع أحيانا، ومن خلال دور الجماعات الوسيطة التي يلجأ اليها النظام السياسي أحيانا لفرض قراراته ونيل شرعيته.[2]

5- ضرورة وجود نظام سياسي قادر على استيعاب القوى ومطالبها، وقادر على التعامل مع ما قد تثيره الإنقسامات الداخلية من توترات وصراعات، أي بمعنى ضرورة وجود نظام سياسي قادر على معالجة المشاكل والنزاعات الداخلية وقادر على تحقيق الإندماج والوحدة الوطنية.[3]

6- ضرورة وجود تجانس في المصالح بين النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة أخرى. فكلما كانت درجة التجانس عالية في تحقيق تلك المصالح، كلما زادت قوة الإرتباط بين الطرفين، وبالتالي ازدياد قوة النظام السياسي والمجتمع، على اعتبار أن قوة المجتمع تنشأ من انسجامه مع النظام السياسي، وقوة النظام السياسي تنشأ نتيجة لثقة المجتمع به.[4]

1- محفوظ، محمد، في معنى الإستقرار السياسي، صحيفة الرياض، الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.alriyad.com ، بتاريخ 2015/5/10

2- الصاوي: مدخل في الإجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص 29

3- المرجع السابق، ص 30

4 - كيوان، علي، أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية 2007-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ص 56

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: خصائص الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي بشكل عام يتمثل في قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال القنوات الشرعية والمشروعة. ومن خلال ذلك يمكن القول أن خصائص الاستقرار السياسي تتمثل بالنقاط التالية:[1]

1- أن الاستقرار السياسي هو مهمة الدولة، على اعتبار أنها الجهاز الرئيسي الذي يتمتع بالإمكانات التي يتطلبها الاستقرار، وهي الجهاز الذي يقع عليه عبء تحقيق الاستقرار على اعتبار أن الدولة هي صاحبة القدرات الاستخراجية والتوزيعية، وتتمتع بالتفويض الاجتماعي للقيام بعملية التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع.

2- أن الاستقرار السياسي هو عملية إيجابية تتضمن معاني التحكم والتوجيه والإرشاد لنشاطات الأفراد داخل المجتمع.

3- أن آلية تحقيق الاستقرار السياسي عبارة عن عملية ضبط التطور الداخلي في المجتمع، مثل انتقال السلطة بالطرق السلمية.

4- أن عملية ضبط التطورات الداخلية لا يعني الدعوة إلى هيمنة الدولة على المجتمع بصورة شمولية أو تكريس المجتمع لخدمة الدولة على نحو سلطوي، وإنما ذلك يعني اتساع دور الدولة ووظيفتها (والذي يعتبر من أهم صفات الدولة المعاصرة).

5- أن عملية ضبط التطورات الداخلية ليست انتقائية أو عشوائية تحكمية يحددها النظام السياسي و النخبة الحاكمة. بل إن لها ضوابط تتمثل في المشروعية والقبول الشعبي واحترام قواعد الشرعية. أي أن

1 - الصاوي: مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص 40-43

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة التي تتمتع باستقرار داخلي هي دولة شرعية ذات نظام يجسد تلك الشرعية في مؤسساته وأدواته وقراراته.

6- أن الاستقرار السياسي هدف وليس واقع، الأمر الذي يفرض على النظام السياسي أو الحكومة البحث عن العوامل أو الظروف التي تحققه، أي أن الاستقرار السياسي قيمة وظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار السياسي الكامل.

7- أن الاستقرار السياسي يمثل نوعان هما:

أ- إستقرار سياسي حقيقي يمثل استقرارا متوازنا يعمل على استيعاب عدم الاستقرار الجزئي أو المرحلي بهدف الوصول إلى نقطة توازن واستقرار جديدة، ويحمل صفة إيجابية.

ب- إستقرار سياسي ظاهري يرفض التغيير ويخشاه ويصطدم مع مطالب القوى التي تطالب به، ويحمل صفة سلبية.

8- أن الاستقرار السياسي هو عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ويقف عندها، بمعنى أن هدف النظام أو الحكومة تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات المتمثلة في تحقيق مطالب الشعب، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي.

9- أن الاستقرار السياسي يمثل طابعا إنسانيا من خلال العلاقة بين النظام والأفراد، بمعنى أن الإستقرار السياسي إذا كان قيمة يسعى النظام السياسي إلى الحفاظ عليها فإن مضمون وشكل وأسلوب تحقيق هذا الاستقرار لا يجب أن ينفصل عن تحقيق قيم المجتمع.

10- أن مفهوم الاستقرار السياسي أوسع من مفهوم السيطرة والتحكم، بمعنى أنه لا يمثل مسألة أمنية فقط، بل إنه مرتبط بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في الاستقرار السياسي، يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

1- العوامل الداخلية والتي تتمثل في الآتي:

أ- العوامل السياسية والتي تشمل مايلي:-

- شرعية النظام السياسي: بمعنى قدرة النظام السياسي على حماية حقوق المواطنين وتحقيق مصالحهم.

- نمط انتقال السلطة: بمعنى أن عملية انتقال السلطة من شخص لآخر إذا تمت وفق الدستور والقانون، فإن ذلك يعكس استقرارا سياسيا، بينما إذا تمت تلك العملية عن طريق الإنقلابات فذلك يعكس حالة من عدم الاستقرار السياسي.

- المشاركة السياسية: حيث تمثل الآلية الرئيسية في البناء الديمقراطي المؤسسي للدولة. فوجود مشاركة سياسية فعالة في عملية صنع القرار يعكس حالة من الاستقرار السياسي.

- وجود مؤسسات سياسية فعالة: الأمر الذي يعكس مرونة وقدرة عاليتين للنظام السياسي، وبالتالي إمكانية تحقيق مطالب الأفراد والتعامل مع التهديدات وإدارة شؤون الدولة من خلال تلك المؤسسات، بما ينعكس إيجابا على مستوى الاستقرار السياسي.

ب- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل مايلي:

- التنمية والنمو الاقتصادي: فكلما كانت معدلاتهما مرتفعة كانت معدلات الاستقرار السياسي إيجابية.

1- كيوان: أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 61-81

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– عدالة التوزيع: والتي تعكس كفاءة النظام السياسي وقدرته على القيام بوظيفته التوزيعية، فالعدالة في توزيع مقدرات الدولة والدخل تدفع باتجاه المزيد من الاستقرار السياسي.

– الفقر والبطالة والتعليم: بمعنى أن معدلات الفقر والبطالة إذا كانت متدنية وترافق ذلك مع مستويات تعليم مرتفعة، فإن مستويات الاستقرار السياسي ستكون إيجابية.

ج– العوامل الثقافية المتمثلة بما يلي:

– وجود تجانس فكري ثقافي آيديولوجي بين أطياف المجتمع. فكلما توافر ذلك التجانس كلما تحقق الاستقرار السياسي، في حين أنه إذا كان هنالك انقسامات ثقافية آيديولوجية داخل المجتمع أدى ذلك إلى خلق حالة من التوتر والصراع، وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار السياسي.

وجود تجانس عرقي وديني ولغوي: فمعظم الدول النامية تمتاز على الأغلب بتعدد الجماعات العرقية والدينية واللغوية، والتي قد لا ترتبط بشعور قوي بالإنتماء، فإذا اقترنت تلك الحالة مع عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب تلك القوى والجماعات أدى ذلك إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي.

2– العوامل الخارجية المتمثلة بمايلي:

أ– العوامل السياسية والتي تشمل الآتي:

– الحروب والنزاعات والتي تعتبر من أشد العوامل تأثيرا وبشكل سلبي على ظاهرة الاستقرار السياسي.

– التدخلات المباشرة وغير المباشرة للقوى الدولية في شأن الدولة الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وبالتالي حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– التدخلات من قبل دول الجوار من خلال عمليات تحريك العنف داخل الدولة، وتقديم المساعدة والمساندة إلى قوى المعارضة للنظام الحاكم. الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ب– العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل بالنقاط التالية:

– النظام الاقتصادي العالمي: من خلال وجود صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة، والتي من الممكن أن تلعب دورا هاما في عملية الاستقرار السياسي من خلال السياسات التي تصدرها والمتعلقة بالنقد والتمويل والتي تؤدي إلى خلق حالة من الاستقرار الإقتصادي الذي ينعكس إيجابا على الاستقرار السياسي. وبنفس الوقت قد تلعب هذه الهيئات دورا في عملية عدم الاستقرار السياسي من خلال بعض سياساتها التي قد تخلق فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعدم استقرار النظام النقدي، وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار السياسي.

سياسات الدول الصناعية التي تخدم مصالح الشركات متعددة القوميات، وتقوم الثانية – في بعض الأحيان– بالمساهمة في خلق فوضى اقتصادية يكون هدفها إثارة موجات عنف داخلي بهدف إسقاط النظام السياسي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي. وقد تكون هذه الشركات من عوامل الاستقرار السياسي من خلال الدور الذي تلعبه في توفير فرص عمل للشباب، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

ج– العوامل الثقافية والتي تتمثل بمايلي:

– النمط الثقافي أو الآيديولوجي الدخيل على المجتمع الذي يؤدي إلى إضعاف التجانس الثقافي الداخلي وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الأقليات الموجودة داخل الدولة والتي تعتبر قنوات لتدخل القوى الخارجية بهدف إثارة العنف والتأثير على النظام السياسي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي (خاصة إذا كانت تلك الأقليات تعاني تمييزا على مختلف الصعد).

المطلب الثاني

مؤشرات الاستقرار السياسي

لحساب مؤشر الاستقرار السياسي فإن البنك الدولي قدم أرقاما تمثل مرصد للأداء، والتي قدمت توضيحا له من خلال مؤشر تجمع عناصره من مصادر مختلفة – وهذه المصادر سيتم ذكرها وتناول المعطيات الكمية التي اعتمدتها في الفصل القادم من هذه الدراسة – يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من الاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار السياسي[1]. والذي تراوحت تقديراته بين (صفر) وتمثل القيمة الدنيا و (1) وتمثل القيمة العليا[2].

ويتضمن مؤشر الاستقرار السياسي مؤشرات فرعية سيتم توضيحها بإيجاز لتوضيح الكيفية التي يتم من خلالها حساب المؤشر الرئيسي. وهذه المؤشرات الفرعية هي:

أ– أعمال العنف والتي تقسم إلى–

1– العنف الرسمي والذي يشمل:

أ– أعداد المسجونين (على خلفيات سياسية) أو ما يعبر عنه بالاعتقال السياسي، والذي يمثل سلوكا تمارسه الأنظمة تجاه الأفراد – خاصة في حالات الطوارئ أو بعد حالات العنف الذي يمارسه الأفراد

1– العكاليك: التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص 88–89)

2– بتاريخ 2015/6/12(Worldwide Governance Indicatores, World bank

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتمثل بالاضرابات والمظاهرات– إذ يتم القبض على المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم. فكلما زاد عدد المسجونين السياسيين كان ذلك مؤشر على حالة عدم استقرار سياسي، وكلما قل عددهم كان ذلك دليل على استقرار سياسي. [1]

ب– أعداد المحكومين بالإعدام (على خلفية قضايا سياسية): فالإعدام يعرف في أنه عقوبة مقدرة في قوانين كل الأقطار للجنايات الخطيرة كالقتل العمد والجرائم التي تمس الأمن القومي، وتلجأ بعض الأنظمة الحاكمة إلى فرض سيطرتها للمحافظة على استمرار السلطة من خلال تنفيذ عقوبة الإعدام ضد كل من يناوؤها من خلال محاكم تختص بالقضايا السياسية. [2] فكلما قلت عمليات الإعدام لمحاكمين سياسيين دل ذلك على استقرار سياسي.

2– العنف غير الرسمي والذي يشمل: المظاهرات والإضرابات: فالمظاهرة هي تجمع من الأفراد (قد ينتمون إلى فئة معينة أو عدة فئات هدفها إعلان الاحتجاج ضد النظام السياسي أو ضد الحكومة وسياساتها، أو ضد حكومة أجنبية بسبب سياساتها تجاه الدولة التي تندلع فيها المظاهرة. والإضراب هو امتناع العمال في أحد مجالات الصناعة والخدمات عن العمل فترة زمنية بهدف ممارسة الضغط والتأثير على الحكومة أو صاحب العمل للاستجابة لمطالبهم، وقد يكون الهدف من الإضراب الاحتجاج على سياسات النظام الحاكم في قضية معينة أو قضايا مختلفة،[3] فكلما زاد عدد المظاهرات والاضرابات داخل الدولة كان ذلك مؤشر على عدم استقرار سياسي، وكلما قلت المظاهرات والاضرابات زادت مستويات الاستقرار السياسي.

1– ابراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، بيروت– لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 85

2– كيوان: أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 85–86

3– ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 88–92

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- سيادة القانون: والذي يمثل نقيضا للفوضى. ويتضمن مجموعة من المعايير منها: المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دونما تمييز،أن يكون القانون وتفسيره ثابتين، أن يتم نشر القانون بطريقة تضمن وصوله إلى أفراد المجتمع، أن لا يتم معاقبة إنسان أو سلبه حريته أو تقييدها دونما إجراء قانوني سليم وعلني وأمام محكمة علنية، أن يصدر القانون نابعا من إرادة الشعب (بمعنى أن يصدر عن سلطة منتخبة من خلال عملية نزيهة وشفافة)، أن يكون القانون مقيدا ومشروطا في حال كان هنالك حالات استثنائية كالطوارئ. [1]

ج- عوامل الاستقرار الحكومي المتمثلة بما يلي:

1- التغييرات والتعديلات الحكومية: والتي تعبر عن استقرار الأنظمة والحكومات و نمط انتقال السلطة. حيث أنه كلما طالت فترة حكم أي نظام سياسي أو سلطة تنفيذية كان ذلك مؤشر على استقرار سياسي.[2]

2-- حل البرلمان أو ما يعبر عنه بالاستقرار البرلماني. حيث أن البرلمان هو ممثل الشعب في كل الأنظمة على اختلافها، وحيث أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب وفق عملية ديمقراطية هي الانتخاب، فحل البرلمان يعني إنهاء أعماله قبل انقضاء مدته القانونية. فكلما زادت مرات حل البرلمان في الدولة كان ذلك مؤشر على عدم استقرار سياسي.[3]

د- الفساد (المقصود هو الفساد الحكومي): والذي يعرف في أنه المخالفات التي ترتكب داخل أجهزة الدولة مثل الرشوة والمحسوبية وتعطيل العمال وغيرها، وهو يمثل أي حماية غير قانونية تقوم بها أجهزة

---

1 – موسى، سامر، مبدأ سيادة القانون، الحوار المتمدن، العدد 1975،الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.ahewar.org، بتاريخ 2015/11/4

2- سرور، عبير، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2005، ص 97

3- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، الموقع الإلكتروني لجامعة الملك سعود على الإنترنت www.ksu.com، بتاريخ 2015/6/15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة تجاه المؤسسات الاجتماعية الأخرى[1]. وبلغة أخرى فإن الفساد الحكومي يمثل حالة من الخروج على القانون والنظام وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما، أو استغلال المنصب العام بهدف تحقيق مصلحة لفرد أو لجماعة معينة. [2] فكلما كانت قضايا مخالفات النظام أوالسلطة التنفيذية وأجهزتها (التي تمثل الفساد الحكومي) منخفضة، كان ذلك مؤشر إيجابي على الاستقرار السياسي. وكلما زادت معدلات الفساد الحكومي فإن ذلك دليل على عدم استقرار سياسي.

هـ- الفعالية الحكومية: والتي تعتبر أحد أهم المؤشرات الفرعية التي تقيس الاستقرار السياسي، وهذا المؤشر يبين درجة كفاءة الإدارة العامة ونوعية الخدمة العامة.[3] الأمر الذي ينعكس على الأداء الحكومي ويعطي مدلولات حول المؤسسية في أجهزة الدولة الرسمية. ويشتمل مؤشر الفعالية الحكومية على السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة منظمة والتأكد من تحقيق أهدافها وإنجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول.[4] فكلما كانت درجة فعالية الحكومة أو السلطة مرتفعة أثر ذلك إيجابا على معدلات الاستقرار السياسي.

وستتناول الدراسة في الفصل القادم الأرقام والمعطيات الكمية للاستقرار السياسي الذي تناولته المؤسسات والهيئات الدولية وإدخالها في التحليل الإحصائي لمعرفة تأثير اللجوء السوري على الاستقرار السياسي في الأردن.

1- عبدالفتاح، اسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر، دار العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص 203

2- سكارنه، بلال، الفساد الإداري، عمان- الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 18

3- مؤشرات البنك الدولي عن فاعلية الحكومة، الموقع الإلكتروني عل شبكة الإنترنت www.arbanticorruption.org، بتاريخ 2015/6/22

4- النجداوي، أروى، نحو قطاع عام أكثر حاكمية: الحالة الأردنية، مركز الرأي للدراسات، الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت (www.alraicenter.com)، بتاريخ 2015/6/22

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن

وسيتم في هذا الفصل تناول المؤشرات الكمية لمتغيري الدراسة من خلال أعداد اللاجئين السوريين في الأردن والمؤشرات الاقتصادية كل على حدا، وتناول المؤشرات الكمية للاستقرار السياسي الواردة في بيانات المؤسسات والهيئات الدولية – والتي سيتم توضيحها لاحقا– وتحليل تلك البيانات إحصائيا، لتوضيح العلاقة بين الجداول الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل وفي المبحث الثاني من نفس الفصل (أي بعد عملية التحليل الأحصائي). بهدف الوصول إلى تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، الأول سيعنى باستعراض المؤشرات الكمية لمتغيري الدراسة. والمبحث الثاني سيعنى بتحليل العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال اختبار (Independent(T)–Test) وذلك لقياس العلاقة الكمية بين المتغير المستقل (اللجوء السوري)، ومؤشرات المتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي)، بهدف البحث عن علاقة دالة بينهما أو عدم وجود علاقة، خلال فترتين هما

الفترة الأولى: من سنة 2008– سنة 2010

والفترة الثانية: من سنة 2011– سنة 2013

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقيام بالمقارنة بين أرقام الفترتين (من خلال الإختبار المذكور أعلاه) لقياس مدى تأثير المتغير المستقل على مؤشرات المتغير التابع ، واختبار الفرضيات لمعرفة مدى تطابقها أو تعارضها مع فرضية الدراسة الرئيسية.

المبحث الأول: المؤشرات الكمية للجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن

سيتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

أولا: أعداداللاجئين السوريين في الأردن.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار الإقتصادي.

ثالثا: مؤشرات الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أعداد اللاجئين السوريين في الأردن

بشكل عام بلغت أعداد اللاجئين السوريين في الأردن خلال الفترة من (2011-2013) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3) أعداد اللاجئين السوريين في الأردن خلال الفترة من 2011-2013

السنة	اللاجئين
2011	2600
2012	240000
2013	600000

المصدر: موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، www.unhcr.org ، بتاريخ 2015/3/18

إذن وكنتيجة عامة فإن أعداد اللاجئين السوريين في الأردن حتى نهاية عام 2013 بلغت قرابة 600.000 لاجئ، يتوزعون في المدن والقرى الأردنية وفي مخيمات اللجوء.

وتفيد بيانات المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين انه مع نهاية عام 2013، تم تسجيل ما يقارب 500.000 لاجئ سوري في الأردن خارج مخيمات اللجوء، كما تم تسجيل أكثر من 100.000 لاجئ في مخيم الزعتري. يقيم ما يقارب 80% من مجموع اللاجئين السوريين خارج المخيمات الرسمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأردن، يتواجد الغالبية منهم في مدن وقرى في شمال الأردن، فيما انتقل عدد آخر إلى مناطق أكثر بعدا.[1]

وقد أقام اللاجئون السوريون في مخيمات اللجوء وفي المدن والقرى الاردنية ولازالو الى الآن، والجدول التالي يبين توزيع اللاجئين السوريين في محافظات المملكة الحاصلين على بطاقة الخدمة التي تصرف من مديرية الأمن العام الأردنية لتسهيل الحصول على المساعدات العينية والصحية ومساعدتهم لدى مراجعة دوائر الدولة المختلفة (هذه الإحصائية حتى تاريخ2013/11/26) :

جدول رقم (4): توزيع اللاجئين السوريين في المحافظات الأردنية

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
إربد	168995	%.32
المفرق	164238	%.31
الزرقاء	55665	%10.7
العاصمة	32684	%6.3
البلقاء	15846	%3.05
جرش	11434	%2.2
عجلون	9963	%1.9

1- خارج المخيمات: الصراعات التي تواجه اللاجئين السوريين في مدن وقرى الأردن، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت www.unhcr-arabic.org 2015/3/17

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكرك	9790	%1.8
مادبا	9663	%1.7
معان	5630	%1.08
العقبة	2773	%0.5
الطفيلة	1712	%0.3
البادية	30120	%5.8

المصدر: الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، www.jhco.org.jo، بتاريخ 2015/3/22

الملاحظ من الجدول السابق أن كثافة اللجوء السوري تتركز في إربد والمفرق. فمحافظة إربد لها النصيب الأكبر في استقبال اللاجئين السوريين وبواقع 32% من العدد الكلي، تلتها محافظة المفرق وبواقع 31%. بمعنى أن إربد والمفرق لوحدهما تحتضنان ما مجموعه 63% ، بمجموع بلغ 333.233 ألف لاجئ سوري. وإذا أضفنا إليهما عمان والزرقاء فإن المجموع يصبح 421.582 ألف لاجئ، أي ما نسبته 80% من المجموع الكلي للاجئين السوريين، وجاءت نسب باقي المناطق متفاوتة كما هو موضح في الجدول.

المطلب الثاني

مؤشرات الاستقرار اللاقتصادي في الأردن

سيتم في هذا المطلب تناول المؤشرات الكمية للاستقرار الاقتصادي عل شكل جداول. وسيتم مناقشتها وتحليلها احصائيا في المبحث الثاني من هذه الدراسة. وهذه المؤشرات هي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: البطالة:

جاءت معدلات البطالة في الأردن خلال السنوات من 2008-2013 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (5) : معدلات البطالة في الأردن خلال السنوات (2008-2013) من إجمالي القوى العاملة

السنة	النسبة المئوية / من إجمالي القوى العاملة
2008	%12.1
2009	%12.3
2010	%12.5
2011	%12.9
2012	%13.2
2013	%12.6

المصادر: الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، www.dos.gov.jo ، بتاريخ 2015/5/22

- الموقع الرسمي لوزارة العمل الأردنية، www.mol.gov.jo ، بتاريخ 2015/3/26

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل البطالة في الأردن في عام 2008 بلغ 12.1% وفي عام 2009 12.3% من مجموع القوى العاملة، وفي عام 2010 بلغت 12.5% ، أي بارتفاع بلغ 0.2% وفي عام 2011 ارتفعت النسبة الى 12.9% وبزيادة أربعة اعشار الدرجة، وفي عام 2012 ارتفعت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبة بما يقارب0.3% لتبلغ 13.2%، وفي عام 2013عادت وانخفضت بمعدل 0.6% لتسجل 12.6

ثانيا: التضخم

جاءت معدلات التضخم في الأردن خلال السنوات (2008-2013) كما هو وارد في الجدول التالي:

جدول رقم (6) معدلات التضخم في الأردن (2008-2013)

السنة	معدل التضخم
2008	%13.9
2009	%0.7-
2010	%5
2011	%4.4
2012	%4.8
2013	%5.5

المصادر: - البنك الدولي www.worldbank.org، بتاريخ 2015/5/22

- البنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo، بتاريخ 2015/5/22

من خلال الجدول السابق يتبين أن معدلات التضخم في الأردن قد بلغت في عام 2008 13.9%، وفي عام 2009 بلغت -0.7% وتعتبر هذه النسبة منخفضة ،وفي عام 2010 قفزت إلى 5% مسجلة زيادة بواقع 4.3% عن السنة السابقة وفي عام 2011 انخفضت وسجلت 4.4% وفي عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2012 عادت وارتفعت لتسجل 4.8% أي بزيادة بلغت 0.4% عن سنة 2011 وفي عام 2013 بلغت الحد الأعلى خلال السنوات الأربع السابقة لتسجل 5.5% أي بزيادة 0.7% عن سنة 2012 .

ثالثا: النفقات والإيرادات الحكومية:

جاءت أرقام الإنفاق العام في الأردن خلال السنوات (2008-2013) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (7) إجمالي الإنفاق العام في الأردن خلال السنوات (2008-2013)

السنة	إجمالي النفقات/ مليون دينار
2008	6741.4
2009	7487
2010	7260.3
2011	8366.2
2012	8472.5
2013	8718.4

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة(2014/2013) ، وزارة المالية الأردنية، www.mof.gov.jo، 2015/5/26

الملاحظ من الجدول السابق أن النفقات العامة جاءت سنة 2008 6741.4 مليون دينار، ارتفعت سنة 2009 بمقدار 745. مليون دينار لتبلغ 7487 مليون دينار، وانخفضت سنة 2010 بمقدار 226.7 مليون دينار لتبلغ 7260.3 مليون دينار، وفي سنة 2011 بلغت 8366.2 مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بزيادة بلغت 1110 مليون دينار عن السنة السابقة، وفي سنة 2012 سجلت زيادة عن العام السابق بمقدار 106.3 مليون دينار لتبلغ 8472.5 مليون دينار، وفي سنة 2013 بلغت 8718.4 مليار دينار، أي بزيادة عن السنة السابقة مقدارها 245.9 مليون دينار.

وفيما يختص بالإيرادات الحكومية خلال السنوات (2008-2013) فقد جاءت كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8) إجمالي الإيرادات الحكومية في الأردن خلال السنوات (2008-2013)

السنة	إجمالي الإيرادات / مليون دينار اردني
2008	6400
2009	6354.3
2010	6718.3
2011	7513.4
2012	7375.3
2013	8142.9

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة (2014/2013) ، وزارة المالية الأردنية، www.mof.gov.jo، 2015/5/27

يتبين من الجدول رقم (12) أن إجمالي الإيرادات العامة بلغت في سنة 2008 6400 مليون دينار، وانخفضت سنة 2009 بواقع 45 مليون دينار، وخلال السنوات اللاحقة الملاحظ أن حركة الإيرادات الحكومية في الأردن جاءت في تصاعد مستمر خلال السنوات 2008-2013، حيث ارتفعت في عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2010 بواقع 364 مليون دينار أردني، وفي عام 2011 ارتفعت بواقع 795.1 مليون دينار، وفي عام 2012 تراجعت مقارنة بالعام السابق وبواقع 138.1 مليون دينار، لتعود وترتفع عام 2013 وتحقق 767.6 مليون دينار زيادة عن العام السابق.

رابعا: الناتج المحلي:

الجدول التالي يبين معدلات الناتج المحلي في الأردن خلال السنوات (2008-2013):

جدول رقم (9) الناتج المحلي في الأردن خلال السنوات (2008-2013)

السنة	الناتج المحلي/ مليار دينار أردني
2008	15.593
2009	16.912
2010	18.762
2011	20.477
2012	21.966
2013	23.852

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة(2009-2014) ، **وزارة المالية الأردنية**، www.mof.gov.jo، بتاريخ 2015/5/2

الملاحظ من الجدول رقم (16) أن أرقام الناتج المحلي خلال السنوات من 2008-2013 سجلت ارتفاعا ملحوظا. فقد بلغت سنة 2008 15.593 مليار دينار، وفي سنة 2009 16.912 مليار دينار، وفي سنة 2010 سجلت زيادة بواقع 1.8 مليار دينار لتبلغ 18.762 مليار دينار، وفي عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2011 بلغت 20.477 مليار دينار بزيادة 1.8 مليار دينار، وفي سنة 2012 سجلت زيادة بواقع 1.6 مليار دينار حيث بلغت 21.966 مليار دينار، وفي سنة 2013 بلغت 23.852 مليار دينار بزيادة 1.7 مليار دينار.

وقد بلغ نصيب الفرد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2008-2013) كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (10) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال السنوات (2008-2013)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي/ ألف دينار أردني
2008	2.666
2009	2.828
2010	3.690
2011	3.277
2012	3.493
2013	3.653

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة(2009-2014) ، **وزارة المالية الأردنية**، www.mof.gov.jo، بتاريخ 2015/5/7

الملاحظ من الجدول رقم (17) أن نصيب الفرد من الناتج القومي في الأردن في عام 2008 بلغ 2.666 ألف دينار، وارتفع عام 2009 ليبلغ 2.828 ألف دينار ، وفي عام 2010 سجل زيادة بواقع240 دينار ليبلغ 3.69 ألف دينار، وفي عام 2011 بلغ 3.277 ألف دينار بزيادة بلغت 230

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار، وفي عام 2012 بلغت الزيادة 220 دينار عن العام السابق ليسجل 3.493 ألف دينارألف دينار، وفي عام 2013 بلغ 3.653 ألف دينار بزيادة بلغت 160 دينار.

خامسا: المديونية

وجاءت أرقام المديونية في الأردن خلال السنوات (2008-2013) كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (11) المديونية في الاردن خلال السنوات 2008-2013

السنة	المديونية / مليار دينار أردني
2008	8.251
2009	9.360
2010	11.463
2011	13.067
2012	16.612
2013	19.097

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة(2009-2014) ، وزارة المالية الأردنية، www.mof.gov.jo، بتاريخ 2015/5/9

الملاحظ من الجدول رقم (18) أن أرقام المديونية سجلت ارتفاعا ملحوظا، فقد بلغت سنة 2008 8.251.3 مليار دينار، وفي سنة 2009 9.360.3 مليار دينار أي بزيادة بلغت 1.11 مليار دينار، وفي سنة 2010 سجلت زيادة عن السنة السابقة بواقع 2.1 مليار دينار لتبلغ 11.462.8مليار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار، وفي سنة 2011 بلغت 13.066مليار دينار بزيادة 1.6 مليار دينار عن السنة السابقة، وفي عام 2012 سجلت زيادة عن السنة السابقة بواقع 3.546 مليار دينار لتبلغ 16.612.1 مليار دينار، وفي سنة 2013 سجلت ارتفاعا حادا لتبلغ 19.096.5 مليار دينار بزيادة 2.484 مليار دينار عن سنة 2012.

المطلب الثالث:

مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن

سيتم تناول المعطيات الكمية للاستقرار السياسي الواردة لدى مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية، للوصول إلى نتيجة تتضمن مؤشر اللاستقرار السياسي لدى البنك الدولي (من خلال جمعها وقسمتها على عدد الهيئات الدولية). – علما بأنه سيتم في المبحث الثاني من هذه الدراسة مناقشتها وتحليلها إحصائيا– . وبناءاً على ذلك فإن معدلات الاستقرار السياسي في الأردن خلال السنوات (2008–2013) إستنادا الى أرقام وحدة الإستطلاع الإقتصادي (EIU)* في الايكونوميست جاءت كما هو موضح في الجدول التالي:

*وحدة الإستطلاع الاقتصادي في مجلة الإيكونوميست، والتي تقدم تقارير شهرية وسنوية تتعلق بالتوقعات الاقتصادية للدول ومستوى الرفاهية للأفراد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن خلال السنوات من 2009-2013 كما وردت في (EIU)

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.40
2009	0.40
2010	0.45
2011	0.40
2012	0.35
2013	0.35

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan, www.worldbank.org، بتاريخ 2015/6/26

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008-2013 ، قد سجل 0.40 في سنة 2008 ، وفي سنة 2009 سجل ايضا 0.40 وفي سنة 2010 سجل ارتفاعا بلغ 0.05 لتبلغ 0.45 وفي سنة 2011 سجل تراجعا بواقع 0.05 ليبلغ 0.40 واستمر التراجع خلال 2012 و 2013 ليسجل 0.35 في كلتا السنتين.

واستنادا إلى أرقام القدرة التنافسية (GCS)* فقد جاءت معدلات الاستقرار السياسي كما هي في الجدول التالي:

* تقرير التنافسية العالمية، الذي يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (13) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن خلال السنوات 2008-2013 كما وردت في (GCS)

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.85
2009	0.82
2010	0.79
2011	0.68
2012	0.79
2013	0.55

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan, www.worldbank.org، بتاريخ 2015/6/29

يتبين من خلال الجدول رقم السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008-2013 قد سجل سنة 2008 0.85 وقد تراجع بواقع 0.03 ليسجل 0.82 في سنة 2009، وفي سنة 2010 سجل انخفاضا بلغ 0.03 ليبلغ 0.79 وفي سنة 2011 سجل تراجعا اخر بواقع 0.011 ليبلغ 68. 0 و عاد ليسجل ارتفاعا بواقع 0.011 سنة 2012، وانخفض مرة أخرى وبشكل حاد نسبيا سنة 2013 ليسجل 0.55 بفارق 0.24 عن السنة السابقة.

وبناءا على أرقام الواردة في مؤسسة (Cingranelli-Richard) المعنية بحقوق الإنسان والإرهاب السياسي (CIRI)، فإن معدلات الاستقرار السياسي جاءت كما هي في الجدول التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (HUM)*

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.47
2009	0.50
2010	0.59
2011	0.38
2012	0.38
2013	0.38

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan, www.worldbank.org، بتاريخ 2015/7/2

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008-2013 سجل في سنة 2008 0.47 ، وسجل زيادة بواقع 0.03 ليبلغ 0.50 في سنة 2009، وفي سنة 2010 سجل ارتفاعا بلغ 0.09 ليبلغ 0.59 وفي سنة 2011 سجل تراجعا بواقع 0.021 ليبلغ 38. 0 و واستمرت تلك النسبة خلال السنتين اللاحقتين.

* تقرير يتعلق بحقوق الإنسان تصدره مؤسسة (Cingranelli and Richards) والتي تقدم تصنيفا سنويا يوضح مستوى احترام الحكومات لحقوق الإنسان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنادا إلى الأرقام الصادرة عن مؤسسة (Freedom House/ FRH) * المعنية بتقييم الأداء الديمقراطي فان معدلات الاستقرار السياسي خلال السنوات من 2009-2013، جاءت كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (15) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (FRH)

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	.56
2009	.56
2010	.56
2011	.56
2012	.56
2013	.56

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan www.worldbank.org، بتاريخ 2015/7/3

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008-2013 جاء ثابتا دون تغير وبواقع 0.56 ولجميع السنوات السابقة.

* منظمة تعنى برصد المخالفات الديمقراطية في الدول و تقدم معلومات بناءا على مؤشرات ومعطيات تتعلق بالأداء الحكومي وسيادة القانون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنادا إلى الأرقام الصادرة عن قاعدة بيانات المؤسسية (IPD)* فإن معدلات الاستقرار السياسي خلال السنوات من 2008–2013، جاءت كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (16) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (IPD)

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.56
2009	0.78
2010	0.78
2011	0.78
2012	0.58
2013	0.58

المصدر: www.worldbank.org, **World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan**، بتاريخ**2015/7/10**

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008–2013 بلغ سنة 2008 0.56 وقد بلغ في سنة 2009 و 2010 و 2011 0.78 دون تغير، وتراجع في سنتي 2012 و 2013 ليبلغ 0.58 بانخفاض 0.20

* تقرير يمثل بيانات تتعلق بالمؤسسية في إدارة الدول، يصدر من خلال التعاون بين مؤسسات سياسية ودوائر اقتصادية في فرنسا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنادا إلى الدليل الدولي المعني بالمخاطر السياسية للدول (PRS)* ، فإن معدلات الاستقرار السياسي خلال السنوات من 2008–2013، جاءت كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (17) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (PRS)

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.82
2009	0.80
2010	0.76
2011	0.67
2012	0.66
2013	0.69

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan www.worldbank.org، بتاريخ 2015/7/11

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008–2013 قد سجل سنة 2008 0.82، وفي 2009 سجل انخفاضا بواقع 0.02 ليبلغ 0.80 ، وفي سنة 2010 سجل انخفاضا بلغ 0.04 ليبلغ 0.76 وفي سنة 2011 سجل تراجعا آخر بواقع 0.09 ليبلغ 0.67 و عاد ليسجل انخفاضا بواقع 0.01 سنة 2012 ليسجل 0.66 ، وفي سنة 2013 سجل ارتفاعا بواقع 0.04 ليسجل 0.69

* مؤسسة تقدم تقريرا للمخاطر السياسية للدول، ويستند ذلك التقرير إلى معلومات من وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الإستخبارات المركزية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنادا إلى تقرير معهد الإدارة وتطوير التنافسية الدولي (IMD) فقد جاءت معدلات الاستقرار السياسي في الأردن خلال السنوات من 2008-2013 بحسب تقرير (WCY)* كما في الجدول التالي:

جدول رقم (18) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (WCY)

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.80
2009	0.66
2010	0.71
2011	0.63
2012	0.66
2013	0.48

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan, www.worldbank.org، بتاريخ 2015/7/14

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008-2013 قد سجل 0.80 سنة 2008، وتراجع 0.12 سنة 2009 ليسجل 0.66 ، وفي سنة 2010 سجل ارتفاعا بلغ 0.05 ليبلغ 0.71 وفي سنة 2011 سجل تراجعا بواقع 0.08 ليبلغ 0.63 و عاد ليسجل ارتفاعا بواقع 0.04 سنة2012 ليبلغ 0.66 ، وانخفض مرة أخرى وبشكل حاد نسبيا سنة 2013 ليسجل 0.48 بفارق 0.18 عن السنة السابقة.

* تقرير يصدره معهد الإدارة وتطوير المؤسسية يتعلق بالإدارة الحكومية في الدولة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين أن مؤسسة آفاق الأعمال الدولية (IHS) المعنية بظروف ومؤشرات مخاطر الأعمال قد بينت في تقريرها السنوي (WMO) معدلات الاستقرار السياسي خلال السنوات من 2008–2013، والتي جاءت كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (19) معدلات الاستقرار السياسي في الأردن استنادا الى (WMO)*

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.50
2009	0.50
2010	0.50
2011	0.50
2012	0.50
2013	0.50

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan, www.worldbank.org، بتاريخ 2015/7/18

يتبين من خلال الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي خلال السنوات 2008– 2013 جاء ثابتا دون تغير وبواقع 0.50 ولجميع السنوات السابقة.

*تقرير سنوي تصدره مؤسسة (IHS) ويتضمن تحليلا للمخاطر الاقتصادية والسياسية للدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال جمع معدلات الاستقرار السياسي الواردة في الجداول من (12–19) وقسمتها على عدد الهيئات والمنظمات التي أصدرتها، فإن الناتج يكون معدل الاستقرار السياسي الوارد في البنك الدولي – والذي سيتم اعتماده في التحليل الإحصائي في هذه الدراسة – والتي جاءت كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (20) معدلات الاستقرار السياسي استنادا إلى البنك الدولي

السنة	معدل الاستقرار السياسي
2008	0.62
2009	0.62
2010	0.64
2011	0.57
2012	0.56
2013	0,51

المصدر: عمل الباحث استنادا الى الأرقام والنسب الواردة في الجداول من (12–19)

الملاحظ من الجدول السابق أن معدل الاستقرار السياسي (الذي تم حسابه من خلال ارقام المؤسسات والهيئات الواردة في الجداول (12–20) في سنة 2008 بلغ 0.62، وفي سنة 2009 بلغ 0.62 وارتفع عام 2010 ليسجل 0.64 بزيادة 0.02 عن العام الذي سبقه، وفي عام 2011 شهد تراجعا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بواقع 0.07 حيث بلغ 0.57 وفي عام 2012 بلغ 0.56 متراجعا عن معدله في 2011 بانخفاض 0.01 وفي سنة 2013 تراجع بشكل حاد نسبيا ليبلغ 0.51 أي بفارق 0.05 عن سنة 2012.

المبحث الثاني

العلاقة بين اللجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في الأردن

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي قام الباحث بجمعها، لتحديد نوع التحليل والإختبارات الواجب تطبيقها. وقد استخدم الباحث طريقة التحليل الكمي لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة، وقد عمد الباحث إلى إجراء عملية التحليل على قسمين، حيث استخدم في القسم الأول تحليل البيانات تحليلاً وصفياً، فتم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى مشاهدة ، أما في االقسم الثاني، فقد قام الباحث بإجراء اختبار للفرضيات (المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة) بإستخدام اختبارات (T)*[1] لتوضيح العلاقة بين المتغير المستقل (اللجوء السوري) والمتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي والسياسي).

* يمثل هذا الإختبار التباين بين قراءتين لمؤشر معين (على سبيل المثال: التباين بين متوسط معدل البطالة سنة 2008 و متوسط معدل البطالة سنة 2009)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الدراسة

يستعرض هذا المطلب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، ويبين الجدول رقم (23) المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغير المستقل والمتغيرات التابعة، خلال الفترة (2008-2010) ويتضمن الجدول المقاييس الإحصائية من ناحية أدنى مشاهدة، وأعلى مشاهدة، والوسط الحسابي، بالإضافة إلى الانحراف المعياري لتفسير مدى تجانس وملائمة بيانات الدراسة.

جدول رقم (21) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة للفترة (2008-2010)

المؤشر	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة
اللاجئين السوريين	صفر	صفر	صفر	صفر
البطالة	0.2	%12.3	%12.5	%12.1
التضخم	7.358	%6.066	%13.90	%.70-
النفقات العامة	382.22364	7162.90 مليون دينار	7487.00 مليون دينار	6741.40 مليون دينار
الإيرادات العامة	198.28405	6490.8667 مليون دينار	6718.30 مليون دينار	6354.30 مليون دينار
الناتج المحلي الإجمالي	1.591897	17.089مليون دينار	18.762مليون دينار	15.593مليون دينار
المديونية	1.631433	9.69133 مليون دينار	11.463 مليون دينار	8.251 مليون دينار
الاستقرار السياسي	0.1155	0.6267	0.64	0.62

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- أن مؤشر البطالة قد سجل ادنى مشاهدة بلغت 12.1% وأعلى مشاهدة بلغت 12.5%. وسجل مؤشر التضخم أدنى مشاهدة بواقع -0.7%، وأعلى مشاهدة بلغت 13.9%، وبلغ المتوسط الحسابي 6.066% ، في حين كان الانحراف المعياري 7.358.

- سجل مؤشر النفقات العامة أدنى مشاهدة بواقع 6741.4 مليون دينار، وأعلى مشاهدة بلغت 7487 مليون دينار، وبمتوسط حسابي 7162.9 مليون دينار، في حين كان الانحراف المعياري 382.223.

- سجل مؤشر الإيرادات العامة أدنى مشاهدة بواقع 6354.30 مليون دينار، وأعلى مشاهدة بلغت6718.30 مليون دينار، وبمتوسط حسابي 6490.866 مليون دينار، في حين جاء الانحراف المعياري 198.28405 .

- سجل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أدنى مشاهدة بلغت 15.593 مليار دينار، وأعلى مشاهدة بواقع18.762 مليار دينار،أي بمتوسط حسابي 17.08900 مليار دينار، وجاء الانحراف المعياري 1.591897.

- سجل مؤشر المديونية أدنى مشاهدة بلغت 8.251 مليار دينار، وأعلى مشاهدة بلغت 11.463 مليار دينار، بمتوسط حسابي 9.69133، وجاء الانحراف المعياري 1.631433.

- سجل مؤشر الاستقرار السياسي أدنى مشاهدة بلغت ، وأعلى مشاهدة بلغت 0.64، بمتوسط حسابي 0.6267 وانحراف معياري بواقع 0.1155.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (24) المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغير المستقل والمتغيرات التابعة، خلال الفترة (2010-2011) ويتضمن الجدول المقاييس الإحصائية من ناحية أدنى مشاهدة، وأعلى مشاهدة، والوسط الحسابي، بالإضافة إلى الانحراف المعياري لتفسير مدى تجانس وملائمة بيانات الدراسة.

جدول رقم (22) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة للفترة (2011-2013)

المؤشر	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اعلى مشاهدة	ادنى مشاهدة
اللاجئين السوريين	300789.384	200000	600000	2600
البطالة	0.3	%12.9	%12.9	%12.6
التضخم	.55678	%4.9	%5.5	%4.4
النفقات العامة	180.65222	8519.03 مليون دينار	8718.40 مليون دينار	8366.2مليون دينار
الإيرادات العامة	409.17633	7677.2 مليون دينار	8142.9 مليون دينار	7375.3مليون دينار
الناتج المحلي الإجمالي	1.691387	22.098 مليار دينار	23.85مليار دينار	20.477 مليار دينار
المديونية	3.030488	16.258مليار دينار	19.097مليار دينار	13.067مليار دينار
الاستقرار السياسي	0.3215	0.5467	0.57	.51

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ من الجدول السابق مايلي:

- سجل متغير اللاجئين السوريين أدنى مشاهدة بواقع 2600 لاجئ، وأعلى مشاهدة بلغت 600000 لاجئ وبلغ المتوسط الحسابي 200000 لاجئ، في حين كان الانحراف المعياري 300789.384

- أن مؤشر البطالة قد سجل ادنى مشاهدة بلغت 12.6% وأعلى مشاهدة بلغت 13.2% بمتوسط حسابي 12.9%، وكان الانحراف المعياري 0.3

- سجل مؤشر التضخم أدنى مشاهدة بواقع 4.40%، وأعلى مشاهدة بلغت 5.50% وبلغ المتوسط الحسابي 4.90% ، في حين كان الانحراف المعياري 55678.

- سجل مؤشر النفقات العامة أدنى مشاهدة بواقع 8366.20 مليون دينار، وأعلى مشاهدة بلغت 8718.40 مليون دينار، وبمتوسط حسابي 8519.03 مليون دينار، في حين كان الانحراف المعياري 180.65222.

- سجل مؤشر الإيرادات العامة أدنى مشاهدة بواقع 7375.30 مليون دينار، وأعلى مشاهدة بلغت8142.90 مليون دينار، وبمتوسط حسابي 7677.2000 مليون دينار، في حين جاء الانحراف المعياري 409.17633

- سجل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أدنى مشاهدة بلغت 20.477 مليار دينار، وأعلى مشاهدة بواقع 23.85 مليار دينار، أي بمتوسط حسابي 22.098 مليار دينار، وجاء الانحراف المعياري 1.691387

- سجل مؤشر المديونية أدنى مشاهدة بلغت 13.067 مليار دينار، وأعلى مشاهدة بلغت 19.097 مليار دينار، بمتوسط حسابي 16.258مليار دينار، وجاء الانحراف المعياري 3.030488

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سجل مؤشر الاستقرار السياسي أدنى مشاهدة بلغت .51، وأعلى مشاهدة بلغت 0.57، بمتوسط حسابي 0.5467 وانحراف معياري بواقع 0.3215

وإذا حاولنا المقارنة بين معدلات النمو بين نفس المؤشر خلال الفترتين (2008-2010) و (2011-2013) الواردة في الجدولين السابقين فإن النتيجة تكون كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (23) الفرق بين الوسط الحسابي لمؤشرات الدراسة

المؤشر	المتوسط الحسابي (2008-2010)	المتوسط الحسابي (2011-2013)	الفرق بين المشاهدتين
اللاجئين السوريين	صفر	200000	200000 لاجئ
البطالة	%12.3	%12.9	%0.6
التضخم	%6.066	%4.9000	%1.166-
النفقات العامة	7162.90 مليون دينار	8519.03 مليون دينار	1356.133مليون دينار
الإيرادات العامة	6490.866 مليون دينار	7677.2مليون دينار	1186.33مليون دينار
الناتج المحلي الإجمالي	17.089مليار دينار	22.09833 مليار دينار	5.0093 مليار دينار
المديونية	9.69133 مليار دينار	16.258مليار دينار	6.5673 مليار دينار
الاستقرار السياسي	0.6267	0.5467	0.08-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ من الجدول السابق أن الفرق بين الوسط الحسابي لكل مؤشر خلال الفترتين (2008-2010) و (2011-2013) جاء كما يلي:

- اللجوء السوري: 200 ألف لاجئ
- البطالة: 0.6%
- التضخم: جاء بانخفاض بلغ 1.066%
- النفقات العامة: جاء بزيادة بلغت 1.186.33مليار دينار.
- الإيرادات العامة: جاء بزيادة بلغت 1.186.33مليار دينار.
- الناتج المحلي الإجمالي: جاء بزيادة بلغت 5.0093 مليار دينار.
- المديونية: جاء بزيادة بلغت 6.5673 مليار دينار.
- الاستقرار السياسي: جاء بنقصان بلغ 0.08

المطلب الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

سيتم في هذا المطلب المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية من خلال تناول كل مؤشر فرعي قبل اللجوء السوري (2008-2010) من جهة، وأثناء اللجوء السوري (2011-2013) من جهة أخرى، ومن خلال إختبار الفرضيات الإحصائية الفرعية التي استندت إلى الفرضية الرئيسية في هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة، لاستخراج النتائج والعلاقات بين متغيرات الدراسة ومناقشتها، ولتوضيح مقدار تأثر المؤشرات الاقتصادية والسياسية باللجوء السوري. وبناءً عليه، كانت الفرضية الرئيسة كالتالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن خلال الفترة الممتدة بين (2011 – 2013). وتفرعت هذه الفرضية إلى فرضيتين رئيسيتين هما:

أولا: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي في الأردن.

وتفرعت هذه الفرضية الى عدة فرضيات فرعية وهي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجوء السوري على معدلات البطالة في الأردن .

تم استخدام اختبار (Independent (T) Test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وخلال اللجوء حسب مؤشر البطالة. والجدول التالي يبين الفرق بين المرحلتين:

جدول رقم (24) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر البطالة

البطالة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	%12.3	0.2	0.045	2.88-
بعد اللجوء	%12.9	0.3		

تبين النتائج أن الوسط الحسابي لمعدل البطالة لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (12.3%) بينما ارتفع خلال مرحلة اللجوء السوري الى (12.9%)،ونلاحظ ان قيمة (T) بلغت (-2.88) وهي ذات دلالة احصائية، حيث أن قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.045<0.05)، ومن خلال ذلك يمكن ان نستنتج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هنالك فروقات بين المرحلتين وهذا يدل على ان اللجوء السوري قد أثر على المعدل العام للبطالة. بمعنى كلما زادت أعداد اللاجئين زادت معدلات البطالة.

حيث تفيد بعض الأرقام الرسمية الأردنية أن حوالي 8.4% من القوى العاملة في إقليم الشمال وحده هم من السوريين (وهذا الإقليم الذي يتركز فيه اللجوء السوري بشكل رئيسي)، وما يقدر بحوالي 60 ألف لاجئ سوري يعملون في سوق العمل غير الرسمية، أي في مايسمى باقتصاد الظل وبطريقة منافسة للعمالة الأردنية نتيجة انخفاض تكلفتها وقبولها العمل في ظروف قد لا تقبلها العمالة الأردنية.

وأحد المخرجات السلبية لاقتصاد الظل (غير المنظم) هوعدم إلتزام أصحاب العمل بتسجيل تلك العمالة أو الحصول على تراخيص رسمية لها، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع إيرادات مباشرة لوزارة العمل في مجال تصاريح العمل، والتي يستخدم جزء منها في الإنفاق على برامج تدريب وتأهيل العمالة الأردنية (الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لضعف تأهيلها).[1]

ومما يؤكد ما سبق أن الأجهزة الحكومية ضبطت خلال حملاتها التفتيشية على العمالة المخالفة ما يقارب (30) ألف عامل مخالف يشكل السوريون ما نسبته 45% منهم.[2]

كنتيجة لما سبق فإن معدلات البطالة بين صفوف الأردنيين قد زادت خلال فترة اللجوء السوري عما كانت قبل اللجوء السوري. وهنالك أسباب أخرى لارتفاع معدلات البطالة في الأردن، منها:[3]

– عدم تناسب عدد الوظائف المستحدثة مع الطلب عليها، نتيجة عدم قدرة الحكومة الأردنية على خلق فرص عمل جديدة.

1– العضايلة، هبة، اللجوء السوري تحديات دفع ثمنها الأردنيون، صحيفة الرأي الأرنية، www.aLrai.com) بتاريخ 2015/9/13

2– انعكاسات اللجوء السوري على الأردن، الموقع الإلكتروني www.ammannet.net) بتاريخ 2015/9/13

3– سويدان، محمد، بطالة الشباب ليست أمرا مقبولا، وكالة الأنباء الأردنية، www.petra.gov.jo، بتاريخ 2015/9/14

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الخلل في النظام التعليمي في الأردن الذي لا يتوافق مع متطلبات السوق. خاصة إذا علمنا أن الجامعات داخل الأردن وخارجه تضخ ألاف الجريجين.

– افتقار الباحثين عن عمل (خاصة خريجوا مؤسسات التعليم العالي) إلى المهارات اللازمة والمطلوبة.

2– يوجد أثر ذو دلالة احصائية للجوء السوري على معدلات التضخم في الأردن.

تم استخدام اختبار (Independent (T) test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر التضخم والجدول التالي يبين الفرق بين المرحلتين:

جدول رقم (25) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر التضخم

التضخم	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	6.066	7.35	0.597	0.798
بعد اللجوء	4.9	5.56		

تبين النتائج أن الوسط الحسابي للتضخم لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (6.066) بينما انخفض خلال مرحلة اللجوء السوري الى (4.9)، ونلاحظ ان قيمة (T) 0.274 ليست دالة إحصائيا حيث أن قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.79>0.05) ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج عدم وجود فروقات بين المرحلتين وهذا يدل على أن اللجوء السوري لم يؤثر على المعدلات العامة للتضخم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للجوء السوري على معدلات الإنفاق والإيراد العام في الأردن.

تم استخدام اختبار (Independent (T) test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر النفقات العامة.

جدول رقم (26) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشرالنفقات العامة

النفقات العامة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	7162.9مليون دينار	282.2	0.005	-5.55
بعد اللجوء	8519 مليون دينار	180.65		

تبين النتائج أن الوسط الحسابي لأرقام النفقات العامة لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (7162.9 مليون دينار) بينما ارتفع خلال مرحلة اللجوء السوري الى (8519 مليون دينار). ونلاحظ ان قيمة (T) بلغت (-5.55) وهي ذات دلالة احصائية ، حيث أن قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.005<0.05) ومن خلال ذلك يمكن ان نستنتج وجود فروقات بين المرحلتين، وهذا دليل على أن اللجوء السوري قد أثر على المعدلات العامة للنفقات الحكومية (بمعنى كلما زادت أعداد اللاجئين السوريين زادت النفقات العامة).

وقد تم استخدام اختبار(Independen (T) test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الإيرادات العامة والجدول التالي يوضح ذلك:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (27) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الإيرادات العامة

الإيرادات العامة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	6490.8 مليون دينار	198.2	0.11	4.51-
بعد اللجوء	7677.2 مليون دينار	409.1		

تبين النتائج أن الوسط الحسابي لأرقام الإيرادات العامة لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (6490.8 مليون دينار) بينما ارتفع خلال مرحلة اللجوء السوري الى (7677.2 مليون دينار). ونلاحظ ان قيمة (T) بلغت(4.51-) وهي ذات دلالة احصائية،حيث ان قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.11>0.05) ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج أن وجود فروقات بين المرحلتين دليل على ان اللجوء السوري قد أثر على المعدلات العامة للإيرادات الحكومية (كلما زاد اللجوء زادت الإيرادات).

من خلال نتائج الجدولين السابقين (النفقات والإيرادات نلاحظ أن اللجوء السوري قد زاد من النفقات العامة، وبنفس الوقت زاد من الإيرادات العامة، ولكن الزيادة في الإيرادات لم تكن بنفس وتيرة الزيادة في النفقات. وبحساب أرقام الإيرادات وطرحها من أرقام النفقات فإن النتيجة تكون كما هو موضح في الجدول التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (28) العجز/ الوفر (اجمالي الإيرادات الى إجمالي النفقات) في الأردن خلال السنوات 2008-2013/ مليون دينار

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	العجز/ الوفر
2008	6400	6741.4	341.4-
2009	6354.3	7487	1132.7-
2010	6718.3	7260.3	542.1-
2011	7513.4	8366.3	852.9-
2012	7357.3	8472.5	1115.2-
2013	8142.9	8718.3	575.4-

المصدر: نشرة مالية الحكومة العامة(2014/2013) ، وزارة المالية الأردنية، www.mof.gov.jo، بتاريخ 2015/5/27

الملاحظ من الجدول السابق أن السنوات من (2008-2013) قد سجلت عجزا واضحا بين اجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، حيث بلغ العجز في سنة 2008 341.4 مليون دينار، وفي سنة 2009 سجلت عجزا 1132.7 مليون دينار بفارق 791.3 مليون دينار، وفي سنة 2010 كان العجز بواقع 542.1 مليون دينار بنقصان بلغ 590.6 مليون دينار عن السنة السابقة، وفي سنة 2011 بلغ العجز 852.9 مليون دينار بزيادة 310.8 مليون دينار، وفي سنة 2012 سجلت عجزا بلغ 1115.4 بزيادة 262.5 مليون دينار، وفي سنة 2013 سجلت عجزا بواقع 575.4 مليون دينار بنقصان 539.8 مليون دينار عن السنة السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ايضا أن معدل العجز خلال السنوات (2008-2010) أي قبل اللجوء السوري بلغ 672.06 مليون دينار أردني، في حين بلغ معدل العجز خلال السنوات (2011-2013) فترة اللجوء السوري 847.83 مليون دينار، وهو فرق واضح قبل اللجوء السوري وأثناءه. مع الأخذ بعين الإعتبار أن المنح والمساعدات قد أدخلت في حساب الإيرادات العامة، وقد جاءت تلك المنح كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (29) إجمالي المنح خلال السنوات (2008-2013)/ مليون دينار أردني

السنة	إجمالي المنح
2008	718.2
2009	333.4
2010	401.7
2011	1215
2012	327.3
2013	639.1

المصدر: - نشرة مالية الحكومة العامة(2014/2013) ، وزارة المالية الأردنية، www.mof.gov.jo، بتاريخ 2015/5/28

الملاحظ من الجدول السابق أن إجمالي المنح خلال السنوات 02008-2013 جاء متذبذبا، حيث بلغت سنة 2008 718.2 مليون دينار، وفي سنة 2009 333.4 مليون دينار بنقصان 384.8 مليون دينار عن السنة السابقة، وفي سنة 2010 سجلت زيادة بواقع 68.3 لتبلغ 401.7 مليون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار، وفي سنة 2011 بلغت 1215 مليون دينار بزيادة 813.8 مليون دينار عن السنة السابقة، وفي سنة 2012 سجلت نقصانا بواقع 884.7 مليون دينار لتبلغ 327.3 مليون دينار، وسجلت في سنة 2013 زيادة بواقع 311.8 مليون دينار عن السنة السابقة لتبلغ 639.1 مليون دينار.

وكنتيجة عامة، وفيما يتعلق بالنفقات فإن الزيادة فيها تعزى إلى التكلفة المباشرة وغير المباشرة للجوء السوري على الاقتصاد الأردني في مختلف القطاعات التي تقع على تماس مع اللاجئين السوريين والتي قدرت دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكلفة اللاجئ السوري بمقدار (2500) دينار أردني. ومن الأسباب الأخرى لزيادة النفقات مايلي:

- تكلفة تبعات الحراك الشعبي الأردني والذي تزامن مع موجات اللجوء السوري.

- ارتفاع أسعار النفط (الذي ارتفع من 50 دولار تقريبا إلى ما يقارب 80 دولار للبرميل الواحد) خلال السنوات من 2008-2013 الأمر الذي دفع باتجاه المزيد من الإنفاق الحكومي لتغطية حاجات المملكة من النفط (كون المملكة غير مصدرة للنفط، وتغطي احتياجاتها من خلال استيراده).[1]

- تضخم أعداد العاملين في الجهاز الحكومي (الأمر الذي يولد ضغطا على الجهاز الحكومي نتيجة تحمل رواتبهم) حيث ارتفعت الرواتب من سنة 2008- 2013 بما مقداره 570 مليون دينار.[2] إضافة إلى بعد آخر يتمثل في المبالغ التي تتحملها الخزينة نتيجة قيامها بتعويضات الموظفين حيث تقدر وزارة المالية الزيادة في تعويضات الموظفين خلال السنوات من 2008-2013 بمبلغ 635 مليون تقريبا.[3]

1- الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، الأمم المتحدة، الموقع على شبكة الإنترنت www.un.org./en/2013، بتاريخ2015/9/17

2- نشرة مالية الحكومة العامة 2014/2013، مرجع سابق

3- المرجع السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الزيادة في حجم الإنفاق العسكري، فنتيجة للظروف التي تمر بها المنطقة ولغايات الدفاع والأمن اضطرت الحكومة إلى زيادة إنفاقها العسكري، حيث بلغت الزيادة خلال الفترة من 2008– 2013 ما مقداره 300 مليون دينار تقريبا.[1] (وهذا البند تحديدا لا يمكن تناوله بمعزل عن مسألة اللجوء السوري، حيث أن نسبة من هذه الزيادة تصرف على حماية مخيمات اللجوء السوري وعلى الأمن الداخلي).

وبالنسبة للإيرادات فإن السبب الأساسي لزيادتها هو المنح والمساعدات التي تلقاها الأردن خلال فترة الدراسة. ولكن ما يجدر ذكره – وفي سياق الحديث عن المنح والمساعدات – أن هنالك خطة استجابة إنسانية بحيث يجري تلبية إحتياجات اللاجئين السوريين، جرى تمويل 20% منها فقط، علما بأن تلك الخطة تقدر تكلفة اللجوءالسوري بنحو2.5 مليار دينار [2]

وهنالك أسباب أخرى لزيادة الإيرادات العامة منها مايلي:

– القرار الحكومي برفع الدعم عن المشتقات النفطية الذي صدر سنة 2012، الأمر الذي ساهم في توفير إيرادات دخلت إلى الخزينة الحكومية.

– زيادة التحصيلات الجمركية والعوائد الضريبية، والتي ارتفعت خلال الفترة من 2008– 2013 بما مقداره 905 مليون دينار.[3]

1– المرجع السابق

2– استثمارات السوريين في الأردن لم تخفف من أعباء اللاجئين، صحيفة السبيل الأردنية، www.assabeel.net، بتاريخ 2015/9/20

3– نشرة مالية الحكومة العامة 2014/2013، مرجع سابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للجوء السوري على معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

تم استخدام اختبار (Independent (T) test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (30) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الناتج المحلي

الناتج المحلي الإجمالي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	17.089 مليار دينار	1.59	0.020	3.735-
بعد اللجوء	22.098 مليار دينار	1.69		

تبين النتائج أن الوسط الحسابي لأرقام الناتج المحلي الإجمالي لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (17.089 مليار دينار) بينما إرتفع خلال مرحلة اللجوء السوري الى (22.098 مليار دينار) ونلاحظ ان قيمة (T) بلغت (3.735-) وهي ذات دلالة احصائية، حيث أن قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.020<0.05) ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج أن وجود فروقات بين المرحلتين دليل على أن اللجوء السوري قد أثر على المعدلات العامة للناتج المحلي الإجمالي (بمعنى كلما زاد اللجوء زاد الناتج المحلي الإجمالي في الأردن).

فقد بلغت الإستثمارات السورية في الأردن حتى نهاية سنة 2013 ما يقارب 150 مليون دينار أردني، من خلال عمل 500 شركة سورية مسجلة لدى دائرة مراقبةالشركات الأردنية.[1]

1- استثمارات السوريين في الأردن لم تخفف من أعباء اللاجئين، صحيفة السبيل الأردنية، مرجع سابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنالك أسباب أخرى للزيادة في الناتج المحلي، تمثلت في زيادة الإستثمارات الأجنبية بشكل عام، بحيث بلغت الزيادة ما يقارب 1.4مليار دينار حتى نهاية سنة 2013 (من استثمارات غير السوريين).[1] نتيجة قيام الدولة الأردنية بإصلاحات سياسية واقتصادية، وأصدرت قوانين تشجيع للإستثمار بهدف جعل الأردن وجهة آمنة ومستقرة لإقامة المشاريع (في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة). وهذا ما يفسر الزيادة نسبيا في حجم الإستثمارات والتي يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي . ومن الطبيعي إذا زادت معدلات الناتج المحلي أن يكون هنالك زيادة في نصيب الفرد منه.

5- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للجوء السوري على معدلات المديونية في الأردن.

تم استخدام اختبار (Independent (T) test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر المديونية:

جدول رقم (31) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشرالمديونية

المديونية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	9.691 مليار دينار	1.63	0.030	3.305-
بعد اللجوء	16.258 مليار دينار	1.69		

1- مقابلة رئيس الوزراء الأردني مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، منقولا عن موقع الوكيل الإخباري www.alwakeelnws.com، بتاريخ 2015/9/26

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين النتائج أن الوسط الحسابي لأرقام المديونية لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (9.691 مليار دينار) بينما إرتفع خلال مرحلة اللجوء السوري الى (16.258 مليار دينار) ونلاحظ ان قيمة (T) بلغت(−3.305) وهي ذات دلالة احصائية ، حيث أن قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.05>0.030) ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج أن وجود فروقات بين المرحلتين دليل على أن اللجوء السوري قد أثر على المعدلات العامة للمديونية (بمعنى كلما زاد عدد اللاجئين زادت المديونية).

وذلك نتيجة ارتفاع أرقام الإنفاق العام لغايات مواجهة اللجوء السوري في القطاعات المختلفة المتمثلة بالتعليم والصحة ومشاريع التزود بالمياه. فقد شكل اللجوء السوري ضغطا على المصادر المائية في الأردن (مع الأخذ بعين الإعتبار أن الأردن هو ثالث أفقر دولة في العالم من حيث المياه) وقد شهدت المناطق الحاضنة للاجئين السوريين إنخفاضا في نصيب الفرد من المياه، مما ترتب عليه زيادة الطلب على المياه بنسبة 17%، وحاجة إلى مشاريع إضافية للتزود بالمياه.[1] إضافة إلى ذلك فإن اللاجئ السوري يتشارك مع المواطن الأردني في الاستفادة من السلع المدعومة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المديونية في الأردن نتيجة لجوء الحكومة الأردنية إلى الاقتراض لتغطية نفقات السلع المدعومة. ومن الأسباب الأخرى لارتفاع المديونية مايلي:

- فقدان الأردن للأسواق التصديرية بسبب الأوضاع الأمنية في الدول المحيطة به.
- ارتفاع فاتورة الطاقة التي يتحملها الأردن نتيجة للإنقطاعات المتكررة للغاز المصري، والذي دفع الاردن إلى الاعتماد على المشتقات النفطية لتوليد الطاقة. إذ أن الأردن يتحمل سنويا ما مقداره 20% من الناتج المحلي الإجمالي لغايات التزود بالطاقة.[2]

1- اللجوء السوري: تحديات دفع ثمنها الأردنيون، صحيفة الرأي الأردنية، www.alrai.com ، بتاريخ 2015/10/2

2- المديونية الأردنية في ارتفاع، الموقع الإلكتروني صراحة نيوز ، www.sarahanews.net، بتاريخ 2015/10/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ارتفاع أسعار النفط عالميا، فكما ذكر سابقا فقد ارتفع برميل النفط من 50 دولار إلى 80 دولار خلال الفترة من 2008– 2013، الأمر الذي دفع الأردن إلى الاقتراض لتغطية إحتياجاته من المشتقات النفطية.

ثانيا– يوجد أثر ذو دلالة احصائية للجوء السوري على الاستقرار السياسي في الأردن.

تم استخدام اختبار (Independent (T) test) لاستخراج الفروقات ما بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الإستقرار السياسي:

جدول رقم (32) الفروقات بين مرحلتي ما قبل اللجوء وما بعده حسب مؤشر الاستقرار السياسي

الإستقرار السياسي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	T
قبل اللجوء	0.6267	0.1155	0.015	4.057
بعد اللجوء	0.5467	0.3215		

تبين النتائج أن الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار السياسي لمرحلة ما قبل اللجوء بلغ (0.6267) بينما انخفض خلال مرحلة اللجوء السوري الى (0.5467)، ونلاحظ أن قيمة (T) بلغت (4.057) وهي ذات دلالة احصائية حيث ان قيمة الدلالة الاحصائية بلغت (0.015<0.05)، ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج وجود فروقات بين المرحلتين وهذا يدل على أن اللجوء السوري قد أثر على الإستقرار السياسي.(أي أنه كلما زادت أعداد اللاجئين السوريين انخفضت معدلات الاستقرار السياسي).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال العودة إلى أبرز المؤشرات الفرعية المتعلقة بالاستقرار السياسي نجد أن هنالك أسباب أخرى لإنخفاض معدلات الاستقرار السياسي تتمثل في تأثر الأردن بموجات الربيع العربي، إضافة إلى تبعات قرار الحكومة الأردنية برفع الدعم عن المشتقات النفطية – وما نتج عنه من مظاهر احتجاجية والتي من الطبيعي أن يتبعها حملة إعتقالات – حيث تشير الاحصاءات إلى أن الساحة الأردنية شهدت ما يقارب 13778 مسيرة واعتصام خلال الفترة من منتصف سنة 2011 إلى منتصف سنة 2013 مقسمة على النحو التالي: 4361 مسيرة واعتصام في سنة 2011، 8687 مسيرة واعتصام في سنة 2012، 731 مسيرة واعتصام حتى منتصف 2013.[1]

إضافة إلى أن الأردن قد شهد خلال الفترة من 2011– 2013 تشكيل ست وزارات. [2] جاءت كما يلي: (حكومة سمير رفاعي الثانية من 2010/11/24–2011/2/1)، (حكومة معروف البخيت الثانية من 2011/2/9– 2011/10/17)، (حكومة عون الخصاونة من 2011/10/24– 2012/4/26)، (حكومة فايز الطراونة الثانية من 2012/5/2–2012/10/10)، (حكومة عبدالله النسور الأولى من 2012/10/11– 2013/3/30 و الثانية شكلت بتاريخ 2013/3/30 ولازالت قائمة) في حين أن السنوات من 2008–2010 قد شهدت تشكيل حكومتين هما (حكومة نادر الذهبي 2007/7/25–2009/12/9) وحكومة سمير الرفاعي الأولى 2009/12/14– 2010/11/22).[3]

1– الأردن شهد أكثر من 13 ألف مظاهرة منذ الحراك الشعبي فيه قبل عامين، صحيفة القدس العربي، www.alquds.co.uk، بتاريخ 2015/10/7

2– تعديل حكومي في الأردن يستثني الحقائب السيادية، الجزيرة. www.aljazeera.net، بتاريخ 2015/10/8

3– الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء الأردنية، www.pm.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن وبشكل عام ومن خلال إستعراض النتائج السابقة (في المطلب السابق ككل) فإنه يمكن القول مايلي:

– أن العلاقة بين اللجوء السوري والبطالة كانت طردية، أي كلما زادت أعداد اللاجئين زادت معدلات البطالة، وهذا يتوافق مع الفرضية التي تقول أن هنالك تأثيرا سلبيا للجوء السوري على معدلات البطالة، وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

– لم يكن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اللجوء السوري والتضخم. وهذا يتعارض مع الفرضية التي تقول أن العلاقة طردية بين اللجوء السوري والتضخم وأن هنالك تأثير سلبي للجوء السوري على معدلات التضخم.

– أن العلاقة بين اللجوء السوري من جهة والنفقات والإيرادات العامة من جهة أخرى كانت طردية، أي كلما زادت أعداد اللاجئين زادت النفقات والإيرادات العامة، وهذه النتيجة تتطابق في جزئيتها الأولى مع الفرضية التي تفيد بأن العلاقة طردية بين النفقات العامة واللجوء السوري، وأن اللجوء السوري يؤثر سلبا على أرقام الإنفاق الحكومي من خلال زيادتها، وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار الاقتصادي في الأردن. وتتعارض النتيجة في جزئيتها الثانية مع الفرضية التي تقول بأن العلاقة بين اللجوء السوري والإيرادات العامة عكسية وأن اللجوء السوري يؤثر سلبا على أرقام الإيرادات العامة وبالتالي التأثير ايجابا على الاستقرار الإقتصادي. ولكن الزيادة في النفقات كانت أعلى من الزيادة في الإيرادات، الأمر الذي ولد عجزا عند حساب الفرق بين النفقات والإيرادات. وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أن العلاقة بين اللجوء السوري والناتج المحلي الإجمالي كانت طردية، أي كلما زادت أعداد اللاجئين زاد الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة تتعارض مع الفرضية التي تفيد بأن العلاقة بين اللجوء السوري والناتج المحلي عكسية وأن اللجوء السوري يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

– أن العلاقة بين اللجوء السوري والمديونية كانت طردية، أي أنه كلما زادت أعداد اللاجئين زادت المديونية. وهذه النتيجة تتوافق مع الفرضية التي تفيد بأن اللجوء السوري يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

– أن العلاقة بين اللجوء السوري والاستقرار السياسي جاءت عكسية ، أي كلما زادت أعداد اللاجئين إنخفضت معدلات الاستقرار السياسي، وهذا يتوافق مع فرضية الدراسة.

وبشكل عام: لايمكن تعميم الفرضية الرئيسية في الدراسة بشكل مطلق والتي تفترض أن العلاقة عكسية بين اللجوء السوري والاستقرار الاقتصادي والسياسي، لأن النتائج أثبتت ان هنالك بعض المؤشرات تأثرت سلبا، وأخرى تأثرت إيجابا، والبعض الآخر لم يكن للجوء السوري تأثير عليها، ولكن يمكن القول أن التأثير يميل نحو السلبية لأننا لو استعرضنا المؤشرات الفرعية سنجد مايلي:

في الجانب الإقتصادي: المؤشرات التي تأثرت سلبا هي البطالة والإنفاق العام والمديونية. والمؤشرات التي تأثرت إيجابا هي الإيرادات الحكومية والناتج المحلي. ولم يتأثر مؤشر التضخم لا سلبا ولا إيجابا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب السياسي: مؤشر الاستقرار السياسي تأثر سلبا. (بمعنى أن هنالك ثلاثة مؤشرات اقتصادية تأثرت بشكل سلبي جراء اللجوء السوري إلى الأردن مقابل مؤشرين تأثرا ايجابا. بينما كان التأثير سلبيا على الجانب السياسي. أي بمجموع اربعة مؤشرات تأثرت سلبا مقابل اثنين تأثرا إيجابا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

– استنادا إلى نتائج اختبار الفرضيات فإنه يمكن القول أن تأثير اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي يميل نحو السلبية، بمعنى أن اللجوء السوري يشكل عبئا على الواقع الاقتصادي والسياسي في الأردن لأن حجم سلبياته أكبر من إيجابياته. والمعلوم أن أي تأثير في الجوانب الاقتصادية – سواء سلبا أو إيجابا– بفعل ظاهرة معينة، يؤدي بطبيعة الحال إلى تأثر الجانب السياسي – ومع الاخذ بعين الإعتبار نتائج التحليل الاحصائي– فإنه يمكن القول أن مؤشر الاستقرار السياسي تأثر سلبا بفعل اللجوء السوري في الأردن. بمعنى أن التأثير المتبادل بين الجانب الاقتصادي والسياسي لا يمكن إغفاله. فعلى الرغم من أن اللجوء السوري لم يكن السبب الوحيد لانخفاض معدلات الاستقرار السياسي في الأردن، والذي جاء مرتبطا بالحراك الشعبي وامتداد طبيعي لأحداث الربيع العربي في الإقليم. إلا أنه لايمكن تناولها بمعزل عن آثار اللجوء السوري، فقد ساهم الأخير وبطريقة غير مباشرة في تلك الأحداث، حيث أن المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في الأردن جاءت بمطالب اقتصادية وسياسية، وجاءت المطالب الاقتصادية مطالبة بتوفير فرص عمل للشباب، أي بلغة أخرى جاءت مطالبة بخفض معدلات البطالة، التي كانت معدلاتها مرتفعة ، والتي أشارت نتائج التحليل الاحصائي إلى تأثر معدلات البطالة سلبا بفعل اللجوء السوري. إضافة إلى ذلك فإن المطالب الاقتصادية جاءت أيضا مطالبة بإجراءات حكومية سريعة وفعالة لخفض أرقام المديونية، التي بينت نتائج التحليل الاحصائي تأثرها سلبا وبشكل واضح باللجوء السوري. وبناءً على ذلك فإن تأثر بعض الجوانب الاقتصادية – سلبا– باللجوء السوري إنعكس سلبا على الجانب السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– على الرغم من ان الاقتصاد الأردني يعاني منذ بداية العقد الأول من هذا القرن من مشاكل إقتصادية، تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وتضخم المديونية وغيرها. وعلى الرغم من أن هنالك أسباب ساهمت بشكل رئيسي في ذلك – حتى قبل بداية الأزمة السورية ووصول اللاجئين السوريين إلى الأردن – إلا أن قضية اللجوء السوري شكلت ضغطا إضافيا على الاقتصاد الأردني. فقد فاقمت من مشكلة البطالة في المجتمع، وزادت أعباء المديونية نتيجة للزيادة في النفقات العامة التي تكبدتها الخزينة لتحمل أعباء اللجوء السوري.

– على الرغم من أن بعض المؤشرات كانت تسير باتجاه إيجابي كالناتج المحلي والإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من أن الأردن تلقى مساعدات ومنحاً إقليمية ودولية لمواجهة تبعات اللجوء إلا أنه لا يمكن أخذ هاتين الجزئيتين وحدهما بمعزل عن المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت سلبا باللجوء السوري. وعلى الرغم من الزيادة في الإيرادات العامة، إلا أنها لم تكن مساوية للزيادة في النفقات الحكومية والتضخم في المديونية. إضافة الى أن تلك الزيادة في الإيرادات لم تكن نتيجة لعمليات نمو إقتصادي أو عوائد استثمار، بل إنها جاءت بفعل الزيادة في المنح والمساعدات. إضافة إلى ذلك فإن حجم الاستثمارات السورية في الأردن لم يبلغ رقما ضخما يمكن من خلاله التأثير بإيجابية ملحوظة على الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لتلك الاستثمارات أثر إيجابي على معدلات البطالة في الأردن بسبب أن تلك الاستثمارات عمدت إلى تشغيل العمالة السورية واستثنت العمالة الأردنية. إضافة إلى أن المنح والمساعدات التي تلقاها الأردن خلال فترة الدراسة والتي ساهمت في رفع الإيرادات الحكومية ، قد تم تحويل جزء منها لتغطية نفقات اللجوء السوري (بمعنى أن اللجوء أدى إلى إعاقة الخطط التنموية التي من المفترض أن تغطى من أموال المانحين).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أن موجات اللجوء السوري لم تأتي منتظمة، الأمر الذي أدى إلى حدوث طفرات سكانية خاصة في المناطق والمحافظات التي تشهد تواجدا كثيفا للاجئين السورين (كإربد والمفرق)، مما يعني أن الأردن لم يكن مستعدا له، وبالتالي فقد أحدث زيادة غير طبيعية في عدد السكان، وهذه الزيادة ترتب عليها استهلاكا أكبر للموارد والبنية التحتية في الأردن في مختلف القطاعات، وهذا ما تعكسه الزيادة في النفقات العامة والمديونية.

– أن المؤشرات جميعها– السياسية والاقتصادية – تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وبصورة تبادلية. فالعجز بين النفقات والإيرادات العامة يولد تضخما في المديونية، مما يترتب عليه عجز الدولة عن إقامة مشاريع تعمل على توفير فرص عمل بصورة تتناسب مع الباحثين عن العمل. وتراكم هذه العوامل الاقتصادية يدفع باتجاه حالة من عدم الاستقرار السياسي من خلال الضغط على الدولة الأردنية بمختلف الطرق والوسائل (سواءإضرابات، مظاهرات، اعتصامات، وغيرها).وحالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى استنزاف مقدرات الدولة وزيادة في النفقات العامة وتضخم المديونية، وارتفاع معدلات البطالة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ظل عجز الموازنة في الأردن، والضغط المتواصل على الموارد ومختلف القطاعات الحيوية والبنية التحتية. فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

– ضرورة العمل على التقليص التدريجي للاجئين السوريين على الأراضي الأردنية، من خلال الضغط على دول الإقليم الجغرافي للقيام بدور من شأنه تخفيف الضغط عن الدولة الأردنية، يتمثل بتوزيع اللاجئين السوريين بحسب نظام (الكوتا)، واستقبال أعداد من اللاجئين السوريين على أراضيها.

– ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته من خلال زيادة حصة الأردن من المنح والمساعدات الدولية والإقليمية، للقيام بدوره في مواجهة أعباء اللجوء السوري، بما يضمن استقراره الاقتصادي و السياسي.

– على الرغم من أن مسألة استقبال اللاجئين السوريين ذات بعد إنساني. إلا أنه يتحتم على الدولة الأردنية ضبط التدفق البشري لموجات اللجوء السوري إلى أراضيها.

– من الطبيعي أن يكون من ضمن اللاجئين السوريين من هم من أصحاب المهن والفنيين. وبالتالي يجب على الجهات الأردنية المختصة الإستفادة منهم وتوظيفهم بشكل يعود بالنفع على الدولة الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ضرورة ضبط العمالة السورية غير المرخصة، من خلال جولات تفتيشية أو أي إجراءات تقوم بها الأجهزة المعنية في الحكومة الأردنية.

– ضرورة المتابعة الأمنية الحثيثة للاجئين السورين أينما وجدوا على الأراضي الأردنية.

– إلزام أصحاب الإستثمارات السورية بتوظيف نسبة معينة من العمالة الأردنية، للأستفادة قدر الإمكان من تلك الإستثمارات، وتقليص معدلات البطالة بين صفوف الأردنيين.

– ضرورة تكاتف المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل للأزمة السورية، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الداخل السوري، وبالتالي وقف تدفق اللاجئين إلى الدول الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا:- الكتب:

- إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، بيروت- لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- أبوحمد، رضا، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، عمان- الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.
- أبو شنب، جمال، قضايا السياسة والمجتمع في العالم الثالث/ دراسة في واقع المجتمع المصري، الاسكندرية- مصر، دار المعرفة الجامعية، 2004.
- الأمين، عبدالوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان- الأردن، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2002.
- بركات: نظام، الإطار القانوني لحماية اللاجئين في الوطن العربي، ندوة اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 2013/12/10.
- بسيوني، محمود، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، القاهرة- مصر، دار الشروق، ، المجلد الاول، 2003.
- بخيت، حيدر، سياسات الاستقرار الاقتصادي، الأردن- عمان، دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جمعة، حامد، ظاهرة النزوح وعواملها في الوطن العربي، ندوة اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، 2013/12/10.
- الحاج، طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009.
- حساوي، نجوى، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، بيروت– لبنان، مركز الزيتونه، 2008
- الحمود: وضاح، الوضع القانوني للجوء في الأردن والتحديات التي تواجه المملكة، مؤتمر اللاجئون في المنطقة العربية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن. 10-2013/12/11
- خلف، فليح، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، 2008.
- دراز، حامد، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية– مصر، الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1988.
- دويدار، محمد، دراسات في الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، الاسكندرية– مصر، دار المعرفة الجامعية، 1998.
- الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2003.
- الزواوي، خالد، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، القاهرة– مصر، مجموعة النيل العربية، 2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي، القاهرة– مصر، مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1988.
- سعيفان، أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت– لبنان، مكتبة لبنان، ، 2004.
- السقاف، عبدالعزيز، نظريات المالية العامة والنظام المالي في الجمهورية العربية اليمنية، صنعاء– اليمن، منشورات المعهد القومي للإدارة العامة، 1982.
- سكارنه، بلال، الفساد الإداري، عمان– الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
- شعلان، عبدالشكور، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية: التصحيح والتنمية في البلدان العربية/ صندوق النقد العربي، القاهرة– مصر، مطابع دار الهلال.
- شهاب، إبراهيم، معجم مصطلحات الإدارة العامة، بيروت– لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشياب: أحمد ، الواقع القانوني والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، حزيران2009.
- الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي في الإدارة، القاهرة– مصر، مكتبة نهضة الشرق، 1995.
- الصفار، حسن، الاستقرار السياسي والاجتماعي/ ضروراته وضماناته، بيروت– لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طلافحة، حسين، الفهداوي، خميس، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني (1968-1996)، إربد- الأردن، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، 1998.
- الطويل، رواء، محاضرات في الاقتصاد السياسي، عمان- الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- عبد الدايم، عبدالله، نكبة فلسطين عام 1948: أصولها وأسبابها وآثارها السياسية والفكرية والأدبية في الحياة العربية، بيروت- لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ، 1998.
- عبدالفتاح، إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر، دار العربي للنشر والتوزيع، 2008.
- عجام، ميثم، سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية (الأسباب والاستراتيجيات)، إربد- الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006.
- العزاوي، هدى، محمد، طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2007.
- عصفور، محمد، أصول الموازنة العامة، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.
- العقرباوي: محمود، دور الأردن في حماية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، مؤتمر اللاجئون والنازحون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 10-2013/12/11.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عقلة: محمد، اللجوء في الشريعة الاسلامية، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، 2002 .
- العلي، عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009.
- علوان: محمد، اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريعات والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، 14–2002/7/18.
- عنايه، غازي، التضخم المالي، الاسكندرية– مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1985.
- مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، دار المعارف للنشر، حمص، 2000.
- مرسي، فؤاد، التضخم والتنمية في الوطن العربي، بيروت– لبنان، 1983.
- المعلوف، لويس، المنجد في اللغة والإعلام، بيروت، لبنان، دار المشرق، 1986.
- منصور، واصف، مسالة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، بيروت– لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ، 2008.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، القاهرة، نسخة رقم 1 دار النشر غير معروفة، 2007 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، القاهرة– مصر، نسخة رقم 2 دار النشر غير معروفة،2007 .
- الموسوعة العربية العالمية، الرياض– السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996.
- المومني، حسين، اللجوء والبعد الإنساني: حقوق الإنسان، الحق في المساعدة، ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الاوسط، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، 1998.
- النجار، عبدالهادي، اقتصاديات النشاط الحكومي، الكويت– الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1982.
- الهيتي، نوزاد، الخشالي، منجد، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، عمان– الأردن، دار المناهج، 2005.
- هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، عمان– الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.
- هيلان، رزق الله، المديونية: حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المتخلفة، دمشق– سوريا، مطابع مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، 1987.
- الوادي، محمود، عزام، زكريا، مبادئ المالية العامة، عمان– الأردن، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2007.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الوالي، عبد الحميد، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء، مؤتمر تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، 2002 .

ثانيا:– الرسائل الجامعية

- أمرالله، برهان، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر،1980.
- العكاليك، حمزة، 2006، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن 1998–2005، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
- كيوان، علي، 2014، أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية 2007–2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
- سرور، عبير، 2005، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:- المراجع باللغة العربية على شبكة الإنترنت:

- الاتفاقيات الدولية وموقف الأردن منها، المركز الوطني لحقوق الإنسان www.nchr.org.jo
- أحمد، مجدي، العملية الانتخابية، الموقع الإلكتروني تحالف، www.tahalof.org
- الأردن شهد أكثر من 13 ألف مظاهرة منذ الحراك الشعبي فيه قبل عامين، صحيفة القدس العربي، www.alquds.co.uk
- الأرناؤوط، محمد، الأزمة بين كوسوفو وصربيا: الأسباب والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات www.aljazeera.net
- استثمارات السوريين في الأردن لم تخفف من أعباء اللاجئين، صحيفة السبيل الأردنية. www.assabeel.net
- انعكاسات اللجوء السوري على الأردن، الموقع الإلكتروني عمان نت، www.ammannet.net
- برنامج تمهيدي حول الحماية، المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، www.unhcr-arabic.org
- تعديل حكومي في الأردن يستثني الحقائب السيادية، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، www.un.org./en/2013
- حسن، سامي، البطالة في سوريا: واقعها، أسبابها، آليات الحد منها، الحوار المتمدن www.ahewar.org
- حسين، عبد العزيز، عرض لكتاب أزمة في سوريا.. انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي لمؤلفه كمال ديب، مركز الجزيرة للدراسات www.aljazeera.net
- خارج المخيمات: الصراعات التي تواجه اللاجئين السوريين في مدن وقرى الأردن، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين www.unhcr-arabic.org
- سويدان، محمد، بطالة الشباب ليست أمرا مقبولا، وكالة الأنباء الأردنية، www.petra.gov.jo
- عزت، فرج، الاستقرار الاقتصادي، الأهرام، الموقع الإلكتروني .www.ahram.org
- العضايلة، هبة، اللجوء السوري تحديات دفع ثمنها الأردنيون، صحيفة الرأي الأردنية. www.aLrai.com
- اللجوء، الحوار المتمدن WWW.Ahewar.org
- اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاطي دولي خجول، الموقع الإلكتروني للجنة السورية لحقوق الإنسان www.shrc.org
- مؤشرات البنك الدولي عن فاعلية الحكومة، الموقع الإلكتروني www.arbanticorruption.org
- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، الموقع الإلكتروني لجامعة الملك سعود www.ksu.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محفوظ، محمد، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، الموقع الإلكتروني www.alriyad.com
- المديونية الأردنية في ارتفاع، الموقع الإلكتروني صراحة نيوز. www.sarahanews.net
- مرسوم نانت، الموقع الإلكتروني "المعرفة" www.marefa.org
- معجم المعاني، الموقع الإلكتروني www.almaany.com
- مقابلة رئيس الوزراء الأردني مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، منقولاعن موقع الوكيل الإخباري www.alwakeelnws.com
- موسى، سامر، مبدأ سيادة القانون، الحوار المتمدن، العدد 1975،الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.ahewar.org.
- ملاوي، أحمد، دور العامل الخيري في تعزيز الاستقرار الإقتصادي، الموقع الإلكتروني للمركز الدولي للأبحاث والدراسات www.medadcenter.com
- نصر، ربيع وآخرون، دمشق، 2013، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاجتماعية، الموقع الإلكتروني للمركز السوري للأبحاث والسياسات الاقتصادية www.scpr-syria.org
- الموقع الرسمي للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، www.jhco.org.jo
- الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، عمان- الأردن، 2012، نسخة (PDF) على الموقع الإلكتروني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي www.esc.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا:- المراجع باللغة الانجليزية على شبكة الإنترنت:

- CiRi Human Rights Data Project. www.humanrightsdata.org
- Economics & Country Risk Solutions/HIS. www.ihs.com
- The Economist Newspaper. www.eiu.co
- Faild states index /www. fundforpeace.org -
- Freedom House. www.freedomhouse.org
- Institutional Profiles Database-cepii. www.cepii.fr/ipd
- International Committee of the Red Cross www.icrc.org
- International Country Risk Guide (ICRG)-prs Group.www.prs.com
- United Nations Refugee Agency www.unhcr.org
- United Nations Human Rights -www.ohchr.org
- World Bank, Worldwide Governance Indicators, Country Data Report for Jordan, www.worldbank
- World Competitiveness Center(IMD). www.imd.org
- World Economic Forum www.weforum.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا:- مصادر المعلومات من جهات حكومية اردنية:

- الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo
- الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، www.dos.gov.jo
- الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء الأردنية، www.pm.gov.jo
- الموقع الرسمي لوزارة المالية الاردنية، www.mof.gov.jo
- الموقع الرسمي لوزارة العمل الأردنية، www.mol.gov.jo

سادسا:- الإتفاقيات:

الاتفاقية بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمديرية الأمن العام الأردنية/ إدارة الإقامة والحدود، نسخة (PDF) على الموقع الإلكتروني www.rbd.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Allubani, Ala'ddin Suliman, Syrian asylum impact on economic and political stability in Jordan (2011-2013), master thesis, yarmouk university,2015, supervised by Prof.Dr. Mohammad kanush al-shra'a.

This study aims to reveal the nature of the relationship between the independent variable represented by Syrian asylum and the dependent variable represented by economic and political stability in Jordan during the years (2011-2013). It was based on a major hypothesis assumes that there is a negative inverse between the Syrian asylum and the economic and political stability in Jordan.

The study addressed the quantitative indicators of the two variables during two periods: the first before the Syrian asylum to Jordan three years (2008/2009/2010), the second of three years during the Syrian asylum (2011/2012/2013). In order to determine the growth rates of the economic and political indicators, and to find out the general trend for each indicator.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The study concluded that the main hypothesis can't be generalized in absolute terms. But the influence of the Syrian asylum on the economic and political stability in Jordan tends toward the negative, if we had the total sub indices (three economic indicators negatively affected, two economic indicators positively affected by the Syrian asylum, and one indicator was not affected neither positively nor negatively. The effect was obvious and clear on the political side through affecting the political stability negatively). In the end of the study four indices affected negatively and two indices affected positively, meaning that the Syrian asylum is a burden on the economic and political realities in Jordan, because the impact of negatives larger than the positives.

Keywords: Asylum, Syrian asylum, economic and political stability, Jordan, international political economy.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com